



ن أزمات المشروع الصهيوني إلى المأزق الحقيقي

الأستاذ منير شفيق

إصدار تيار المقاومة والتحرير 2019



القسم الأول

أولاً: مقدمات

1- القضية الفلسطينية

عندما احتلت القوات الاستعمارية البريطانية فلسطين عام 1917م بعد الحرب العالمية الأولى كانت جزءاً من البلاد العربية في ظل الدولة العثمانية. وكان أهلها قد سكنوها منذ آلاف السنين، بلا انقطاع. وأصبحت عربية إسلامية منذ الفتح العمري 637م في القرن السابع للميلاد طوال أربعة عشر قرناً هجرياً، أو ثلاثة عشر قرناً ميلادياً تقريباً. وعندما تعرضت لمدى عام في القرنين الثاني عشر والثالث عشر للميلاد لغزوة إفرنجية صليبية لم تتغير هويتها العربية

الإسلامية. وقد اعتبر تحريرها في ذلك الوقت مسؤولية عربية إسلامية. تم عادت جزءاً من البلاد العربية والإسلامية محررة من الفرنجة لتعود هويتها عربية إسلامية خاصة¹.

ولهذا عندما تم احتلالها من قبل الجيش البريطاني رسمت الحدود بينها وبين مصر والأردن ولبنان وسورية وفقاً لاتفاقية سايكس – بيكو. الأمر الذي أوجد الشروط الضرورية لفرض الهجرة اليهودية الصهيونية والتمكين لها خطوة بعد خطوة، وصولاً إلى قيام الدولة العبرية على أنقاض شعبها العربي المسلم، والذي أصبح يحمل

(¹) نويهض الحوت، بيان: (فلسطين: القضية، الشعب، الحضارة) (التاريخ السياسي من عهد الكنعانيين حتى القرن العشرين – 1917م)، دار الاستقلال، بيروت، لبنان، 1991م. انظر الفصول: الأول، والثاني، والثالث.

صفة (فلسطيني) بسبب تلك الحدود والتقسيمات. ومن ثم أصبحت تعرف بموجب وعد بلفور بالقضية الفلسطينية. ولكن الفلسطينيين والعرب والمسلمين أصروا دائماً على أن القضية هي قضية عربية وإسلامية بقدر ما هي قضية تخص الفلسطينيين، بل كانت التحركات الفلسطينية الأولى حيث كانت وحدة بلدان المشرق العربي هي المطروحة على رأس الأجندة الوطنية والقومية في ذلك الوقت⁽²⁾.

2 - في فهم الصراع على أرض فلسطين

(²) علوش، ناجي: المقاومة العربية في فلسطين، 1917 - 1948م، سلسلة كتب فلسطينية - مركز الأبحاث الفلسطيني 1967م، انظر المؤتمر الأول 1919م، للجمعيات الإسلامية: (1) رفض وعد بلفور. (2) فلسطين جزء من سورية. (3) استقلال فلسطين ضمن الوحدة العربية (ص42).

فالصراع في فلسطين منذ أن تشكلت القضية الفلسطينية حتى الآن، وإلى ما بعد، لم يكن قط، ولن يكون أبداً، صراعاً بين شعبين ضمن حلبة مغلقة، أو محصورة، حتى يكون الحسم فيه خلال عضلات كل منهما، وإنما ارتبط منذ البداية ضمن معادلة أكبر تتعدى حدود تلك الحلبة، وإمكان كل طرف فيها حتى بما في ذلك مع من وفد إليها من مهاجرين يهود وقيام الدولة العبرية.

هذه المعادلة مشكلة من ميزان القوى العالمي، ومن الإستراتيجية الدولية للدول المتحكمة في ميزان القوى المذكور من جهة وهي مشكلة من جهة ثانية، من الحالة التي تسود البلاد العربية والإسلامية. لأن الشعب الفلسطيني جزء من أمة، ولأن الأرض الفلسطينية جزء من وطن أكبر. أما من الجانب الآخر فإن المشروع الصهيوني هو

جزء من الغرب وإستراتيجياته. ولم يكن الهدف منه، في الأساس، أرض فلسطين بحد ذاتها، من زاوية الإستراتيجية الاستعمارية التي ولد في أحضانها وتقدم تحت حمايتها، وإنما المنطقة بأسرها وفي المقدمة مصر³.

بكلمة، ارتبط المشروع الصهيوني من جهة إقامة (وطن قومي يهودي) في فلسطين، بهدف أكبر، وهو هدف الإستراتيجية الاستعمارية على مستوى البلاد العربية كلها، وحتى الإسلامية، ولا سيما تركيا وإيران. ومن ثم فإن تحقق المشروع الصهيوني في فلسطين كان مشروطاً بحماية الإستراتيجية

(³) انظر (مذكرة بالمرسترن) إلى (سفير بريطانيا في تركيا) - (وثائق فلسطين). دائرة الثقافة، م.ث. ف: 1978، (ص9) يعرف عبد الوهاب المسيري في الحياة (2000/4/30م)، الصهيونية من منظور عالمي كجزء من التشكيل الحضاري الغربي وأداة عسكرية واقتصادية وسياسية في يد العالم الغربي).

وأهدافها ودعمها متعدد الأوجه. كما كان مشروطاً بإسقاط الدولة العثمانية، وبحالة الوضع العربي والإسلامي.

هكذا يجب أن يقرأ الصراع منذ بدايته، ومن هنا ينبغي له أن يقرأ عند البحث في مآزقه أو في مآله.

على أن المشروع الصهيوني الذي يحمل مشروعه الخاص في إطار الإستراتيجية الاستعمارية في المنطقة، مع طموح لتخطيها أو تذليلها، من أجل تأييد مشروعه الخاص، وربما التطور إلى مستوى امتلاك الكلمة الأولى في تلك الإستراتيجية مستقبلاً، لم يقبل أن يكون دوره في فلسطين مجرد هيمنة على جزء منها، أو التحول إلى قاعدة، أو استبدال

منطقة أخرى بها⁴، ضمن الحدود التي تقتضيها الإستراتيجية الاستعمارية، وإنما التوسع في تهجير السكان الأصليين أصحاب الأرض وأصحاب الحق في تقرير مصيرها، والتشدد في بناء دولة يهودية، بصورة شبه كاملة. مما حول الصراع على المستوى الفلسطيني - الإسرائيلي إلى صراع وجود وليس صراعاً ضد سيطرة عنصرية، أو صراعاً على نظام، أيكون صهيونياً أم يكون ديمقراطياً لدولة تحمل هوية كل مواطنيها أو غالبيتهم⁵. وهذا ما جعل قضية تهجير

(4) بسبب ظروف دولية. عرضت بريطانيا على الحركة الصهيونية 1903م، أرضاً بجوار أوغندا. ولكن هيرتل أصر على فلسطين (انظر فلسطين القضية، الشعب، المستقبل) بيان نويهض الحدث، مصدر سابق (ص 367).
(5) واطبت كل مذكرات الحركة الوطنية الفلسطينية ما بين 1922-1947م على المطالبة بإقامة دولة برلمانية (ديمقراطية) في فلسطين، في ردودها على المذكرات التي كانت تقدم بها بريطانيا لتهدئة الثورات والانتفاضات. ولكن هذا كان مرفوضاً دائماً من الحركة الصهيونية وبريطانيا.

الفلسطينيين وإحلال المهاجرين اليهود مكانهم كما حدث على أرض الواقع، ورفض حق العودة لهم حتى في ظل الدولة الإسرائيلية جزءاً جوهرياً من مكونات المشروع الصهيوني وخصوصيته. مما يتعدى ما كان مطلوباً منه في الإستراتيجية البريطانية من دون تبرئة بريطانيا وأمريكا والغرب لاحقاً من التواطؤ في تكريس الأمر الواقع الذي يفرضه.

ولهذا يجب أن يفهم الصراع من جهة على انه جزء من صراع العرب والمسلمين ضد الهيمنة الاستعمارية الغربية، وباعتبار

وحتى عندما كانت بريطانيا تتراجع لامتناس الضغط الشعبي الفلسطيني أو لأسباب تتعلق بصراعاتها الدولية كانت الحركة الصهيونية ترفض وتمارس الضغوط عليها لترسخ لها دائماً في نهاية المطاف (انظر ناجي علوش: المقاومة العربية في فلسطين) (مصدر سابق)، الصفحات (66، 67، 77، 78، 195، 207) وانظر برامج الأحزاب الفلسطينية (90 208 – 215).

المشروع الصهيوني جزءاً من إستراتيجية الغرب ضد المنطقة، ومن ثم فقد استمد ويستمد كل أسباب قوته، أساساً من قوة الغرب في ميزان القوى العالمي. فالصراع هنا مرتبط من حيث مآلاته ومصيره. بميزان القوى العالمي، وبتطورات الوضع العربي والإسلامي داخله. أما على المستوى الفلسطيني فيجب أن يفهم الصراع على أنه صراع وجود، ما دامت طبيعة المشروع الصهيوني، كما تجلت في الواقع المشاهد، تقوم على أساس تهجير الفلسطينيين، وإحلال المهاجرين المستوطنين اليهود مكانهم، وحرمان الشعب الفلسطيني من حقه في أرضه، وحقه في تقرير مصيره عليها. بل حرمانه من حقه في العودة إلى وطنه، ولو تحت سيطرة الدولة الإسرائيلية المغتصبة

وغير الشرعية بكل المقاييس عدا شريعة الغاب.

يجب أن يؤكد، منذ البداية، وعند النقطة الأخيرة، أن حق العودة إن هو إلا حق فرعي من أصل، والأصل هو حق الشعب الفلسطيني في كل فلسطين، وحقه في تقرير مصيره عليها، وتقرير مصيرها. ولكن وبالرغم من تجاهل الأمل والاستمساك بالفرع أصبح حق العودة حتى على المستوى الفردي إشكالاً لا حل له. مما يؤكد بأن جوهر الصراع هو صراع وجود لا حدود.

وبالمناسبة إن هذا الأصل وهو حق الشعب الفلسطيني في كل فلسطين وحقه في تقرير مصيرها، وتقرير مصيره عليها كشعب وليس كأفراد هو الذي يفسر لماذا لم تستطع الدولة العبرية حتى الآن أن تمتلك الشرعية

الدولية لوجودها وفقاً للقانون الدولي. لأن الشعب الفلسطيني وحده، وفقاً للقانون الدولي، هو الذي يملك حق إعطائها شرعية الوجود، وذلك بعد أن يتنازل ويُقر لها من خلال معاهدة دولية بهذا الحق. أما ما عداه فلا يملك هذا الحق لا هيئة الأمم المتحدة من خلال قرار التقسيم، رقم 181 العام 1947م، ولا قرارات هيئة الأمم المتحدة الأخرى 242، 338، ولا الاعتراف المصري أو الأردني من خلال المعاهدتين اللتين وقَّعها معها، ولا اتفاق المبادئ في أوسلو، أو إعلان رئيس منظمة التحرير الفلسطينية في ستراسبورغ، أو رسالته إلى رابين، أو الاعتراف بقراري 242، 338، فهذه كلها يمكن تأويلها بأنها تشكل إحياء من جانب منظمة التحرير الفلسطينية بالاعتراف.

ولكن لا تعدُّ اعترافاً قانونياً دولياً إلا من خلال معاهدة دولية يوافق عليها الشعب الفلسطيني``.

3- أرض (الميعاد) في الموروث اليهودي والمشروع الصهيوني

أ- ثمة فارق بين أرض فلسطين كما تتحلى في التوراة أو الإيمان اليهودي بحسبانها (أرض الميعاد)، أي بين تشكلها عنصراً في الموروث الإيديولوجي التاريخي للجماعات اليهودية وبين تحولها إلى هدف إقامة (الوطن القومي اليهودي) في فلسطين في منظور المشروع الصهيوني المعاصر، أو تحولها إلى هدف استراتيجي يُعمل من أجل تحقيقه، كما عبر عنه في مؤتمر بازل 1897م، أو وعد بلفور، أو كما تحقق فعلياً خلال مئة

السنة المنصرمة. وذلك لأنها في الحالة الأول جزء من مقولة دينية، أو رمز ديني، أو إيديولوجيا، أو موروث يشكل جزءاً من الوعي اليهودي ودفاعه عن نفسه في مواجهة الاضطهاد والعزل، أو من أجل شذر مذر. وقد توارثت الجماعات اليهودية رمزية أرض الميعاد، ولو باختلاف في التأويلات الدينية هل هي (أرض فلسطين)، أم هي رمز عودة إلى الإيمان، وهكذا - جيلاً بعد جيل طوال ألفين وخمس مئة سنة، من دون أن تتحول إلى هدف يُعمل من أجل تحقيقه. لأن تحول إيمان ما، أو حلم، أو أسطورة، أو هدف إلى مشروع يعمل من أجل تنفيذه يرتبط بموازين القوى والظروف. وهو ما لم يتوفر حتى أواخر ثلاثينيات القرن التاسع عشر عندما تبنى (بالمرستون) وزير خارجية بريطانيا في حينه مشروعاً لتهجير

اليهود إلى فلسطين، ولكن بعد تنصيرهم" وجعله جزءاً من الإستراتيجية الاستعمارية لبريطانيا في المنطقة الفاصلة بين المشرق العربي والمغرب العربي⁶.

ومن أجل بالتبسيط المخل، وهو ليس بالتبسيط المخل، يمكن التفريق بين الإيديولوجية اليهودية التقليدية التي تقبع خامدة في حالة الدفاع في الموروث، في العقيدة والصلوات والطقوس، وفي الوعي المكوّن في لعصبية تجمع المتدينين وغير المتدينين من جهة، والمشروع الصهيوني المعاصر والإيديولوجية الصهيونية الحديثة،

(⁶ حجار، د. جوزيف: (أوروبا ومصر الشرق (حرب الاستعمار على محمد علي النهضة العربية) ترجمته بطرس حلاق، ماجد نعمة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت 1976، (يشير إلى مشروع تنصير اليهود وإرسالهم لفلسطيني - لوتسكي: (تاريخ الأقطار العربية الحديث) دار الغرابي، بيروت 1971م (ص158).

من جهة أخرى، والتي انطلقت منذ مؤتمر بازل. وقد حولت في خطابها أسطورة العودة إلى أرض الميعاد، إلى مشروع سياسي عسكري استيطاني إحلالي يهدف إلى الاستيلاء على فلسطين وتهويدها، وإقامة الدولة العبرية عليها⁷. وهذا ما أثار في حينه الخلافات حوله داخل الدوائر الدينية والعلمانية على حد سواء⁸.

ب - يستتبع ما تقدم أن نجلي نقطة أخرى، وهي أن المشروع الصهيوني ليس نتاج تطور طبيعي أو تراكمي لأسطورة العودة إلى أرض الميعاد. لأنه لو كان كذلك لما طال العهد به آلاف السنين حتى يتحوّل إلى مشروع جدّي قيد التنفيذ، أو لانتهى أمره

(7) انظر (فلسطين: القضية. الشعب. الحضارة)، بيان نويهض الحوت، مصدر سابق ص 348.

(8) الماضي، مروان: (أزمة فلسطين: بين الحقائق والتزوير)، الأهالي، دمشق، سورية 2001م، الصفحات 124-127.

حين لم يتحقق خلال كل ذلك الزمن. لأن هذه سمة أي مشروع يطرح للتنفيذ والتحقق، بينما البقاء طوال كل هذه الحقب فهو من سمات الأسطورة، والرّمزيّة، المتضمنة في الإيمانية والرابطة الأقرب إلى العصبية (اليهودية).

هذا التفريق بين الأمرين لا يتناقض مع مدّ المشروع الصهيوني جذوره عميقاً في الأسطورة التاريخية والإيمان اليهودي، وتوظيف ما يمكن تسميته (عقيدة العودة إلى أرض الميعاد) لاكتساب مشروع استيطاني استعماري معاصر شرعية دينية، وامتلاك القدرة، على تعبئة اليهود وتجنيدهم⁹، بل واكتساب تأييد كنائس بروتستانتية (توراتية)

(⁹) المولى، سعود: (العرب ومواجهة إسرائيل – احتمالات المستقبل) الجزء الأول: الدراسات الأساسية (بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمتها مركز دراسات الوحدة العربية). الطبعة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت سبتمبر 2000م، الصفحات: 358.

ودعمها، وصولاً حتى إلى ما يسمى
(المسيحية الصهيونية) و(الصهيونية
المسيحية)¹⁰.

ج - إلى هنا يجب التفريق أيضاً بين
المشروع الصهيوني العالمي الذي جعل هدفه
الأول تحقيق (إقامة الوطن القومي اليهودي)
- (إيديولوجية القومية اليهودية) ومن ثم إقامة
المجتمع والدولة الإسرائيليين من جهة،
والمشروع الصهيوني العالمي نفسه الذي
تجاوز لاحقاً هدف إقامة الوطن القومي
اليهودي، من جهة أخرى، ولا سيما بعد
تحققه ليتحول إلى مشروع أوسع نطاقاً وذو
أهداف أكبر داخل الغرب نفسه وعلى
مستوى عالمي.

(¹⁰) السماك، محمد: المصدر السابق (الصفحات 99-106).

بل يجب التفريق أيضاً بين الأهداف والبرامج التي أقيمت على أساسها الدولة العبرية حتى نهاية الثمانينيات من جهة، والأهداف والبرامج المطورة للأولى، والمتجاوزة لها، كما أخذت تتجلى في التسعينيات. والتي وصلت إلى حد العمل على تحقيق هيمنة سياسية واقتصادية وثقافية تحت مظلة التحالف مع أمريكا والتفوق العسكري الاستراتيجي، على ما صار يطلق عليه اسم الشرق أوسط.

د - بكلمة يجب التعامل والمشروع الصهيوني العالمي. بما يتجاوز ما يمكن عدّه جزءاً من الغرب¹¹ وجزءاً من الإستراتيجية البريطانية ثم الأمريكية¹² في بلاد العرب

(11) مقصود، د. كلوفيس: المصدر السابق ص90، إذ يعدّ الصهيونية من صميم الفكر الغربي وجزءاً من الغرب.

(12) المولى: د. مسعود: المصدر السابق ص 345، يقول: (إن البنية الثقافية الصهيونية لم تكن بنية هامشية متلقية، أو أداة ووسيلة، وإنما

والمسلمين، وبما يتجاوز ما يعدّ مجرد مشروع سياسي أو ترجمة لعقيدة أرض الميعاد اليهودية، وبما يتجاوز إقامة دولة عبرية متفوقة في فلسطين وضعت أولويتها الاستيلاء على الأرض واستيطانها وتهويدها، وإقامة دولة عسكرية (لا تقهر) والتوسع لإقامة الدولة، أو بعبارة أخرى يجب أن يفهم المشروع الصهيوني بمختلف أبعاده وبرؤى حركية متحركة لا تحبس نفسها ضمن مقولة (الإيديولوجية القومية اليهودية، أو إقامة الوطن القومي اليهودي) أو ضمن خطاب (الآباء المؤسسين).

فهذه المنهجية هي التي تستطيع أن تقرأ الصهيونية والمشروع الصهيوني في إطار

كانت بنية فاعلة تدخلت في صياغة النظام الإمبريالي العالمي، وشاركت في تكوينه فهي شريك وليست عميلاً أو تابعاً. طبعاً هذا التدخل وهذه الشراكة مرت على مراحل بدأت هامشية وأخذت تزيد من فاعليتها ودورها وشرارتها.

موازن القوى عالمياً وغريباً وإقليمياً
وحركتهما (الإيديولوجية والمشروع) داخل
ذلك الإطار بما تتضمنه تلك الحركة، أو
الحراك، من تقدم أو تراجع أو حالات
مشتبهات بين الجمود والتقدم والتراجع.

4 - المشروع الصهيوني في مراحلہ الأولى

ولدت بدايات التفكير بزراع كيان يهودي في
فلسطين انطلاقةً من الاعتبارات الإستراتيجية
المعاصرة لبلاد العرب والمسلمين، والتي
استهلها نابليون بغزو مصر 1798م. وقد
دفعته المواجهة مع مصر وبلدان المشرق
العربي إلى التفكير بنقل اليهود إلى فلسطين
إلا أن هذا المشروع غاب عن الأجندة
الفرنسية العملية مع سقوط نابليون، وتحول

فرنسا إلى دولة استعمارية من المرتبة الثانية.

وأصبح ما كان فكرة عند نابليون مشروعاً أو جزءاً من إستراتيجية بريطانية مع احتدام الصراع ضد محمد علي الكبير والي مصر والسودان، والذي وصل جيشه إلى مشارف الأستانة في ثلاثينيات القرن التاسع عشر. فقد بدأ بالمرستون وزير خارجية بريطانيا، في حينه، يخطط جدياً لتنفيذ هذا المشروع. ولكن التنفيذ راح يتقدم ببطء شديد، لأن التفكير البريطاني ارتكز إلى ضرورة تنصير اليهود، ثم إرسالهم إلى فلسطين، ثم تبين لبريطانيا في المنتصف الثاني من القرن التاسع عشر، وقد وضعت احتلال مصر على الأجندة، أن مشروع التنصير غير عملي. والأفضل أن يكون يهودياً خالصاً ليصبح عملياً قابلاً للتحقق بكثافة وسرعة.

ومن هنا بدأت الاتصالات بالقيادات الصهيونية التي كانت تبحث، في ذلك الوقت عن وطن قومي لليهود. وقد اتجه تفكير عدد من تلك القيادات إلى البحث عن أرض تكون غنية بالمياه والمعادن، وجعله يقلب خريطتي إفريقية وأمريكا اللاتينية¹³.

دهش فيرتسل عندما دعي إلى زيارة بريطانيا من حماسة البريطانيين لإقامة الوطن القومي اليهودي في فلسطين. وقد راحوا يبدون استعدادهم لتقديم كل التسهيلات المطلوبة بما في ذلك الدعم العسكري والحماية. فضلاً عن حشد التأييد الغربي عموماً. وهكذا التقت الرغبة اليهودية الصهيونية والإستراتيجية البريطانية من

(¹³) انظر الصفحات 358-369 في مؤلف بيان نويهض الحدث (فلسطين...) -مصدر سبق ذكره، حول المشاريع لإقامة وطن قومي لليهود من أواخر القرن التاسع عشر إلى 1903م.

جهة، والتقى من جهة أخرى المشروع اليهودي الصهيوني، في بناء وطن قومي آمن لليهود، والموروث المتعلق بأرض الميعاد في فلسطين بعد أن أصبح تحقيق ذلك ممكناً مع توافر دعم أقوى دولة في العالم في ذلك الوقت. ولم يكن ليخفى أن الدولة العثمانية دخلت مرحلة الانهيار، وأصبح زوالها مسألة وقت.

ولكن مع نهاية الحرب العالمية الأولى وإعلان وعد بلفور وانتداب بريطانية على فلسطين، وهزيمة الدولة العثمانية، ووقوع غالبية البلدان العربية والإسلامية تحت السيطرة الاستعمارية المباشرة البريطانية والفرنسية مع تجزئتها شر تجزئة في الآن نفسه (كانت اتفاقية سايكس - بيكو عنواناً لها)،... أصبحت الطرق سالكة لتنفيذ

المشروع، بالقوة والعنف، وبإشراف بريطاني مباشر.

5- المشروع الصهيوني والعامل الخارجي

إن الفضل الأول والعامل الحاسم في تشكل المشروع الصهيوني وإمكان تنفيذه يرجع إلى كونه جزءاً من الإستراتيجية الاستعمارية الدولية¹⁴، وقد تحقق في ظل ميزان قوى

(14) يربط الأستاذ عفيف فراج بين الرغبة الأوروبية للتخلص من اليهود والمشروع الصهيوني (انظر الحياة 2001/1/22م) وهناك بحوث ووقائع واستشهادات كثيرة تدعم هذا الرأي. ولكن الأولوية يجب أن تعطى للإستراتيجية الاستعمارية الدولية البريطانية في المشرق. وبالمناسبة بريطانيا كانت أقل الدول الأوروبية مشكلة مع أقليتها اليهودية.

- أما من جهة أخرى فإن الأستاذ محمد السماك يعطي دوراً أساسياً للعامل الديني من جانب عدة فرق بروتستانتية في الضغط من أجل نقل (أولاد وبنات إسرائيل). (إلى الأرض التي وعد الله بها أجدادهم إبراهيم وإسحاق ويعقوب، ومنحها إياها إرثاً أبدياً، منذ وقت مبكر يعود إلى أواسط القرن السابع عشر، بل قبل ذلك وصولاً إلى ما يسمى اليوم (المسيحية الصهيونية). فمثل هذه النظرة الدينية تشكل ضغوطاً ولا شك، كما شكلت الرغبة الأوروبية ضغوطاً للتخلص من اليهود إلا أن العامل الاستراتيجي يظل الرقم (1) من بين العوامل المختلفة. انظر تعقيب محمد السماك في (العرب ومواجهة إسرائيل) الجزء الأول - مركز دراسات الوحدة العربية- مرجع سابق (ص99-106).

عالمي مؤات، وميزان قوى إقليمي عربي وإسلامي مؤاتٍ بالمعنى السلبي. أي كان الطرف المقابل في الصراع قد تجزأ، وتمت السيطرة الخارجية عليه، وأصبح مقهوراً مكبل اليدين، فإذا ما هب وقاوم كان عليه أن يواجه ميزان قوى عالمياً ضده. وكانت هيمنة بريطانيا العالمية تعمل في اتجاهين دعماً لخصمه من جهة وتمزيقاً وتكبيلاً لجنبته من جهة أخرى. فالجبهة الداخلية العربية والإسلامية كانت تحت الهيمنة العسكرية الاستعمارية المباشرة فهي مشلولة، ومجزأة، ومحاصرة ومستضعفة. ويكفي تدليلاً على ذلك أن قوات الاحتلال البريطاني في فلسطين وصلت في بعض المراحل إلى مئة ألف جندي لمواجهة ثورات الفلسطينيين، وفرض الهجرة اليهودية وحمايتها. فقد كان تعداد الفلسطينيين مع نهاية الحرب العالمية

الأولى لا يزيد عن ست مئة وخمسين ألفاً، وقد وصل مع نهاية الحرب العالمية الثانية إلى حوالي المليون والنصف. ولكي ترى الصورة، في ذلك الوقت بشكل أفضل يكفي أن تلاحظ خريطة السيطرة الاستعمارية المباشرة على الوهن العربي من المحيط إلى الخليج. ولا سيما في البلدان المحيطة بفلسطين.

6- الهدف البريطاني من إقامة كيان يهودي في فلسطين

والآن، يتوجب أن يدقق جيداً في السبب الذي دفع بريطانيا إلى وضع المشروع الصهيوني في فلسطين في صلب الإستراتيجية الاستعمارية التي استهدفت السيطرة على البلاد العربية والإسلامية. وذلك لمعرفة الوظيفة التي أريد له أن يقوم بها.

تمت الإشارة إلى أن أولى إرهابات المشروع راودت نابليون بونابرت نتيجة تجربته المريرة في غزو مصر، وهزيمته أمام أسوار عكا في فلسطين¹⁵. ثم أدرج المشروع في الإستراتيجية البريطانية في أثناء صراع بالمرستون مع محمد علي الكبير الذي كاد يعيد تجديد الدولة العثمانية نفسها، أو كاد يحقق دولة عربية كبيرة بزعامة مصر. ولهذا اتجه التفكير لبناء قاعدة عسكرية متقدمة في خاصرة مصر، تهددها وتمنعها من الامتداد إلى المشرق، أساساً إلى بلاد الشام. ومن ثم يقام سد يمنع وحدة المغرب العربي بالمشرق العربي. وعندما تكون هذه القاعدة يهودية عسكرية فستكون جزءاً من الغرب وموالية له، وتكون غربية

(15) لوتسكي: مصدر سابق (ص 158)
- جبور، د. جورج: (العرب ومواجهة إسرائيل).. (مركز دراسات الوحدة العربية)، مصدر سابق ص (37).

عن المنطقة تماماً، ولا يمكن أن تتصلح معها إذا تحولت إلى دولة عسكرية فوق أرض فلسطين، وحملت إيديولوجية شديدة العداء للعرب والمسلمين. وبهذا تكون عملية الهجرة اليهودية إلى فلسطين، وإقامة الوطن القومي اليهودي فيها قد استهدف المنطقة كلها، وليس فلسطين بحد ذاتها، بل إن فلسطين نفسها هي ضحية هذا الاستهداف. ومن ثم فإن قضية فلسطين هي قضية المشرق: مصر وبلاد الشام، وهي قضية العرب والمسلمين قبل أن تكون قضية فلسطين. وإذا غلب عليها الطابع الفلسطيني أو سميت بالقضية الفلسطينية، فبسبب التجزئة اللعينة والانكفاء القطري الفلسطيني والعربي وخضوعه للضغوط الأمريكية والدولية عموماً.

7- هامش الاستقلالية في إدارة الصراع

سبق وأشير إلى أن المشروع الصهيوني ليس مجرد جزء من الإستراتيجية الاستعمارية يأتي بأمرها ويؤدي الوظيفة المنوطة به ليس إلا، وإنما حل في الوقت نفسه خصوصيته وأهدافه الخاصة، أو قل مشروعه الخاص كذلك. وقد أصبح هذا الجانب أشد وضوحاً مع مرور السنين، ولا سيما في أيامنا هذه، حتى غدا الغرب، بما في ذلك أمريكا، يُتَّهَمَان بالانحياز للدولة العبرية بدلاً من أن تكون التهمة معاكسة. بل أصبحت السياسة الأمريكية في عهدي بيل كلنتون متذلّلة للسياسة الإسرائيلية في المنطقة. وطفق السياسة أسرى الدعم الصهيوني لهم في الانتخابات.

في الواقع كان قادة المشروع الصهيوني يختلفون في كثير من الأحيان، مع بريطانيا في أثناء عملية إرساء قواعد الهجرة، وفي

أثناء إقامة الدولة فمن جهة كان لبريطانيا إستراتيجيتها العالمية، وسياساتها العربية والإسلامية، وحساباتها الخاصة بها، من جهة أخرى كان لقادة المشروع الصهيوني حساباتها واجتهاداتهم في كيفية التعامل والفلسطينيين والعرب. فعلى سبيل المثال كانت بريطانيا تضطر للمهادنة مع الفلسطينيين والعرب إما بسبب الصراع مع النازية أو الحرب في حينه، وإما بسبب امتصاص الغضب الشعبي الفلسطيني والعربي والإسلامي خشية على مصالحها الواسعة. مما كان يدفعها إلى اتخاذ مواقف، في بعض الظروف، للحد من الهجرة، أو القبول بتقليصها إلى حدود رمزية، بينما كانت قيادات المشروع الصهيوني لا توافق على ذلك، وتقاومه بكل السبل المتاحة. فقد برزت اتجاهات داخل الحركة الصهيونية

(الإرغون مثلاً) قامت بعمليات عسكرية إرهابية ضد أفراد من القوات البريطانية في فلسطين.

وهكذا اتسمت معادلة العلاقة البريطانية - الصهيونية بالتعقيد فمن جهة تقوم بريطانيا بحماية المشروع الصهيوني وتبنيه ودعمه وتهيئة كل فرص زرعه في فلسطين، ولولا ذلك ما كان قادراً على الوجود والتحقق. أما الجهة الأخرى فكانت بريطانيا تضبط، في الوقت نفسه، تلك العملية ضمن مقتضيات السياسات البريطانية العالمية والإقليمية، مما كان يولد الصراعات والإشكالات، وصولاً إلى بداية تبديل الولاء من بريطانيا إلى

الولايات المتحدة الأمريكية، وعلى التحديد منذ أعوام 1942-1945¹⁶.

يمكن أن تضرب أمثلة عملية على ذلك من تاريخ الصراع في مرحلة 1917-1948، عندما تدهورت الأوضاع الأمنية اجتمع ميلز مساعد السكرتير العام لحكومة الانتداب البريطاني مع قادة الحركة الوطنية، وقدم لهم مذكرة لوقف الاضطرابات فأخذوا منها موقفاً إيجابياً عموماً، وتقدموا ببعض التعديلات مثل تعديل الدستور، واستبعاد أي نص يتصل بتصريح وعد بلفور، وقيام حكم

(16) يرى الدكتور كلوفيس مقصود أن بداية بتواكل الصهيونية على أمريكا تمت في مؤتمر بلتيمور 1942م، واستكملت التبعية بعد 1956م (ص92) (العرب ومواجهة إسرائيل.. مركز دراسات الوحدة العربية، مصدر سابق).

- غاروري، د. نصير: المصدر السابق ص1246، يقول: (يعتبر مؤتمر بلتيمور عام 1942م، منعطفاً جديداً بالنسبة للحركة الصهيونية العالمية، ومن بعدها إسرائيل، إذا كان ذلك بمثابة نقل مركز الثقل من بريطانيا إلى الولايات المتحدة). (وبعد عامين أصدر الكونغرس قراراً يؤيد بيان بلتيمور) (الهامش -ص1246).

وطني برلماني وإنهاء عهد الانتداب وإبداله
بمعاهدة على ما جرى في العراق. ولكن
المندوب السامي الذي رحب بالإيجابية في
الرد، وعد برفح المذكورة لوزير
المستعمرات، فرفضت تحت ضغوط الحركة
الصهيونية (ص 61-67).

- وافق الحاج أمين الحسيني على مشروع
س.ج. فيلبي في أكتوبر 1929م، مع
تعديلات طفيفة تطالب بقيام جمهورية
ديمقراطية في فلسطين، مع الموافقة على
بقاء الهجرة حرة مع اعتبار مصالح البلاد
وطاقتها الاقتصادية. ولكن الحكومة
البريطانية تراجعت تحت الضغوط
الصهيونية (73 – 74).

- أصدرت الحكومة البريطانية كتابها
الأبيض في تشرين الأول (أكتوبر) 1930م،

لامتصاص النعمة بعد ثورة البراق 1929م،
(فتارت ثائرة الحركة الصهيونية، فاستقال
وايزمن رئيس الوكالة اليهودية. وبدأت
عمليات الاحتجاج تنهال على الحكومة
البريطانية)... وقامت المظاهرات في مختلف
مدن أوروبا وأمريكا في يوم واحد. ولم تلبث
الحكومة البريطانية أن أصدرت تفسيراً
للكتاب الأبيض سماه العرب (الكتاب
الأسود)¹⁷.

ثمة أمثلة كثيرة على ما نشب من صراعات
بين الحكومة البريطانية والحركة الصهيونية
في أثناء إرساء قواعد الهجرة اليهودية
والإعداد لإقامة الدولة العبرية، مما يؤكد تلك
العلاقة المركبة بين التبعية وهامش

(¹⁷) انظر علوش، ناجي: (المقاومة العربية في فلسطين)، مصدر
سابق الصفحات (66، 67، 73، 74، 77، 78).

الاستقلالية حتى على المحتوى التكتيكي في إدارة الصراع ضد الفلسطينيين والعرب.

8- المشروع الصهيوني بين الهدف الاستعماري والأهداف الخاصة

إذا كان المشروع الصهيوني قد نشأ في أحضان الإستراتيجية الاستعمارية البريطانية، ومن أجل أن يؤدي في فلسطين وظائف وأهدافاً تخدم هدف تلك الإستراتيجية، في السيطرة على المنطقة التي سماها البريطانيون، لفترة من الزمان (الشرق الأدنى)، وإدامتها، فإن المشروع الصهيوني حمل أهدافه الخاصة كذلك، وأخذت هذه الأهداف تتبلور وتتطور مع تعاظم النفوذ الصهيوني عالمياً ومع الخدمات، التي راحت تقدمها الدولة العبرية

بعد إقامتها وتحولها إلى قوة عسكرية ضاربة، ومتفوقة عسكرياً على كل دول المنطقة.

وإذا كانت الإستراتيجية البريطانية، بداية ثم الأمريكية والغربية عموماً، بحاجة إلى (خدمات) الدولة العبرية، وقد زادت الحاجة إلى خدماتها وخدمات الحركة الصهيونية العالمية في أثناء الحرب الباردة لتؤدي دوراً في خدمة التحالف الغربي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة، وعلى مستوى عالمي ضد المعسكر الاشتراكي. فقد كان عليها أن تفتح الأبواب أمام الدولة العبرية، والحركة الصهيونية داخل كل دولة عربية من أجل القيام بتلك الوظيفة وللمبادرة والحراك وامتلاك القدرة، وزيادة تسليح الدولة العبرية وتطويرها اقتصادياً وعلمياً

وتقنياً¹⁸. أي كان على الغرب تقديم التسهيلات الضرورية للحركة الصهيونية، حتى تقدم الخدمات على أفضل وجه. إنها المكافأة على كل خدمة. وهو ما يفسر الشروط التي سمحت بتشكيل اللوبيات الصهيونية وتعاضم النفوذ اليهودي الصهيوني داخل الغرب نفسه كذلك.

هنا، وبعد تثبيت ما تقدم، يمكن أن يُعطى للدور الذاتي للحركة الصهيونية والدولة العبرية تنظيمًا وتخطيطًا أهمية خاصة في الإفادة من هذه الشروط حتى الحد الأقصى. ولكن تبقى مقتضيات الإستراتيجية الغربية هي العامل الأهم فيما آلت إليه الحركات الصهيونية من نفوذ في الدول الغربية ابتداءً

(18) وصولاً إلى امتلاك الأسلحة النووية والكيميائية والجرثومية والصواريخ الباليستية. انظر محمود عزمي (الإمكانات العسكرية الإسرائيلية في مجلد (العرب ومواجهة إسرائيل)، مركز دراسات لوحدة العربية - مصدر سابق: (الصفحات 477 و 487 - 530).

من السيطرة على أجزاء كبرى من الإعلام ومؤسسات السينما والنشر والتوزيع، مروراً بالتغلغل في مختلف المواقع الاقتصادية والمالية، وصولاً إلى التحكم بلعبة الانتخابات، خطوة بعد خطوة، حتى أصبح كثيرون من ساسة الغرب تحت هيمنتها، بل حتى أصبحت تلك الحركات تدفع نفوذها ووجودها داخل مراكز الدولة نفسها هذا ويجب أن يقال الشيء نفسه في إفادة الدولة العبرية من علاقة الإستراتيجية البريطانية - الأمريكية بها (الأمريكية التي حلت مكان بريطانية في زعامة الغرب الاستعماري). أي المكافأة والامتيازات مقابل الخدمات.

على أن ضرورة إعطاء الأولوية من حيث الأهمية والدور للإستراتيجية الاستعمارية ومقتضياتها ودورها العملي في ولادة المشروع الصهيوني وتطوره، من أجل أن

يتحول إلى قاعدة في خدمتها. كما أن التأكيد على دور تلك الإستراتيجية في توظيف الصهيونية عموماً في تقديم خدمات محددة هي بحاجة إليها، يجب ألا يحصر فهم المشروع الصهيوني عموماً، والدولة العبرية خصوصاً، في إطار الدور الوظيفي (الدكتور عبد الوهاب المسيري) أو باعتباره مجرد قاعدة أمامية للإمبريالية (الشيوعيون سابقاً)، كما يجب ألا يحول دون رؤية الأهداف الخاصة للمشروع الصهيوني ومطامحه الذاتية، ولا سيما عندما يشتد ساعده. لأن (اشتداد الساعد) و(تعاضم النفوذ) يرفعان بالضرورة، من المطامح ويدفعان إلى تحقيق أهداف إضافية أو أعلى، بل قد يغيران من طبيعة الدور الأول، أي تحويل من كان موظفاً إلى موظف (بكسر الظاء) وهو ما يمكن ملاحظة حدوثه في أكثر من مجال. وقد

ظهر ذلك جلياً في عهدي بيل كلنتون في الولايات المتحدة، ويبدو جلياً أكثر في تحكم (الإيباك)، (مجموعة المنظمات اليهودية الأمريكية) في الكونغرس الأمريكي وفي اتجاهات الرأي العام.

لقد حدث شيء مشابه في التاريخ العربي الإسلامي عندما تحول البرامكة من دور وظيفي إلى دور التحكم بالسلطة والسيطرة على الخليفة. وتكرر الأمر عندما تحول المماليك إلى ملوك وسلطين، وهم الذين استجلبوا ليقوموا بدور عسكري وظيفي. وهذا أمر طبيعي، أو هو سنة جارية. وذلك حين تطور القدرة والإمكانات والنفوذ بالنسبة إلى قوّة اجتماعية أو سياسية أو اقتصادية أو حركية أو مجاعة وظيفية أقلوية مما يقود إلى تطور برامجها وأهدافها وتطلعاتها ودورها. ومن ثم انتقالها من حالة إلى الحالة المقابلة،

خصوصاً إذا بدأ الضعف والترهل يعتوران الطرف السائد، أو أصيب بنوع من الغفلة.

وبكلمة يجب أن يرى المشروع الصهيوني أكثر من مجرد أداة ليس لها أهدافها الخاصة، كما لا بد من أن ترى أهدافه متطورة إلى (أعلى فأعلى) كلما اشتد ساعده وتعاضم نفوذه. الأمر الذي يتطلب عدو تخنيطه ضمن ظروف النشأة بل متابعته بوصفه ظاهرة مركبة متحركة. ولهذا تراه الآن يحمل أهدافاً في الولايات المتحدة الأمريكية وفي الغرب عموماً تتحاور مشروع (إقامة الوطن القومي اليهودي). وتتجاوز معادلة العلاقة التي تشكلت في الماضي بينه وبين القوى المسيطرة على الإستراتيجية الاستعمارية. فالقائد الصهيوني اليوم لا يخاطب كلنتون أو بوش كما كان يخاطب أسلافه روزفلت. ولا يخاطب بلير، كما كانوا يخاطبون تشرشل،

إنها أهداف ومطامح قد تتطور إلى امتلاك الهيمنة والنفوذ في دار الغرب نفسه. وإن الأمر كذلك بالنسبة إلى أهداف الدولة العبرية التي أصبحت اليوم تحمل أهدافاً أبعد من الأهداف التي حملها هرتسل، أو مؤتمر بازل، بل قد تكون أبعد مما حمل وايزمن وبن غوريون، أو بيفن وشامير. إنها أهداف قد تصل إلى الهيمنة على ما يسمى (منطقة الشرق الأوسط) من المحيط إلى الخليج وإعادة ترتيب خريطتها وجغرافية دولها وأدوارها. وربما والمنافسة على مناطق النفوذ فيها مع أمريكا نفسها.

يجب أن يوضح أن منهجية هذه الرؤية تعتمد على قراءة الاستراتيجيات وموازين القوى عند قراءة المشروع الصهيوني، وتراه خاضعاً لها من ناحية، كما تحاول، في الوقت نفسه أن تلاحظ حركته وتطور أهدافه داخلها

على ضوء موازين القوى والظروف كذلك. فهي من جهة لا تقبل نظرية أن اليهود هم الذين صمموا الإستراتيجية البريطانية، حتى فيما يتعلق بإقامة الوطن القومي اليهودي في فلسطين، أو هم الذين يتحكمون في الاستراتيجيات الدولية ويصوغونها. ولكن لا تقبل النظرية المعاكسة التي تراهم مجرد قوة وظيفية أو أداة مطواعة، أو مجرد قاعدة عسكرية في خدمة بريطانيا أو أمريكا أو الإستراتيجية الغربية. وإنما لا بد من أن يرى دورهم ضمن موازين القوى والظروف كما هو في كل حالة. ومرحلة ويلحظه في حركته، باعتباره قوةً نشطة وفاعلة ومنظمة إلى حد بعيد، ومن ثم فإن المشروع الصهيوني محكوم بقوانين الصراع من أجل النفوذ داخل الغرب، وبقوانين الصراع على المستوى الفلسطيني والعربي والإسلامي.

كما أنه يمتلك نقاط قوته ونقاط ضعفه: تبعيته
واستقلاليته في آن واحد.

ثمة إشكال آخر بهذا الصدد يتعلق بالأهمية
التي تعطى للعامل الذاتي الصهيوني في
إنشاء الدولة العبرية وما وصله من قوة
عسكرية واقتصادية قياساً مع العامل
الخارجي البريطاني - الغربي في مرحلة
النشأة حتى تشكل الدولة. ثم العامل الأمريكي
- الغربي بعد ذلك. هنا نجد من يعطي للعامل
الذاتي أهمية موازية أو يركز عليه
(متجاهلاً) أو متناسياً العامل الخارجي. بينما
يذهب هذا البحث إلى إعطاء الأولوية للعامل
الخارجي: الإستراتيجية الدولية والدور الذي
لعبته. ثم بعد ذلك يمكن الإشارة إلى ميزات
العامل الذاتي. وينطبق هذا عند تفسير تعاضم
النفوذ الصهيوني في الولايات المتحدة
الأمريكية والغرب، حيث يجب أن يُرى

سابقاً سباحة ماهرة مع التيار. فلو كان التيار معاكساً لكانت النتائج غير ما نرى فأين كان ذلك السباح الماهر قبل قرنين من الزمان؟

ومن هنا يمكن أن نعبر إلى نقطتين :

أ- كثيراً ما نسمع ونقرأ آراء تنطب في إبراز المواهب الذاتية – الذكاء، القدرة، النشاط، الموهبة، التنظيم، المطر، القوة، التفوق – لدى قيادات الدولة العبرية والمجتمع العبري وكوادرها وأفرادها دون أن يتذكروا أو يربطوا (الإنجازات) بالعامل الخارجي (الغرب) الذي أنشأهم وحماهم ودعمهم وأمدهم بكل أسباب القوة وما زال.

ب - هنالك من العرب والمسلمين من يتصورون في الولايات المتحدة الأمريكية أن ما وصلته المنظمات الصهيونية والجالية اليهودية من نفوذ وقدرة على التحكم جاء

بفعل ذاتي، اعتمد الذكاء والتنظيم، وأفاد من الفرص المتاحة في الولايات المتحدة. ومن ثم يظنون أن بإمكانهم القيام بالفعل نفسه. وهم بهذا لا يلحظون أن الفعل الصهيوني تطور ضمن التحالف الإستراتيجي وضمن التشجيع، فكان سباحة مع التيار، ومن ثم يجب وضع الفعل الذاتي في مرتبة ثانية دون التقليل من أهمية فن السباحة مع التيار. أما السباحة في ظروف معادية وغير مؤاتية فنتائج دورها الذاتي ومداه وسفقه أمر مختلف.

9- المشروع الصهيوني والغرب في المرحلة
الراهنة

لعل من الممكن تقسيم العلاقة بين المشروع
الصهيوني والولايات المتحدة الأمريكية

والغرب عموماً منذ الخمسينيات حتى اليوم
إلى ثلاث مراحل :

المرحلة الأولى: وتعود إلى ما قبل نشوء
الدولة، وتتسم بتبني الإستراتيجية البريطانية،
ثم الأمريكية، وبمشاركة فرنسية في الحالتين
للمشروع الصهيوني من أجل أن يقف على
قدميه ليقوم بما تقتضيه منه الإستراتيجية
الاستعمارية - الإمبريالية للمنطقة. وقد فُصل
هذا عند تناول الأسباب التي جعلت المشروع
الصهيوني جزءاً من الإستراتيجية
الاستعمارية الغربية في المنطقة.

أما المرحلة الثانية: فقد أصبحت العلاقة فيها
أقرب إلى التحالف- الشراكة، وذلك على
المحتويين: التحالف مع الدولة العبرية أو
اعتبارها (حليفاً استراتيجياً)، والتحالف
الداخلي مع المنظمات الصهيونية في كل بلد

من بلدان الغرب. ولكن كانت القيادة في التحالف للولايات المتحدة الأمريكية منذ نهاية الخمسينيات، وكانت القيادة للتحالف داخل الولايات المتحدة الأمريكية لمجموعة (الواسبس) الذين هم (البيض البروتستانت الأنكلو سكسون الأمريكيان)، فهؤلاء شكّلوا القيادة والعمود الفقري للدولة وداخل المجتمع الأمريكي نفسه. هذا ويبدو أن دور المنظمات الصهيونية والدولة العبرية (خصوصاً الموساد) تعاضم في أثناء الحرب الباردة خصوصاً، في ثلاثين السنة الأخيرة منها¹⁹.

(¹⁹) حرب حزيران 1967، نقل معلومات سرية عن الاتحاد السوفياتي (قضايا التجسس التي أعلنت) بالعكس أيضاً لحساب الاتحاد السوفياتي (قضية يولارد)، ثم قضايا المنشقين عن الاتحاد السوفياتي وربما كان ثمة إسهام صهيوني في مرحلة غور باتشوف شيفر نادرة- يالتسين فيما آلت إليه الأمور هناك.

وتأتي المرحلة الثالثة والتي نعيشها في هذه الأيام لنرى النفوذ الصهيوني في الولايات المتحدة الأمريكية تعاضم إلى حد التحكم في انتخابات الكونغرس. وكاد يصل إلى درجة الحسم في الانتخابات الرئاسية، كما حدث في التنافس بين جورج بوش و كلنتون، وكما كاد أن يحدث في التنافس بين آل غور وجورج بوش الابن - الرئيس الحالي فمن يتابع وضع النفوذ الصهيوني في إدارتي كلنتون (1992م - 2000م سيجده قد اخترق السلطة نفسها، ومراكز القرار فيها، وسنجد السياسة الأمريكية أصبحت ملقحة بالسياسة الإسرائيلية في المنطقة العربية والإسلامية عموماً. وفي عملية التسوية خصوصاً. وجاء ترشيح ليبرمان القائد الصهيوني واليهودي المتدين نائباً لآل غور في الانتخابات الرئاسية الأخيرة لتنتشر مقولة (بين يهودي

ورئاسة الولايات المتحدة خفقة قلب)!! ربما
أمكن القول لولا نجاح جورج دبليو بوش في
الانتخابات الأخيرة، وبشق النفس، لتمت
السيطرة الصهيونية على التحالف الداخلي
في الولايات المتحدة الأمريكية، ولأصبح
موقع (الواسبس) في المرتبة الثانية²⁰،
ولانتهى شيء اسمه سياسة أمريكية، فيما
يسمى بمنطقة الشرق الأوسط، ولحلت محلها
سياسة إسرائيلية تتبعها السياسة الأمريكية

(²⁰) (الواسبس) هذه الفئة من الأمريكيين، أي (الأمريكان
البيض البروتستانت الأنكلو- سكسون) شكلت القيادة
والعمود الفقري للدولة الأمريكية منذ الاستقلال حتى يومنا
هذا. ولم يجرؤ أحد على منازعتها في ذلك غير الحركة
الصهيونية في عهدي كلنتون، وفي الانتخابات الرئاسية
الأخيرة من خلال، الثنائي (آل غور) ونائبه (ليبرمان)،
الأمر الذي، قد يولد صراعاً يتخذ أبعاداً تتجاوز الصراعات
السياسية داخل الولايات المتحدة. ويولد حالة عالية مختلفة
نوعياً إذا طبقت المنظمات الصهيونية على مراكز السلطة
والقرار في الدولة الأمريكية.

كظلمها، وتُسخر من أجل خدمتها ولو على حساب مصالح أمريكية هنا وهناك.

على أن هذا الاختراق لذاك المسار الصاعد للنفوذ الصهيوني في أمريكا، ومن ثم محاولة إعادة التحالف إلى مرحلته السابقة سواء أكان بالنسبة إلى الداخل الأمريكي، أم بالنسبة إلى العلاقة بالدولة العبرية. لا يعني أن معركة (الواسبس) بقيادة بوش الابن ستكون سهلة أو مضمونة.

بعبارة أخرى، ستظل المعادلة ضمن المرحلة الثالثة، والتي تقسم بتعاضد النفوذ الصهيوني داخل الولايات المتحدة ومختلف بلدان الغرب أكثر من أي يوم مضى. ويكفي أن نلاحظ كيف راح ساسة الغرب يخطبون ود اللوبيات الصهيونية ويخضعون لها، ويكفي أن نلاحظ كيف راحت تلك اللوبيات تتعامل وتلك

القيادات. فقد وصلت الأمور إلى حد المذلة والإذلال.

إن السبب الأول الذي دفع هنا إلى إبراز وجود أهداف خاصة للمشروع الصهيوني والدولة العبرية وتعاضم المنظمات الصهيونية في الغرب عموماً، وفي أمريكا خصوصاً، يعود إلى أهمية ذلك في قراءة مستقبل المشروع الصهيوني، أو لأخذه في الاعتبار عند الحديث عن مآزق (الإيديولوجية القومية الصهيونية).

ثانياً: بين الكيان الصهيوني والكيانات الاستيطانية

هنالك من راحوا يركزون، خصوصاً بعد انهيار النظام الاستيطاني العنصري في آخر

معاقله في جنوبي إفريقيا، على حالة الأبارتايد الصهيونية الإسرائيلية، وعلى الحل الديمقراطي الذي قدمه مانديلا للمستوطنين في جنوبي إفريقيا. وذلك من خلال إقامة حالة شبه بين الحالة الصهيونية في فلسطين وحالة الأبارتايد (الفصل العنصري) التي عرفتها بعض بلدان إفريقيا²¹. ومن ثم القول للرأي العام الغربي الذي نبذ حالة (الأبارتايد) في إفريقيا أن

(21) إن أكثر ما أشاع تسمية ممارسات الدولة العبرية إزاء عرب 1948م بالأبارتايد هما إدوارد سيعد وعزمي بشارة. ثم تحولت الكلمة إلى صفة ملازمة للدولة العبرية. وأحسب أن في إشاعة الصفة من قبل كثيرين أصبح يشكل خللاً معرفياً، ومن ثم سياسياً، في فهم خصوصية المشروع الاستيطاني الإحلالي العنصري التوسعي العدوانى المغتصب الصهيوني، واختلافه الجوهرى عن الكيانات العنصرية المذكورة بدليل أنها خرجت من التاريخ الآن بينما هو يهجم على التاريخ مع العولمة. فالمطلوب فهم أعمق، نظرة أخرى، ومعالجة أخرى تتخطى وصف (أبارتايد) وما يترتب على ذلك.

عليه أن ينبذ حالة (الأبارتايد). ومن ثم محاولة تقديم حل من نمط حل مانديلا²² وصولاً إلى (دولة ديمقراطية لكل مواطنيها) أو دولة ثنائية القومية تكون بدورها ديمقراطية ولكل مواطنيها²³. أما المخاطب

(²²) نقل إدوارد سعيد في (الحياة) 2001/3/2م (ص9) عن مانديلا أن معركتهم ضد التمييز العنصري (كانت واحدة من الصراعات الأخلاقية العظيمة) التي (أسرت مخيلة العالم) وأن الكفاح ليس مجرد حركة لإنهاء التمييز، بل وسيلة لنا جميعاً لتأكيد إنسانيتنا المشتركة. ويريد من الكفاح الفلسطيني أن يقتدي بهاتين النقطتين ويركز عليهما جهوده ليأسر مخيلة العالم!

(²³) يعتبر علي الجرباوي (الدولة الديمقراطية الواحدة المدنية) بمثابة الركض وراء سراب. فالاقترح من الطرف الضعيف لن يقبل من الطرف القوي المعتدي. فلماذا ستوافق إسرائيل بايديولوجيتها الصهيونية المرتكزة على الحفاظ على يهودية الدولة العبرية على هذا الاقتراح؟ إن الدولة الديمقراطية الواحدة لن تأتي على الإطلاق إلا بعد هزيمة الإيديولوجية الصهيونية وتفكيك إسرائيل بشكلها الحالي، ولا يمكن أن تتشكل بموافقة ومساعدة إسرائيل الحالية. (العرب ومواجهة إسرائيل)، مركز دراسات الوحدة العربية)، مصدر سابق ص(359-360).

في هذه الإستراتيجية فإنما هو الرأي العام في الغرب وخصوصاً الرأي العام الأمريكي والإسرائيلي.

أ- إن من لا يدرك (أو لا يستحضر دائماً) خصوصية المشروع الصهيوني في فلسطين في إطار الإستراتيجية العالمية - الاستعمارية - الإمبريالية، واليوم العولمية للهيمنة على فلسطين والبلاد العربية، أو لا يتذكر خصوصية الصهيونية ضمن المنظومة الغربية نفسها، والأهم لا يتابع تنامي النفوذ الصهيوني في الدول الغربية، ولا سيما في الولايات المتحدة الأمريكية، لا يستطيع أن يُفرّق بصورة نوعية بين الكيانات الاستيطانية العنصرية في جنوبي إفريقيا والكيان الاستيطاني (وبالترتيب) المعتصب - الإحلالي - التوسعي الهيمني العنصري

الصهيوني في فلسطين، ودوره وإستراتيجيته على المستوى العربي والإسلامي.

يكفي أن نلحظ، بداية، أنه ما من أحد في الغرب، بما في ذلك ساسته، أنكر يوماً أن تلك الكيانات في إفريقية عنصرية استيطانية وتمارس الفصل العنصري (أبارتايد)، بينما السائد بين الساسة والإعلام والرأي العام والأحزاب الرئيسية في الغرب أن الدولة العبرية مختلفة، ومعترف بشرعيتها، وشرعية وجودها، ولا تنطبق عليها حالة الكيان الاستيطاني العنصري كما كان حال مستوطني جنوبي إفريقية وروديسيا. هذا إذا لم نذهب إلى القول بما يجري هنالك من انحيازات واتهامات ضد العرب الفلسطينيين حتى من سكوت عما يرتكب بحقهم حتى الآن من اغتصاب لأراضيهم، وميز عنصري، واضطهاد وجرائم وانتهاكات.

لا يستطيع أحد أن يأتي بدليل واحد من الدوائر المتحكمة في الغرب من ساسة ومؤسسات وحكومات وشركات متعددة الجنسية أو إعلام أو جامعات، أو مراكز بحوث يصدر عنها الآن ما يشير من قريب أو بعيد لمزراً أو غمراً، أن (الإيديولوجية القومية اليهودية) أو الفكر الصهيوني أو المشروع الصهيوني، أو السياسات الإسرائيلية المسماة (أبارتايد) ضد الفلسطينيين تحت النقد، ناهيك عن إدخال المشروع في المأزق، بسبب عنصريته، أو بسبب تعارض المرحلة العالمية الراهنة مع (الأبارتايد الإسرائيلي) أو المنظومات الفكرية الصهيونية عموماً.

ب - إن اعتبار الحالة الإسرائيلية في فلسطين حالة (أبارتايد) (تميز عنصر وفصل عنصري) يسحب سمة جزئية على كلِّ هي

بعض فروعها ومفرزاته. لأننا أمام حالة مختلفة نوعياً عن حالات (الأبارتايد) في إفريقية، فهناك حالة تحكم أقلية بيضاء بأغلبية ساحقة (نسبة 10/1 في روديسيا في جنوبي إفريقية)²⁴ تشكل كياناً عنصرياً ضمن حالة أوسع أو حدود بلد يجمع بينها وبين تلك الأغلبية. وقد اعتبر د. جورج جبور أن (ثمة ثلاثة أركان أساسية كانت لها أهميتها في إنهاء تحارب الاستعمار الاستيطاني الإفريقية إنهاء إيجابياً:

الركن الأول: التمسك بالهوية الوطنية وإبرازها.

الركن الثاني: عدم إعطاء شرعية مطلقة للكيان الاستيطاني.

(²⁴) جبور، جورج: (العرب ومواجهة إسرائيل) - مركز دراسات الوحدة العربية - مصدر سابق (ص 52).

الركن الثالث: إظهار عنصرية الكيان
الاستيطاني عنصرية منبثقة من ذاتيته
كاستيطان)²⁵.

لعل ما يجب أن يلتفت إليه الذين يتحدثون
عن حالة (أبارتايد) إسرائيلية أن هنالك كياناً
عنصرياً غير معترف به. ولم يعترف
بشرعيته مانديلا (النموذج لما يتصورونه
للقائد وصاحب الحل) بينما نحن إزاء
اعتراف بالدولة العبرية على مستوى دولي،
وحتى من قبل الكثيرين عن استمسكوا
بموضوعة حالة (الأبارتايد). فأين هم من
نموذج مانديلا الذي لم يعترف بشرعية
الكيان العنصري إن كنا أمام حالتين
متقاربتين؟

(²⁵) المصدر السابق (ص 52).

وباختصار إن تعداد الفوارق بين حالة الكيانات الاستيطانية العنصرية في إفريقية والحالة الصهيونية عموماً والدولة العبرية خصوصاً، هي جوهرية وأكثر مما تحصى كما يقولون، والأمر كذلك بين حالة الشعوب التي كافحت ضدها وحالة الشعب الفلسطيني²⁶.

ج - إن تناول جانب (الأبارتايد) في السياسات الإسرائيلية يأتي. بمرتبة ثالثة أو رابعة أمام اغتصاب الأرض والاستيطان

(²⁶) إن الحاجة إلى إبراز الفوارق ضرورة في الرد على من يسحبون حالة (الأبارتايد) ومعالجتها في إفريقية على الحالة الصهيونية ومعالجتها عندنا. وذلك من أجل مواجهة المشروع الصهيوني بما ينسجم مع واقع حاله وواقع حالنا، وبما ينسجم وحقيقة موقف الغرب من الحالتين الاستيطانية الصهيونية والاستيطانية الروديسية أو جنوب إفريقية.

- والأعجب أن بعض من أكدوا عدم إمكان (نسخ) التجربة اللبنانية بعد انتصار المقاومة، ونقلها إلى الضفة والقطاع يؤكدون على نسخ تجربة جنوبي إفريقية في فلسطين!!

الإحلالي الذي أقام دولة على أنقاض شعب فلسطين الذي هجر أغلبه بالقوة، لأن السمة الأولى هنا هي اغتصاب الأرض والمدن والقرى (مبنية - مزروعة - مفروشة) وإحلال (شعب) مكان شعب آخر، ومن ثم إقامة دولة أصبحت عضواً في الأمم المتحدة، وتمتلك أكبر ترسانة عسكرية. بما يضعها في مصاف الدول الكبرى من الناحية العسكرية، واتسامها بالعدوان والتوسع والضم والإحراق، وامتلاكها لإستراتيجية تتعدى الأرض التي تقوم فوقها لترسم خريطة المنطقة كلها مع طموح للهيمنة عليها، ولأن السمة الثانية أو الأهم من الأولى، فهي علاقة المشروع الصهيوني والدولة العبرية بالغرب والإستراتيجية الاستعمارية لدوله الكبرى إزاء العرب والمسلمين. والغرب هنا غير محايد بل أصلاً، عكس علاقته بأفارقة

جنوبي إفريقية أو روديسيا. فالتاريخ الوسيط والمعاصر يقول ذلك. ومن ثم إن سمة ما يمارس من تمييز عنصري إزاء من تبقى من العرب الفلسطينيين داخل حدود الدولة، يعدّ فرعاً من أساس، وهو مختلف من أوجه كثيرة مما كان عليه التمييز العنصري والفصل العنصري في إفريقية. أي نكون قد أمسكنا بأذن الجمل أو قل بأضعف نقاط الهجوم على الخصم وفهمه.

د - أما التصور أن الإمساك بهذه الجزئية، ستفعل فعلها في الرأي العام الغربي، وخصوصاً الرأي العام الأمريكي أو الإسرائيلي فهو الوهم بعينه، لأنك هناك تضرب على حديد بارد، أو تحرث في البحر، فالرأي العام المذكور تشكّل منذ مئة عام. وعلى الخصوص منذ الخمسين سنة الأخيرة، ضمن منظور مختلف عما تطمح له

إستراتيجية التأثير فيه. فهذا الرأي العام تعاطف مع الدولة العبرية في كل حروبها، وحتى في مواجهة انتفاضة الأقصى بالرغم من أن حدة الحملات خفّت ضد الفلسطينيين منذ أوصلو فقد أغمض عينيه، ما عدا قلة ذات شجاعة ورهافة حس، عن رؤية الجرائم التي ارتكبت وترتكب أو سوف ترتكب.

وكان آخر ما توصل إليه. وضع الانتفاضة على صف واحد مع عنف الجيش الإسرائيلي الذي وصف باستخدام (العنف الزائد) - المشكلة في الزائد فقط. وهذا أفضل الحالات الرسمية²⁷.

(²⁷) ثمة مقالة كتبها إدوارد سعيد في (الأهرام ويكلي) ونشرتها (الرأي) الأردنية في 2000/11/15م وعنوانها (الصهيونية الأمريكية والإعلام المتصهين) اعتبر فيها

لقد أثبتت التجربة العملية أن الرأي العام المذكور مشكّل ويتشكل كل يوم على أساس يستثني الدولة العبرية من تهمة العنصرية، ناهيك عن اغتصاب الأرض، وتشريد أهلها، وإقامة دولة غير شرعية حتى من زاوية القانون الدولي. فمع مطلع العولمة وضعت

(أحداث الأسابيع الماضية في فلسطين) – (انتفاضة الأقصى) (انتصاراً شبه كامل للصهيونية في الولايات المتحدة للمرة الأولى منذ الظهور الحديث للحركة الوطنية الفلسطينية في أواخر الستينيات. فالخطاب السياسي والعام حوّل إسرائيل إلى وضع الضحية في المصادمات الأخيرة حتى إنه برغم كشف النقاب عن مقتل 140 فلسطينياً وجرح حوالي 25000 فذلك ما زال يوصف بالعنف الفلسطيني، وهو الذي زعزع المسيرة الناعمة والمنظمة لعملية السلام) ويورد دلائل كثيرة على دعم الموقف الإسرائيلي ضد الفلسطينيين على كل المستويات. ويقول (عليك في أمريكا أن تحجم عن أي انتقاد وإلا فإنك ستعتبر معادياً للسامية تستحق أشد العقاب) ويشير أنه (لا يسمح بالتحدث عن العنف اليهودي). ولكن إدوارد سعيد في هذه الشهادة الهامة يناقض كل تعويل على الرأي العام الأمريكي. ويناقض نظرية المقاربة بين الاستيطان في إفريقيا والحالة الصهيونية من وجهة نظر الغرب أو مخاطبته من خلالها.

الإدارة الأمريكية، ومعها الدول الغربية، كل ثقلها لإلغاء قرار الجمعية العامة في الأمم المتحدة باعتبار الصهيونية (شكلاً من أشكال العنصرية). ونجحت في ذلك. أي بدلاً من أن تدخل الإيديولوجية الصهيونية المأزق في ظل عالم اليوم بسبب عنصريتها برئت منها. وفقد اتهامها بالعنصرية ما كان يملكه من دعم (الشرعية الدولية).

ه - إن من يلحظ العوامل التي تؤثر في تشكيل الرأي العام في الغرب، وفي الدولة العبرية يدرك استحالة اختراق تلك العوامل، ليعيد تشكيل ذلك الرأي العام، لينبذ العنصرية الصهيونية، أو ليتحول إلى قوة ضاغطة تفرض تخلي الدولة العبرية عن جوهرها الصهيوني العنصري، الذي هو هنا لا يدخل ضمن الميز العنصري، وإنما ضمن اغتصاب وطن وتهجير شعب، أي ضمن

نوع من أنواع الإبادة. فهذا التأثير لم يحصل في مجزرة قانا 1996م في لبنان أو في التقتيل المتعمد... في انتفاضة الأقصى أو في مواجهة تظاهرات عرب 1948م، أو حجارة الأطفال أو على الأصح حجارة الصغار الشباب. فكيف عندما يظن أن بالإمكان أن يحصل عندما نأتي إلى ما هو جوهرى وأساسى في التكوين والإستراتيجية. فأى تأثير في الرأي العام هو ذلك الذي سيمر من وراء قادة الرأي العام المنتخبين، والأحزاب واسعة النفوذ، في الغرب، أو من خلف القوى الصهيونية المسيطرة على الإعلام وصياغة الرأي العام.؟؟

إن تلك الإستراتيجية تعني ضياع الجهود إذا ركزت حيث لا تستطيع أن تؤثر، إن لم تتأثر هي به، بينما لا توجه حيث يمكن أن تشكل رأياً عالمياً ضاغطاً، لا ينبغي الاستهانة

بوزنه، أي الرأي العام العربي والإسلامي والعالم الثالث. والذي يستطيع بدوره أن يمارس الضغوط على مراكز التأثير في الرأي العام في الغرب، وحتى داخل الدولة العبرية نفسها وهي لغة- الضغوط والغضب المليونى - أقرب لفهمهم من الإقناع بالمبادئ. قليلاً من الجهد هناك وكثيراً من الجهد هناك وليس العكس إذا أردنا أن نعرف من أين تؤكل الكتف. ولنتذكر أن لدينا دليلاً قريباً جداً على ما يمكن أن يتركه الرأي العام العربي والإسلامي من أثر. وذلك عندما هبّ منتفضاً يؤيد الانتفاضة، بالرغم من أن كثيرين أداروا ظهورهم له، وراحوا يوجهون خطابهم لكسب الرأي العام الأمريكي والإسرائيلي والغربي عموماً.

ثالثاً: الدولة العبرية والتناقضات الداخلية

١ - تفاقم الصراعات الداخلية

لاشك في أن مستوى التناقضات الداخلية في الدولة العبرية راح يرتفع إلى مستوى أعلى عن ذي قبل، خصوصاً في التنارع على السلطة بين حزبي العمل والليكود، أو ما راح يدور من صراعات حول مشاركة الأحزاب الدينية في الحكم، وما جعلت تطالب به من وزارات وامتيازات بسبب ازدياد منسوب تمثيلها في الكنيست، على حساب منسوب التمثيل بالنسبة إلى كل من الليكود والعمل. وقد وصل الأمر إلى حد الحاجة إلى تمثيلها ولا سيما (شاس) من أجل تحقيق أغلبية

بسيطة في الكينيست، حتى في حالة تشكل وحدة وطنية بين الحزبين²⁸.

ويمكن أن يرى ارتفاع مستوى الصراعات أيضاً على مستوى الاتجاهات العلمانية والدينية، والمجموعات الغربية والشرقية. وذلك بسبب ازدياد النفوذ الشعبي والسياسي للحركات الدينية وللمجموعات الشرقية، مما راح يطرح بناء معادلات جديدة - وإقامة توازنات جديدة. الأمر الذي يرفع بالضرورة مستوى الصراع والتنازع والتدافع.

(28) العمل 23 نائباً، الليكود 19 نائباً، شاس 17 نائباً، المعزال 5 نواب، يهود وساهاتورة 5 نواب، ميرتيس 10 نواب، العرب 10 نواب، المركز المنحل 5 نواب، القومي 7 إلى جانب أحزاب أقل تمثيلاً، فثمن كل ائتلاف سيتطلب مساومات جديدة تمس الصراعات الداخلية ونسب القوى في التوازن الأساسي السابق. (عدد نواب كل حزب نشرته الصحف اليومية عندما تشكل الكينيست أو عندما شكل باراك وشارون حكومتها - مثلاً انظر الحياة في 2، 3، 4 / آذار (مارس) 2001م).

ثم وضع ذلك كله في إطار انتقال الدولة العبرية من مرحلة حالة (اللاحرب واللاسلم) والمقاطعة من جانب الدول العربية، عدا مصر التي كانت منذ نهاية السبعينيات قد وقعت معاهدة مع الدولة العبرية، إلى مرحلة مفاوضات ثنائية مع كل من منظمة التحرير الفلسطينية، ثم السلطة الفلسطينية، إثر اتفاق أوسلو 1+2، ومع الأردن (انتهت، بعقد معاهدة وادي عربة)، ومع كل من سورية ولبنان ضمن وحدة المسارين، والتي انتهت إلى الفشل من دون إغلاق الباب أمام تجدد المفاوضات. كما انتهت المفاوضات مع السلطة الفلسطينية إلى التوقف بعد تعليق مفاوضات (كامب ديفيد) 2، تم تجديدها وصولاً إلى مفاوضات (طابّة)، وذلك بعد الارتطام بشروط ما يسمى بالحل النهائي للقضية الفلسطينية.

ويجب أن يضاف هنا، إلى ما طرحته مفاوضات التسوية من إشكالات أمام الدولة العبرية، انعكاسات انتحار المقاومة الإسلامية في جنوبي لبنان انتصاراً مدوياً إذ انسحب جيش الاحتلال بلا قيد أو شرط، تاركاً وراءه حليفه (جيش لبنان الجنوبي) ليلقى أسوأ مصير. ثم إشكالات الانتفاضة وتداعياتها. بكلمة إن المتغيرات في نسب توازنات القوى داخل الدولة العبرية والشروط التي يجب أن تفرضها الدولة العبرية في التسوية، ووضع الأهداف اللاحقة ضمن تلك الشروط لدور الدولة العبرية في المنطقة مستقبلاً، يولدان الصراعات والخلافات التي ستضاف إلى ما عرفته الدولة العبرية من تناقضات وصراعات داخلية ولدت مع أولى خطوات المشروع الصهيوني ورافقه مع تشكل

الدولة وبعد ذلك، واتخذت في كل مرحلة أشكالاً مختلفة.

وصلت بعض الصراعات إلى إطلاق النار على (رابين) رئيس الوزراء الأسبق وقتله. ووصل بعضها إلى الاتهام بالتفريط أو خيانة المبادئ وحذرت بعض التصريحات حتى من اندلاع حرب أهلية بين العلمانيين والمتدنيين. أو (بين متطرفين ومتطرفين في موضوع التسوية، لأن الطرفين متطرفان بالرغم من إصرار الإعلام على تسمية أحدهما بالمتطرف والآخر بالمعتدل). ومن قال إن المتطرفين لا يصطدمون حتى بالسلاح فيما بينهم؟ فقد تواجه بن غوريون وبيغن من قبل إلى حد القعقة بالسلاح، بينما كان بن غوريون يجتاح المناطق الفلسطينية ويُهجر أهلها بالقوة والمجازر ويحقق الهدف الصهيوني بإقامة الدولة العبرية.

المهم أن هذا المناخ، وما راح يطفو على السطح من الصراعات الداخلية الإسرائيلية وتصاعده بسببه، سمحا للبعض أن يتوقعوا تفجر الداخل الإسرائيلي عاجلاً، أو أجلاً، وجاءت بعض التصريحات من داخل الدولة العبرية نفسها تحذر من (حرب أهلية).

لو وضعنا جانباً هدف البعض من المبالغة في مآل هذه التناقضات تغطية للتسوية، وما قدم من تنازلات، ولا سيما في اتفاق أو سلو، تحت دعوى أن الكيان الصهيوني لا يستطيع احتمال السلم وسيتفجر نتيجة ذلك.

ولو وضعنا جانباً من أسقطوا أمانهم على أن يحدث الانهيار في الدولة العبرية من داخلها بعد أن يؤسوا من إستراتيجية التحرير والمواجهة العسكرية وإمكانية نهوض العرب والمسلمين.

لو وضعنا جانباً المقاصد والنيات من وراء تضخيم هذا الموضوع وحاولنا دراسته والوصول إلى تقدير موقف صحيح إزاءه. فإن أول ما ينبغي لنا أن نفعله هو أن نقرأ الوضع الراهن بشموله قراءة أقرب ما تكون إلى الواقع كما هو، مع عود إلى التجربة التاريخية المعاصرة لمشروع الصهيوني.

العجيب أن الذين انخرطوا في عملية التسوية في الساحة الفلسطينية أطنبوا، ويطنبون، بالحديث عن ميزان قوى عالمي وإقليمي في مصلحة أمريكا والدولة العبرية، وأطنبوا ويطنبون بالكلام على سوء الوضع العربي وصولاً إلى ترك الفلسطينيين وحدهم، من أجل تسوية التنازلات التي قدمت في اتفاق أوسلو وما بعده، إل كامب ديفيد 2 وطابا، وما نشأ من وضع مأساوي في الضفة والقطاع: من تقطيع للمناطق وتوسع في

الاستيطان، ومصادرة للقدس، وادعاء
السيادة على الحرم القدسي الشريف،
والسيطرة على وادي الأردن الغربي
والحدود البحرية والأجواء والمياه، ثم تراهم
ينقلبون للحديث عن تفجر التناقضات داخل
الدولة العبرية وبداية نهايتها. أما كيف يستقيم
ذلك التقدير لميزان القوى والنتائج المترتبة
على الأرض من خلال عملية التسوية وتلك
الاستنتاجات التي تعتمد على صراعات
داخلية نشبت حول من يريد أن يصفى
القضية الفلسطينية بصورة أفضل للمشروع
الصهيوني، وحول من سيحكم القبضة
العسكرية والسياسية والهيمنة على فلسطين
والوضع العربي بصورة أقوى وأشد، ولم
تنشب بسبب تراجع المشروع الصهيوني
عبر التسوية وإيدانه بالتفجر من الداخل
والانهيار؟

لقد جاءت محادثات باراك وشارون لإقامة وحدة وطنية، ثم تحققها على يد بيريز بعد سقوط باراك، وتحت قيادة شارون، وبالتحالف مع (شاس) ليسقط بضربة واحدة كل تلك الأوهام حول تفجر التناقضات بين الليكود وحزب العمل، أو بين متطرفين ومعتدلين (بيريز اعتبر رأس اتجاه الحمايم)، أو بين علمانيين ومنتدينين. طبعاً لا يعني هذا أن الوفاق تم، وليس من بعده تفجر جديد للصراعات بينهم.

يكفي أن نتأمل تسويغ بيريز للاشتراك وزيراً للخارجية في حكومة شارون، بأنه جاء لإنقاذ الدولة العبرية، وسمعة الحكومة من التدهور دولياً.

ويكفي أن نلاحظ مواقف من اعتبروا (قوى السلام) في الدولة العبرية من ميرتس وجر

الحبل إلى بيلين، من الانتفاضة والسيادة على القدس والحرم القدسي الشريف وقضية حق العودة، حتى تتكسر كل الأوهام حول تفجر التناقضات بين قوى التطرف والاعتدال داخل الدولة العبرية. فإذا كان العلمانيون من (رابين وبيريز إلى نتانياهو وشارون) مستمسكين بالقدس الموحدة عاصمة أبدية للدولة العبرية، وبالسيادة على ما يزعمون بأنه (جبل الهيكل). فماذا أبقوا للمتدينين؟. وهنا يجب أن نلاحظ أن الصراع بين العلمانيين والمتدينين في الدولة العبرية لا علاقة له بالأرض وإقامة الدولة وتهجير الفلسطينيين والقدس والرموز الدينية اليهودية، أو ما يسمى (بأرض الميعاد)، وإنما هو صراع يمس العلاقات الاجتماعية الداخلية. وهذه ستظل في مرتبة ثانوية كما كانت دائماً إزاء الموقف الأساسي من العدو

الفلسطيني والعربي والمسلم، ومن الأرض والقدس وقوة الدولة وتوسيع نفوذها. وبالمناسبة إن التمييز العنصري إزاء عرب 1948م واغتصاب أراضيهم، وما حل بهم من اضطهاد، وعليهم من ضغوط وخنق، وَجَد له أرضاً مشتركة بين العلمانيين والمتدينين، بل تزعم ذلك حزب العمل منذ قاد عملية اغتصاب أرض فلسطين وتهجير القسم الأعظم من أهلها، وإقامة الدولة ورسم السياسات إزاء عرب 1948 م، وحق العودة إلى آخر القائمة.

2 - التناقضات واحتمالات تفجرها :

الذين يتحدثون عن التناقضات داخل الدولة العبرية، ويتوقعون أو يراهنون على تفاقمها وصولاً إلى انهيار الدولة، أو تغيير طبيعتها

الصهيونية، (لا حاجة إلى زيادة العنصرية والاستيطانية والإحلالية وغيرها، أوصافاً للصهيونية، لأنها متضمنة في الكلمة نفسها: "الصهيونية")، عليهم أن يناقشوا العوامل التي جعلت تلك التناقضات تتعايش ضمن الوحدة داخل المشروع الصهيوني جملة، وداخل تجربة الدولة العبرية حتى الآن، ثم عليهم أن يبينوا إن كانت تلك العوامل قد زالت كلها، أو بعضها، أو طرأت عليها تغييرات جوهرية، حتى تقوم التوقعات المذكورة آنفاً على قاعدة منطقية أو علمية، بعيداً عن الأوهام أو الأمانى أو قصد التخدير والطمأننة الكاذبة.

ما من مجتمع ودولة ولدا وسط المتناقضات التكوينية، كمأ ونوعاً، مثل المشروع الصهيوني والدولة العبرية. فقد تشكلت المجموعات المهاجرة الاستيطانية الأولى

وهي لا تتكلم لغة واحدة، أو لغتين، أو ثلاثة، بل عشرات اللغات. وقد جاءت من بلدان وثقافات وقوميات وحضارات مختلفة تعد بالعشرات كذلك. فكانت أشبه بالفسيفساء (الموزاييك) من هذه الزوايا. ولم يكن ليربط بينها غير انتساب عام لليهودية تديناً، أو عصبيةً، أو هويةً، أو انتماءً، وغير تطلع مشترك للعودة إلى (أرض الميعاد) أي السيطرة على فلسطين واغتصابها من أهلها، وبناء (دولة إسرائيل) وحمايتها وتأمين هويتها اليهودية، وتفوقها العسكري على كل من حولها. أما ربط هذه الفسيفساء - المجاميع المختلفة المتنافرة والمتناقضة، فقد جاء من أعلى الهرم أي من خلال القيادة الصهيونية، ومن سر (الهاغنة)²⁹، تم الجيش

(²⁹) (الهاغنة) اسم القوات المسلحة الضاربة قبل قيام الدولة والتحول إلى (الجيش الإسرائيلي).

والدولة. إنه مجتمع ودولة تماسكا معنوياً من خلال المشروع الصهيوني، ومادياً من خلال الجيش والدولة. إنه (مجتمع) جُمع كما لم يُجمع مجتمع مثله من قبل، أو يمكن أن يجمع مثله من بعد. فكل ما يقال عن تناقض بين يهود غربيين ويهود شرقيين كان أشد بروزاً في مراحل التكوين وما بعد تشكل الدولة. وما يقال عن تناقض بين علمانيين ومتدينين كان أشد بروزاً عما هو اليوم. والأمر كذلك بالنسبة إلى التجمعات السياسية والاستيطانية. ولهذا كان أول ما يفعله المهاجر المستوطن اليهودي هو تعود التعايش والعيش مع الآخر اليهودي، والتدرب على حمل السلاح والقتال، وتعلم اللغة العبرية. أي كانت نواة المجتمع (معسكر - ميليشيا) وهدف مشترك تحت قيادة المشروع الصهيوني.

بكلمة إن كل ما يرى من تناقضات اليوم وما يبرز من صراعات داخلية كان موجوداً دائماً. وقد تم ضبطه من خلال المشروع الصهيوني الإيديولوجي - السياسي - العسكري والهدف المشترك، والعدو المشترك في أثناء موجات الهجرة والاستيطان الأولى، وعملية تشكيل الدولة، والتي أصبح الجيش بعد تشكلها يمثل عمودها الفقري وقوتها المادية الضابطة للتناقضات. بل كانت الهاغنة ومن بعدها الجيش هما بوتقة الصهر لقيام مجتمع شبه متجانس وقيام دولة موحدة. ولهذا ليس من المستغرب أن يكون لكل زعيم سياسي إسرائيلي تاريخ عسكري ميداني بعضهم وصل إلى حد جنرال. وقد عوّض بيريز هذا النقص فيه من خلال قيادته أو دوره في بناء مشروع (ديمونة) وصنع القنبلة النووية. ولهذا عند

الحديث عن وحدة المجتمع في الدولة العبرية ووضع توقعات مستقبلية يجب ألا ينسى الدور المركزي للجيش والأجهزة الأمنية، في لحمة البنية الاجتماعية الداخلية وضبطها، ووضع الخطوط الحمر التي تحدد سقوف الاختلاف والصراعات، وتمنع المساس بوحدة الدولة أو أمنها، أو إستراتيجيتها العليا.

بكلمة هنالك الضابط الذي ينبع من الانتماء للمشروع الصهيوني، وهنالك الضابط النابع من مواجهة العدو المشترك والخطر المشترك، وهنالك الضابط العسكري أي الجيش الإسرائيلي الذي يحافظ على وحدة المجتمع والدولة وعلى الأمن والإستراتيجية. وثمة الضابط الخارجي، فالمشروع الصهيوني ولد وترعرع وتحقق وقوي وحمي، واستمد أهم عناصر قوته وتمدده

وتوسعه، من علاقته العضوية بالإستراتيجية البريطانية ثم الأمريكية. الإستراتيجية الغربية عموماً إزاء المنطق، ناهيك عن المشروع الصهيوني العامل في الغرب.

هذا يعني أن المراهنة على التناقضات المكونة للمجتمع العبري لا تتحول إلى تقديرات علمية معتبرة، إن اقتصرنا على ما يطفو على السطح، أو على بعض التصريحات التي تصل إلى الحديث عن مخاطر أو احتمالات تفجر (حرب أهلية). ولم تتناول تلك الضوابط التي حققت وحدة مجاميع متناقضة، واستطاعت إقامة مجتمع ودولة وجيش، كأنهم جسم واحد لا تناقضات داخلية! وهو ما كان يتكشف عن أعلى درجات الوحدة والضبط في مراحل الخطر والحرب على الخصوص. وفي مواجهة مقاومة الشعب الفلسطيني وانتفاضاته.

يقول (فون كلاوزيفنتشر) واضع علم الحرب الحديث في كتابه (علم الحرب): إن الأمة تكون في الحرب، كما تكون في السلم. أي إن الحرب تكشف حال الأمة، وهي في حالة السلم من حيث تنظيمها ووعيتها ووحدتها الداخلية، وتماسك أهدافها ومستوى تطورها وهكذا. فإذا صح هذا المعيار فستكون قراءة معادلة التناقض والوحدة في المجتمع العبري تبدأ من قراءة تلك المعادلة من خلال الحروب التي خاضتها الدولة العبرية، ومن خلال المواجهات مع الشعب الفلسطيني. وإن كل من يقرأ ما يطفو على السطح زمن السلم من صراعات سياسية وإيديولوجية وعنصرية، فيما بين الأحزاب والاتجاهات والفئات الاجتماعية اليهودية من دون أن يضعها في إطار تلك المعادلة من التناقض والوحدة، إنما يحكم على السطح ولا يرى ما

وراءه أو ما تحته. فالتناقضات والصراعات التي تطفو على السطح في هذه الأيام، وهي بالتأكيد ليست تمثيلاً أو توزيعاً للأدوار، وإنما هي خلافات جادة وحقيقية، وتغذيها اللعبة الديمقراطية الداخلية، والتداول على السلطة وتشكل قوة ضغط، إلا أنها، في الوقت نفسه تقوم على قاعدة من الوحدة الداخلية أشد وأعمق وأقوى مما يعكسه السطح.

إن تجربة مئة عام تسمح بتكوين نظرية متماسكة مركبة غير مسطحة حول عناصر الوحدة داخل التجمع العبري والمشروع الصهيوني، كما حول عناصر الصراع والاختلاف فيما بين مختلف مكوناتهما. فترى هذه العناصر وتلك ضمن غلبة الوحدة المدعومة من الخارج، الذي لا يسمح بتفجر تناقضاتها ما دام بدوره قائماً في موقع

الهيمنة عالمياً، ويلعب دوراً إيجابياً في
صيانتها وتماسكها. وما لم يواجه المشروع
الصهيوني بتهديد حقيقي من جانب العرب
والمسلمين.

القسم الثاني

أولاً: في المأزق السياسي

انطلقت مجموعة من المقولات في قراءة الوضع العالمي، واتجاهات تطوره بعد انتهاء الحرب الباردة، وحرب الخليج الثانية. وكان أول من حاول التحدث عن مرحلة ما بعد الحرب الباردة هو الرئيس الأمريكي الأسبق جورج بوش الذي طرح موضوعه النظام العالمي الجديد بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية. ولكن مع مجيء إدارة أمريكية جديدة برئاسة بيل كلنتون، ومجموعته اليهودية الصهيونية؟ والديمقراطية المتصهينة طرحت مقولة العولمة بقوة، لتأخذ مكان الصدارة التي كانت تشغلها، موضوعه النظام العالمي الجديدة، ولكن مع التأكيد على

مقولة عالم برأس واحدة، أو عالم القطب الواحد. أي الاحتفاظ بمقولة عالم تقوده الولايات المتحدة الأمريكية.

أما على المستوى العربي فقد ترجمت تلك المقولات بداية بعقد مؤتمر مدريد، والذي تحول إلى مفاوضات ثنائية في واشنطن، إلى جانب المفاوضات الإقليمية، ثم ترجم في عهدي كلنتون، ولا سيما، بعد اتفاق أوسلو، إلى تسوية تحت الرعاية الأمريكية على أساس الشروط الإسرائيلية، سواء أكان فيما يتعلق بالتسوية نفسها أم فيما يتعلق بالترتيبات اللاحقة التي تحدد أدوار الدول المعنية على ضوء شروط ما بعد التسوية. وهذه الأخيرة، بالرغم من اختبائها تحت سطح المفاوضات، كانت الأهم في عملية التسوية، عدا حالة الساحة الفلسطينية. لأن ترتيب الوضع النهائي للقضية الفلسطينية

يتعدى في أهمية البحث في مسألة (الأرض مقابل السلام ضمن إطار القرارين 242 ، 338). فموضوع القضية الفلسطينية والقدس والحرم القدسي الشريف، وحق العودة، وبقية الحقوق المترتبة عن حرب 1948م/1949م والتي تحظى بحد ذاتها، على أهمية لا تقارن بها أرض سيناء، أو الجولان، أو جنوبي لبنان، أو الضفة الغربية، وقطاع غزة، أو (الدولة الفلسطينية) موضوع التسوية الراهنة.

وإذا لحظنا ما تحقق من متغيرات على المستوى الفلسطيني والعربي مثل اتفاق أوسلو ومعاهدة وادي عربة، وانطلاقة المؤتمرات الاقتصادية العالمية لصياغة نظام شرق أوسطي ضمن الرؤية البيريزية³⁰ - الأمريكية، وما حدث من تطبيع، خصوصاً،

(30) نسبة إلى شمعون بيريز ومشروعه للشرق الأوسط.

فتح مكاتب ارتباط أو اتصال بين عدد من الدول العربية والدولة العبرية، مثلاً تونس، المغرب، قطر، عُمان، وما كان لأي منها من مسوغ لمثل هذه الخطوة، بل زادت موريتانيا بإقامة علاقات دبلوماسية كاملة متحدية مشاعر العرب والمسلمين.

إذا لحظنا كل ما تقدم من متغيرات عالمية وإقليمية عندنا، فإن بروز مجموعة من المقولات على هامش كل ذلك، كان مسألة لا مفر منها، بعضها جاء صدى لما طرح عالمياً حول عالم ما بعد الحرب الباردة: مثل نظرية القطب الواحد. أو العولمة، أو حتى قيم ما بعد الحداثة، وبعضها أتى متجاوباً مع ما طرح عالمياً وإقليمياً رسمياً حول التسوية ومستقبل المنطقة، ولكن مع تكثيف وتطوير في الاتجاه نفسه..

أما المقولات التي حاولت أن تقرأ الوضع العالمي والإقليمي ضمن تقديرات للموقف من جهة، وضمن الثوابت الفلسطينية والعربية والإسلامية من جهة أخرى، فقد كان صوتها ضعيفاً مكبوتاً أو يكاد لا يسمع وسط ضجيج المقولات السائدة المدعومة من الدوائر الرسمية العالمية، والكثير من المواقف الرسمية العربية وما يتصل بها من متقنين وإعلاميين.

لقد رُفضت، بقوة وتشنج وتعال، المقولات التي اعتبرت أن العالم دخل مرحلة انتقالية بعد انتهاء الحرب الباردة، وأن أمريكا تحاول أن تفرض فيها نظاماً عالمياً تحت قيادتها المنفردة (نظام القطب الواحد)، بينما تواجه بمعارضة، ستتصاعد يوماً بعد يوم لهذا النظام، ولا يصح أن يعتبر الأمر قد حُسم. بل إن العالم قد يدخل مرحلة فوضى مديدة هذا

إلى جانب دور الشعوب، والذي سيتعاضم، والأغلب بأكثر مما كان عليه في مرحلة الحرب الباردة. لأن وجود معسكرين كبيرين كان أقدر على ضبط حركة الشعوب من قيام دولة واحدة بذلك. أو مهما بلغت من القوة.

لقد حَسَمَت صورة الوضع العالمي اليوم تلك الخلافية في تقدير الوضع العالمي. فلم يَقم النظام العالمي ذو القطب الواحد، وإنما الذي نراه نظام تدافع فيما بين الأقطاب الكبرى، حتى لو كانت الولايات المتحدة القطب الأكبر والأقوى والأغنى، قياساً بكل قطب على حدة. ولكن ذلك لا ينعكس قيادة منفردة حين تواجه بتدافع عام متعدد الاتجاهات لا يمكن ضبطه. بل عاد صوت الكثير من دول العالم الثالث، خصوصاً حين يجمعها، كلياً أو جزئياً، سقف واحد، إلى طرح رؤاها

ومطالباتها³¹. الأمر الذي يفسر الفشل الأمريكي في المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية في سياتل، أو البرود الذي حل في شرايين مؤتمر داخوس لعام 2001م، ويجب أن يضاف هنا إلى الصعوبات التي راحت ترتطم بها مقولات العولمة من الناحية النظرية والإنسانية والاجتماعية. بل من الناحية الاقتصادية حتى أصبحت في مواقع الدفاع الضعيف أمام التظاهرات وشعاراتها، أو إزاء ناقدتها، أو في مواجهة المنظمات والمؤتمرات التي راحت تطرح البدائل لها.

طبعاً إن الصراع بين هذه الاتجاهات لم يحسم نهائياً بحد ذاته. فما زالت المعارك

(31) مثلاً مؤتمر (مجموعة الثمانية الإسلامية)، ومجموعة الخمس عشرة (وعضويتها بازدياد). أو حركة دول عدم الانحياز، ثم مؤخراً داخل الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة، واجتماعات المنظمات الدولية.

مندلعة، وما زالت الاحتمالات المتعددة
كامنة، ولكن الذي حُسم بالتأكيد هو خطأ
الموضوعات التي راحت تعتبر أن نظاماً
عالمياً بقيادة أمريكية منفردة قد تحقق، أو هو
قيد التحقيق حتماً. وخطأ الموضوعات التي
رُوّجت للعولمة. واعتبرتها قدراً لا يمكن
مواجهته، أو إفشالاً، أو حتى إجراء تعديلات
أساسية عليه، ولم تتصور أنه يمكن أن يتعثر
ويرتبك إلى الحد الذي ظهر على وجوه قاداته
وتصريحاتهم في داخوس، أو تخفت أصوات
المدافعين عن العولمة، وهم يتحدثون عن
الحاجة إلى إعطائها أبعاداً إنسانية
 واجتماعية، وإجراء تعديلات عليها تراعي
مصالح الشعوب الفقيرة بل فقراء العالم
عموماً.

لقد حدث الأمر نفسه على مستوى عملية
التسوية، فقد حسمت التجربة أمر تلك

الموضوعات التي اعتبرت أن الوضع العربي، أنظمة وشعوباً، استسلم للإرادة الأمريكية. كما حسمت التجربة المقولات التي اعتبرت أن عملية التسوية قطار سريع فمن لا يلحق به بقي على الهامش وخرج من التاريخ، إن لم يكن مصيره إلى سحق ودمار. هذا وغيّبت التجربة كذلك مقولات المطبوعين من مثقفين ودول ورجال أعمال. فقد تطايرت هباء كل الأوهام التي تحدثت عن (مصالحة تاريخية) مع الدولة العبرية، أو عن رغبة الرأي العام الإسرائيلي في السلام والتعايش، أو تلك التي حسبت أن بالإمكان إقناع الرأي العام الأمريكي والغربي والإسرائيلي بنبذ عنصرية الدولة العبرية، أو ما سمي بنظام (الأبارتايد) ليحل مكانه دولة لكل مواطنيها، أو دولة ثنائية القومية تتخلى عن طبيعتها الصهيونية وجوهرها الصهيوني منذ النشأة

والتكوين حتى الآن. واليوم كثر الحديث عن جنوح الرأي العام الإسرائيلي (إلى التطرف). ولكن متى لم يكن كذلك؟

أما انتصار المقاومة في جنوبي لبنان، والذي ألحق هزيمة عسكرية بالدولة العبرية، وهزيمة سياسية بأمريكا، ثم اندلاع انتفاضة الأقصى، والتظاهرات الشعبية العربية والإسلامية من المحيط إلى الخليج، ثم انعقاد مؤتمر القمة العربية والإسلامية في القاهرة والدوحة، من جهة وانهيار المفاوضات، وردود الفعل الرسمية، وغير الرسمية الإسرائيلية، الوحشية في مواجهة الانتفاضة، وأخيراً وليس آخراً انتخاب (شارون) وتشكيل حكومة وحدة وطنية بين الليكود والمتدينين والعمل (على رأسه بيريز)، من جهة أخرى، فلم يترك لتلك الموضوعات الواهمة ما تقوله، بالرغم من الضجيج

والكبرياء اللذين صحباها، وبالرغم من ادعاء الإمساك بناصية المتغيرات العالمية، والإقليمية الجديدة بعد انتهاء الحرب الباردة³².

هنا أيضاً يجب التأكيد على أن الحرب لم تضع أوزارها، والاحتمالات المتعددة ما زالت قائمة تبعاً لنتائج الصراعات القادمة. ولكن الذي حسم حتى الآن هو أمر تلك المقولات الواهمة أنفة الذكر، والتي كانت أشد على الأمة من أي حرب نفسية يكن أن تتعرض لها.

(32) يجب أن نتذكر حتى نتعلم بأي تعال وشعور بامتلاك العلم ونفاد النظرة والحكمة وبلا حاجة إلى الحذر راح أصحاب تلك الموضوعات يتحدثون عن (المتغيرات العالمية الجديدة) والتسوية والمستقبل. فكانوا (الإيديولوجيين) بامتياز. ولكن إيديولوجية الهزيمة والاستسلام.

السؤال الآن: هل يعني ما تقدم أن أمريكا دخلت مأزق بداية النهاية أم أنها تعاني مأزقاً ضمن إطار احتفاظها بالتفوق العسكري والاقتصادي والسياسي إستراتيجياً؟ وهنا يجب أن يدرج الغرب عند التفريق بين الأنّي أو المرحلي التكتيكي³³ من جهة، والإستراتيجي العام من جهة أخرى. إن الحديث عن الإستراتيجي العام يجب أن يشمل الغرب بمجموعة. أما عند الحديث عن المرحلي أو التكتيكي، فيمكن التركيز على مأزق تواجهه الإستراتيجية الأمريكية، وهي تترجم نفسها من خلال المعارك التكتيكية لتحقيق الهدف الأنّي. وعلى إبقاء مسافة ضمن هذه الحدود بينها وبين دول غربية

(³³) المقصود بالتكتيكي الصراعات أو المعارك الجزئية ضمن الصراع العام الإستراتيجي أو الحرب ككل.

أخرى، بل حتى قد تكون بعضها مُسهمَةً في مآزقها بهذا المعنى.

لهذا من المهم عند الحديث عن المآزق هنا أن يحدد المقصود به تماماً. لأنه قد يستخدم للتعبير عن مآزق سياسة معينة، أو مآزق في مرحلة معينة، أو مآزق بسبب خسارة معركة أو عدم النجاح في القفز إلى درجة، أو مرتبة أعلى. وقد يستخدم للتعبير عن حالة انحدار لا خلاص منه، أي فقدان المواقع واحداً بعد آخر مع عدم إمكان شهر الهجوم المضاد لاستعادة ما فقده. ويمكن أن يستخدم للإشارة إلى انهيار في الحالة العالمية الذي هو جزء منها.

من هنا فإن ما يُراد إجلاؤه هو المآزق الناشئ عن عدم نجاح أمريكا خلال عشر السنوات الماضية في أن تقيم نظاماً عالمياً

تتفرد بقيادته، وتكون فيه قادرة على ضبط حركة قادة الدول الكبرى الأخرى وإلزامهم بقراراتها، أو بتبعيتها ولو على حساب مصالحهم وأدوارهم العالمية. أما على مستوى منطقتنا فهو المأزق الذي نجم عن فشلها في قيادة عملية التسوية إلى نتائجها المتوخاة من قبلها، أو فشلها في فرض التسوية على الجبهتين السورية واللبنانية أو حل نهائي على الجبهة الفلسطينية، كما عزلتها في مواقع عربية أخرى كالمأزق الذي تواجهه في معالجة حصار العراق الذي بدأ يتزعزع. أو مأزق الانتصار الذي حققته المقاومة في جنوبي لبنان، ومن بعد الانتفاضة وهبة الشارع العربي والإسلامي. ولكن كل ذلك يدخل ضمن المأزق المرحلي، ومأزق الفشل في القفز إلى مرتبة أعلى ومأزق إفلات الأمور من تحت السيطرة.

ولكن دون أن يكون مأزقاً إستراتيجياً راهناً في مآله إلى التفاقم الحتمي إلى الأسوأ، فالأسوأ بالنسبة إليها، (وطبقاً إلى الأحسن فالأحسن بالنسبة إلى شعوبنا). فالمعركة ما زالت سجالاً، وما زالت أمريكا تملك القوة والقدرة والتصميم لشن الهجوم المضاد. ومن ثم لا يمكن الحديث عن مأزق متواصل ومتفاقم حتماً، وإنما عن مأزق مرحلي، وعن أكثر من احتمال ستنمخض عنه الصراعات القادمة.

وإنه لما يزيد هذا التصور قوة لا يتعلق ولا سيما في منطقتنا بالطرف الأمريكي - الإسرائيلي فحسب، وإنما أيضاً بنقاط الضعف التي ما زال يتسم بها وضع الدول العربية، والوضع العربي والإسلامي العام. الأمر الذي يعرض ملاحظة المأزق الإستراتيجي الذي ما زال يحفُّ بالوضع

العربي، بالرغم مما أمكن إنجازُه حتى الآن في عدم تمرير التسوية وفقاً للشروط الإسرائيلية، ولنقل تحقيق بعض من الصمود، وبعض من التماسك، قد عُزِّزَا بالانتصار اللبناني والانتفاضة والهبة الشعبية الواسعة ومؤتمرات القمة. وذلك لأن الإشكالات الأساسية فيما بين الدول العربية بسبب التجزئة والصراعات القطرية، والاتجاهات: القطرية الضيقة، ما زالت قائمة، كما بسبب الهوة بين الأنظمة وشعوبها عموماً. وهذا ما يجب أن يقال بالنسبة إلى الوضع الإسلامي العام كذلك. هذا من دون أن نشير إلى إشكالات النفوذ الأمريكي على عدد من الدول العربية والإسلامية.

وإذا عدنا إلى دروس تجربة مئتي السنة المنصرمة سنجد أن الشعوب العربية والإسلامية كانت تخطف انتصاراتها

وإنجازاتها خطفاً من قلب ميزان قوى عالمي في غير مصلحتها إستراتيجياً. وذلك عندما كانت تحدث اختلالات مرحلية داخلية، أي فيما بين الدول الكبرى عموماً، الأمر الذي كان يجعل كل إنجاز معرضاً للهجوم المضاد والفشل، كما كان يستبقي إمكان الاختراقات واختطاف الانتصارات قائماً كذلك. وهذا ما جعل الصراع متعرجاً مستداماً طويل الأمد. ولم يصل بعد إلى مرحلة الحسم الإستراتيجي في مصلحة الأمة. ولكنه واصلها دون تحديد لزمان، إن شاء الله، يجب أن يقال الشيء نفسه عند الحديث عن المأزق الراهن الذي تواجهه السياسة الإسرائيلية. وذلك أولاً بسبب ارتباط نجاحاتها ومآزقها، وفي نهاية المطاف مصيرها، بمعادلة ميزان القوى العالمي، وحالة القوى العالمية التي تحتضنها، بما في ذلك ميزان القوى على

المستوى الإستراتيجي والإقليمي وحالة القوى التي تواجهها.

إن المآزق الراهن الذي تواجهه السياسة الإسرائيلية ينبع من فشلها في فرض شروطها على التسوية، وفرض شروطها على بناء النظام الشرق أوسطي. وبسبب ما واجهته أمريكا من فشل ومآزق.

وينبع كذلك من هزيمتها المنكرة في جنوبي لبنان، ومن عجزها حتى الآن عن معالجة الانتفاضة. "تستوجب السياسات الفلسطينية والعربية وضع عبارة: حتى الآن". وربما أضيف بمستوى أدنى أهمية، مآزقها الداخلي الناجم عن الصراعات السياسية على السلطة والاختلالات الناتجة عن متغيرات في نسب النفوذ السياسي والاجتماعي الداخلي مما يحتاج إلى عقد مساومات داخلية جديدة.

المهم أن المأزق ضمن هذه الحدود لا يمس، بصورة أساسية، وضعها في ميزان القوى العسكري العام ولا موقع القوى الحاضنة لها في ميزان القوى العالمي، ولا ما حققته من إنجازات منذ مدريد حتى الآن على مستوى الاعتراف بها والقبول بمفاوضتها، والاستعداد لمساومتها إذا نفذت (مبدأ الأرض مقابل السلام). ولا ما تحقق لها من فك نسبي أو جزئي للحصار فلسطينياً وعربياً وإسلامياً وعالمياً.

كما لم يمس بصورة أساسية ما يعانيه الوضع الفلسطيني والعربي والإسلامي من مأزق إستراتيجي في ميزان القوى العام، أو من مأزقه الداخلي بسبب تمزق صفوفه وصراعاته الداخلية وضعفه العام. لأنه عند الحديث عن المأزق السياسي يجب أن يرى الوضع على ضفتي الصراع.

وبكلمة إنه مأزق سياسي إسرائيلي لم يفقد إمكانات شن الهجوم المضاد، جنباً إلى جنب، مع الهجوم المضاد الذي ستشنه الولايات المتحدة الأمريكية على مستوى العالم وفي منطقتنا العربية والإسلامية. ونحن هنا أمام أكثر من احتمال عبر الصراع القادم، خصوصاً بسبب عدم حدوث تغيرات جوهرية في معادلة الوضع الفلسطيني والعربي والإسلامي تُطمئن على مواصلة الصمود أو التقدم إلى أمام لتكريس المأزق السياسي للدولة العبرية، وادخالها في مأزق أعمق وأشد إككاماً. وهو ما يجب أن يعمل من أجله ولم تفت فرصه، أو تذهب إمكاناته.

2- (السلام) والدولة العبرية والبحر العربي:

هنالك من اعتبر أن التسوية مسألة مسلّم بها، وأنها حاصلة، وبغض النظر عن التفاصيل فسوف تنتهي بالاعتراف بالدولة العبرية، وإجراء مصالحة تاريخية معها، وسيتم ذلك في ظروف العولمة والهيمنة الأمريكية على المنطقة. أما في المقابل فإن أساليب النضال الوطني والقومي السابقة لم تعد ملائمة في الظروف المعتمدة، فلا بد من تفكير جديد، ومن طرح إستراتيجية عربية جديدة، تراعي المعطيات آنفة الذكر. وتخطط لتحقيق الهدف بطرق سليمة اقتصادية وثقافية وسياسية، بعد أن لم يعد من الممكن تحقيقه من خلال الحرب وأشكال المقاومة العسكرية، أو أشكال المقاطعة، والتعبئة المعادية.

تعتمد هذه النظرة على رؤية للوضع الدولي تقول: إن العالم أصبح محكوماً بنظام القطب الواحد، وسوف تفرض عليه العولمة. فلا

مجال من أجل تجنب الفشل أو التهميش، أو الخروج من التاريخ، أن يصار إلى اتباع سياسات، أو إستراتيجيات، التكيف لا المواجهة، العمل ضمن الممكن اقتصادياً وثقافياً وسياسياً من الداخل، ومن خلال التعاطي الإيجابي³⁴. بحيث يصبح بمقدور العرب إذا ما أزيلت الحدود الجمركية وأصبحت هنالك سوق مشتركة، وقام تكتل اقتصادي واسع، أن يجدوا لهم مكاناً في العولمة. وذهب البعض إلى القول: سيصبح بمقدورهم أن يستوعبوا الوجود الإسرائيلي من خلال دمجهم في المحيط العربي. ومن ثم إذابته اعتماداً على ضالة حجمه وإمكانه قياساً بالبحر العربي الواسع وإمكاناته الهائلة.

(34) هذه المقدمات اشترك فيها أكثر مما يُحصى من الكُتاب والسياسيين بمن في ذلك عدد ممن يقفون على ضفتي المواجهة. وحتى بين بعض من يختلفون في المرجعية الفكرية والنظرية.

ومن ثم فهو يواجه مأزقاً عند السباحة
السلمية في هذا البحر اللجب.

يمكن هنا أن تقدم الملحوظات التالية على
نظرية (الاستيعاب والإذابة):

أ- المقدمات الأساسية التي قامت عليها هذه
النظرية أو الإستراتيجية خاطئة من حيث
تقديرها للوضع الدولي، وتسليمها بأنه أصبح
تحت نظام القطب الواحد. وقد لحظنا فيما
تقدم أن تجربة عشر السنوات الماضية لم
تثبت صحة هذا التقدير للوضع الدولي. ومن
ثم من الباكر، أو السابق، لأوانه السير في
جنازة جميع القوى التي يمكن أن تقاوم
وتعارض إقامة نظام القطب الواحد، ابتداءً
من الدول الكبرى الأخرى ومروراً بدول
العالم الثالث وانتهاءً. بما ظهر من نقاط
الضعف أمريكياً، والتي ستتفاقم حين تحاول

بسط قيادتها المنفردة على العالم، وتنشغل في مواجهة كل إشكالات العالم وقضاياه وأزماته ونقاطه الملتهبة.

من ههنا فإننا ما زلنا في مرحلة علينا فيها تبني إستراتيجية تحول دون قيام عالم لقطب الواحد، إذ كيف يجوز استعمال الخروج من معركة يخوضها العالم بأسره، ولنا فيها مصلحة لا تقل عن مصلحة أي شعب آخر؟ أما من الناحية المنهجية فإنه من غير الممكن وضع إستراتيجية محددة قبل أن تتحدد الملامح الأساسية للوضع العالمي.

ب - المقدمات التي اعتبرت أن التسوية ستتحقق حتماً، وضمن الخطوط العريضة التي بدت حتى الآن، ومن ثم فإن بناء إستراتيجية على ضوء أوضاع لم تتحقق بعد، ولم تتحدد ملامحها الأساسية، يشكل

مخاطرة نظرية وفكرية وسياسية غير مأمونة العواقب. فالتسوية، وكما ثبت حتى الآن، ارتطمت بعقبات جعلت المشاركين فيها يعتبرونها قد دخلت غرفة الموت السريري. وأصبح أي إحياء، لها يتطلب نهجاً آخر غير النهج الذي عرفته خلال عشر السنوات الماضية. وعندئذ لكل حادث حديث.

ويجدر بأن يلحظ أن المناخ الذي أصبح سائداً الآن بعد ذلك التوقف الذي منيت به التسوية على المسارات السورية واللبنانية والفلسطينية وبعد انتصار حزب الله في جنوبي لبنان، وبعد اندلاع الانتفاضة، وما رافقها من هبة شعبية امتدت من طنجة إلى جاكرتا، وبعد انعقاد مؤتمر القمة العربية ومؤتمر القمة الإسلامية، عادت المنطقة لتسمع تصريحات التهديد بحرب شاملة من

قبل القيادات الإسرائيلية وبعضها هدّد
بضرب السد العالي³⁵.

من هنا، فإننا ما زلنا في مرحلة يتوجب علينا
فيها بناء، أو تطوير إستراتيجية المواجهة،
والحيلولة دون فرض تسوية، أو نظام شرق
أوسطي، اعتبرتهما النظرية أنفة الذكر مسألة
مسلماً بها. إنها إستراتيجية التضامن العربي
والتضامن الإسلامي على المستوى السياسي
والاقتصادي والثقافي والارتقاء بذلك بالرغم
من المثبطات والمعوقات والضغوط.

ج - تحقق الانتصار المدوي بفرض
الانسحاب بلا قيد أو شرط في جنوبي لبنان
على يد المقاومة المسلحة التي قادها حزب

(³⁵) (جبعام زئيفي) الذي أصبح وزيراً في حكومة شارون
الائتلافية. ويدعو لترحيل العرب. ومعه (أفيغدور لبيرمان)
الذي أصبح وزيراً للبنى التحتية وقد دعا لقصف السد العالي
في مصر، وضرب إيران (الحياة 2001/3/8م).

الله، واستندت إلى تأييد لبنانيه دولة وحكومة وشعباً، وحماية سورية كانت مهددة في أي لحظة بأن تدفع ثمناً باهظاً مقابل ذلك، وإلى دعم إيراني ضخم جرّ على الجمهورية الإسلامية المزيد من الحصار الدولي والتهديدات الأمريكية والإسرائيلية. كما أن الموقف بمجموعة عمل ضمن مظلة عربية عمادها المحور السوري - المصري - السعودي. لقد أثبت هذا الانتصار أن هذا الشكل النضالي (المقاومة المسلحة) والذي ظن أنه لم يعد ممكناً، وذهب أوانه، ليس باقياً وممكناً فحسب، وإنما أيضاً يمكنه أن يحقق انتصاراً لم يتحقق مثله في أي مرحلة سابقة، ويمكن أن يحظى على تغطية رسمية وشعبية، عربية وإسلامية (طبعاً متفاوتة).

- وأثبتت انتفاضة الأقصى واستعادة زخم المقاومة المسلحة في الساحة الفلسطينية،

وبالرغم من كل الكتابات والتسريعات التي راحت تقول بعدم إمكانية (نسخ التجربة اللبنانية)، وبالرغم من المقولات التي راجت منذ اتفاق أوسلو بأن (لا بديل غير بديل المفاوضات والتفاهم مع الدولة العبرية...) ³⁶ أثبتت أن هذا الشكل من النضال، أو قل هذه الإستراتيجية الفلسطينية بامتياز، ليست واردة وباقية وممكنة فحسب، وإنما أيضاً تستطيع أن تتجاوز المسار السابق، وتُدخل (باراك وكلنتون) في مأزق سياسي لم يستطيعا معالجته. بل كان من الممكن أن يحقق انتصاراً بدحر قوات الاحتلال إلى ما

(³⁶) نوفل، ممدوح: (العمل العسكري في الإستراتيجية الفلسطينية)، مجلة الدراسات الفلسطينية، ربيع 1997م، (بيروت، لبنان) كتب بقوله: (أما موضوع تجديد الانتفاضة داخل الأراضي كشكل من أشكال العمل العنفي ضمن الاحتلال، فأظن أنه أمر غير علمي وغير واقعي) (ص90 – 91) وبغض النظر عن الأسباب التي دعم فيها رأيه. فقد اندلعت انتفاضة الأقصى وصعدت معها المقاومة المسلحة، وأحسبه الآن مشاركاً في الانتفاضة، وغير موافق على عبارة (وقف العنف) إشارة إلى أعمالها وأعمال العد.

وراء الخط الأخضر، وبلا قيد أو شروط، لو اعتمدت هذه الإستراتيجية، وبحزم وتصميم، وأغلق الباب في وجه مفاوضات شرم الشيخ، إلى واشنطن، إلى طابا، واستمر الضغط الجماهيري العربي والإسلامي، وشدد على تماسك الموقف العربي والإسلامي وتحويله إلى مظلة تحمي إستراتيجية الانتفاضة والمقاومة.

- أثبتت الهبة الشعبية العربية والإسلامية التي جاءت شبه شاملة، أن أشكال النضال التي كان يمارسها الشارع، ما زالت ممكنة وقادرة على أن تفعل فعلها، وأن هذا الشارع قابل للاستنهاض كذلك. ولعل التوسع في ظاهرة مقاطعة البضائع الأمريكية شعبياً، ومبادرة أجيال بلغت سن (المراهقة) والشباب خلال مرحلة التسعينيات من القرن الماضي، بالضبط، تثبت أن بالإمكان

الارتقاء بأشكال النضال الجماهيري إلى مستويات أعلى وأبلغ من المراحل السابقة.

من هنا، فإننا ما زلنا في مرحلة علينا فيها الاستمرار بإستراتيجية الانتفاضة والمقاومة فلسطينياً، وإستراتيجية النضال الشعبي الشارعي والاستنهاض الجماهيري. وليس السير (بجنازة) كل ذلك.

د- أما من الجهة الأخرى فإن ما يسمى بإستراتيجية الاستيعاب والإذابة، لو افترضنا جدلاً أن مقدماتها والتوقعات المؤدية إليها (صحيحة) فإنها لم تبين أولاً ما الخطة الإسرائيلية والأمريكية بعد أن يفرض التسوية بشروطهما، ويُهيئاً لإقامة (نظام شرق أوسطي) ضمن النموذج (البيريزي). أي هل سيتوقف الهجوم وإعطاء الفرصة لإحداث تغييرات في وضع عربي، استسلم

لشروط التسوية، أم سيواصل من أجل تحقيق الإستراتيجية الإسرائيلية البعيدة" أو للمرحلة اللاحقة، أي إستراتيجيات تفتيت عدد من الدول العربية، وتشجيع بناء الدويلات الطائفية والإثنية أو قل دويلات منطقة الفسيفساء (الموزاييك)؟ فهل ثمة أرضية والحالة هذه لإستراتيجية الاستيعاب، أم أن مثل ذلك المخطط لا يقاوم إلا بالمعارضة السياسية والمواجهات حتى العسكرية، وإلا كيف تحمي حدود الدول ووحدة أراضيها حين تتعرض للتمزيق، وكيف يعاد رسم الخرائط أو الحيلولة دون إعادة رسمها؟

إن نظرية الاستيعاب والإذابة حتى لو افترضنا إمكانها، لا تتحقق في وضع عربي مفكك، وقابل للتفكيك أكثر، وضمن هزيمة تاريخية (لو تحققت لا سمح الله) وفي مواجهة عدو يعرف ما يريد. ولن يترك

للوضع العربي مجالاً أبدأ لأخذ النفس، ما دام قادراً على ذلك، ولم تقم في وجهه مقاومة ومواجهة.

أما إذا قيل: إن تلك الإستراتيجية ستعمل على إعادة بناء التضامن العربي والوضع العربي ففرضية غير منظورة، ولا يمكن الرهان عليها إذا سقط الوضع العربي كلّه أرضاً وفقّ لتلك المقدمات.

وقد تعتمد هذه الفرضية على فرضية أخرى حين تقارن بين الدولة العبرية والوطن العربي، ترى أن نقل الدولة العبرية من مرحلة التفوق، وإستراتيجية الهيمنة، على المنطقة إلى حالة الاستيعاب والإذابة فيما يسمى بالبحر العربي مسألة حتمية، بينما ترى ذلك البحر في فعله السياسي والاقتصادي والعسكري بحيرات وبرك

وسواق تقوم بينها السود، وتفصلها عن بعضها مسافات. إننا أمام تناقض في تقدير الوضع، فمن جهة نتحدث عن وضع لم يعد أمامه غير التكيف مع عولمة وشرق أوسطية ومفروضتين فوضاً، ثم نتحدث من جهة أخرى عن وضع ستحول إلى مستوعب للعولمة، عملياً، ومذوب للصهيونية العولمية والدولة العبرية في آن، عملياً وبالضرورة، أو التناقض عند الحديث عن التجزئة العربية، وعجز القطرية وسلبياتها، ثم نتصورها بحراً لجياً يبتلع كل من يقرب منه بما في ذلك المشروع الصهيوني والدولة العبرية. بكلمة، إننا أمام إستراتيجية واهمة لم تأخذ في حسابها سنة التدافع والصراع، وهي أساساً، سنة تقودها السياسة والمواجهة وصولاً إلى التدافع العسكري. سنة تتطلب التعبئة الكفاحية والدخول فيما يسمى صراع

الإرادات، أو قل فرض الإرادات. وفرض الإرادات لا يكون في أساسه إلا بصراع القوى وتغالبها. أما نظريات الاستيعاب والإذابة فلا يمارسها في أغلب الحالات التي عرفها التاريخ الإنساني، عدا في حالات الاستيعاب من خلال الدين، فهي استيعاب القوي للضعيف، بل حتى في هذه الحالات، لم يكن هنالك استيعاب بمعنى الإذابة وإنما إخضاع عسكري وسياسي واجتماعي مع احتفاظ الأضعف بهويته ومدافعتة الثقافية أو الأقلوية. أي إننا أما إستراتيجية معكوسة. ولا سيما إذا كان الطرف الذي يريد استيعاب من هو أقوى منه إقليمياً ودولياً، هو نفسه ممزقاً ومستضعفاً وغير مسموح له من قبل إستراتيجية (عالم القطب الواحد) أن يللم أشلاءه ويخرج من استضعافه، بل المطلوب منه أن يزيد تمزقاً واستضعافاً وضياًعاً.

لهذا لا يكن الحديث عن مأزق للمشروع الصهيوني إلا في مواجهة إستراتيجية انتفاضة ومقاومة فلسطينياً، وإستراتيجية إنهاض شعبي عربي وإسلامي ضده، دعماً للانتفاضة وتصحيحاً لأوضاع العربية والإسلامية. كما في مواجهة إستراتيجية تضامن عربي وإسلامي رسمي، توقف التدهور وتحقق الصمود، وبعضاً من صعود. أما عدا ذلك، فعلياً أن نتحدث عن مأزق يتفاقم عندنا وكيفية الخروج منه.

ثانياً: حول المأزق الأيديولوجي

1- بين مأزق الأيديولوجية ومأزق حاميتها

عند الحديث عن مأزق أيديولوجي لا بد من تحديد المقصود بالمأزق، هل هو مأزق

القوى التي تحمل تلك الأيديولوجية في ميزان القوى، ومن ثم تعرضها للحصار والتراجع والعزلة والفشل؟ أم هو مازق بنيوي ينبع من المكونات الذاتية للأيديولوجية من حيث أهدافها وقيمها أو تقويمها عل أساس معايير الصواب والخطأ، أو العلم والوهم، أو الحق والظلم، إلى ما هنالك من معايير تمس الجانب الفلسفي والمنطقي والمعرفي والتركيبي والإنساني في الأيديولوجية.

- ثمة أيديولوجيات دخلت مازقها الخانق بسبب مازق حاملها السياسي أمام معارضيتهم أو تدهور قوتهم العسكرية أو الاقتصادية، أو شعبيتهم وهكذا. ولعل أخطر مثل على هذا النوع من مازق الأيديولوجية ما حدث للماركسية اللينينية مع انهيار الاتحاد السوفياتي ومنظومته الاشتراكية. ولهذا فإن قوة الأيديولوجية لا ترى، فقط، من تلافيف

بنيتهأ، أو من خلالها بحد ذاتها، أو بمقياس متانتها وقوة حجّيتها قبالة الأيديولوجيات الأخرى فحسب، وإنما أيضاً، من خلال قوّة حاملها وموقعهم في ميزان القوى العسكرية والسياسي والاقتصادي والإعلامي والثقافي.

- ثمة حالة استثنائية لم تعكس القوة العسكرية والسياسية نغصها على أيديولوجيا أصحابها. فلم تُصب إيديولوجيتهم ما أصابوه من اتساع نفوذ وهيمنة. وهي حالة التتار حين غزوا بلاد المسلمين وكانت النتيجة دخولهم الإسلام الذي كان أهله مستضعفين أمامهم..

- وثمة حالة ذات فرادة يجب التأمل فيها، وهي متانة الإسلام وتماسك إيديولوجيته أمام تحديات الحداثة الغربية وإيديولوجيتها المحمية بالأساطيل والهيمنة العالمية المالية والاقتصادية والإعلامية والعلمية والتقنية.

فعلى الرغم من تدهور وضعية المسلمين في ميزان القوى العالمي فإن الإسلام وإيديولوجيته، بحد ذاتها، ومن خلال مكوناتها الداخلية، يشكلان تحدياً قادراً على الصمود، بل حتى الهجوم. وهو ما لا يتمتع به أي دين آخر، أو إيديولوجية أخرى. بل هنا نلاحظ، وللأسف، طأطأة الرأس وتقديم التراجعات حتى للصهيونية.

أ- والآن، إذا حصرنا بحث المأزق من خلال المكونات الذاتية البنيوية لإيديولوجية المشروع الصهيوني، أو الإيديولوجية القومية اليهودية كما قدمها الفكر الصهيوني، بمختلف ألوانه وتناقض اتجاهاته³⁷، فسندج

(37) يورد عبدالله عبدالدائم عرضاً تفصيلياً نسبياً لعدد من اتجاهات الفكر الصهيوني منذ النشأة في: (العرب ومواجهة إسرائيل) - مركز دراسات الوحدة العربية، مدر سابق (الصفحات 323-330).
- وانظر أيضاً (فلسطين القضية والشعب والمستقبل) بيان نويهض الحوت (الصفحات 311-337)، مصدر سابق.

أن هذا المأزق كان أشد ما يكون يوم ولادة الشروع، أو الإعلان عن تلك الإيديولوجية، حيث لم يكن هنالك ما يسندهما في الانتماء إلى مشروع القومية كما عرف في الإيديولوجية الأوروبية والتجربة الغربية عموماً، أو ما يعززهما في الإيديولوجيات الأوروبية المعاصرة في حينه، مثل الإيديولوجية الليبرالية أو الاشتراكية أو الماركسية أو الشيوعية أو التقدمية الإصلاحية أو النقابية العمالية. فقد اعتبرت الصهيونية إيديولوجية رجعية وعنصرية وعدوانية، وغير اندماجية، لأنها عمدت إلى فصل اليهود عن الأمم التي يعيشون بين ظهرانيها. واتهمت بشق صفوف الطبقة العاملة، وهي التهمة التي وجهها لينين لحركة (البوند)، أي نظر إليها من قبل الفكر التقدمي المعاصر في حينه باعتبارها الوجه

الآخر لعزل اليهود والتمييز ضدهم وعدم إدماجهم، أو الوجه الآخر للقوى التي دعت إلى تخلص أوروبا منهم، وتهجيرهم إلى فلسطين. ولهذا عجت مرحلة أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين حتى منتصفه بالأدبيات التي وضعت الإيديولوجية الصهيونية تحت النقد، ومن مواقع ثورية وتحررية وتقديمية باعتبارها مرتبطة بالاستعمار والاستيطان والامبريالية أي بالمرجعية العالمية. ولكن بعد قيام الدولة العبرية وانضمام الاتحاد السوفياتي للاعتراف بها **خف** ذلك المأزق، ولكن تواصل نقد الصهيونية باعتبارها رجعية متحالفة مع الإمبريالية. فقد كانت تواجه مأزقاً على المستوى النظري من حيث منطقتها المكوّن وأسانيدھا النظرية والأسطورية أو من حيث أهدافها السياسية

وممارستها العملية. بل لم تكن مقنعة حتى لفئات واسعة من اليهود أنفسهم في ذلك الحين. ولشد ما كان يزعجها إذ يميز بين اليهود بوصفهم يهوداً وبينها باعتبارها إيديولوجية ومشروعاً سياسياً لا يتماهى، بالضرورة، مع اليهودي إنساناً.

ب- على أن الذي أنجى الإيديولوجية الصهيونية من العزلة الخائفة والسقوط الذريع والموت منذ البدايات، بل أمن لها البقاء والازدهار، وما زال، كان ميزان القوى العالمي حث تبنيتها القوى الاستعمارية السيطرة في ذلك الميزان، وأمنت لمشروعها السياسي أو لبرنامجها فرض نفسه على أرض فلسطين، وسهّلت للحركات الصهيونية أن تزداد إمكاناتها، ويتوسّع نفوذها، إلى حد السطوة، داخل الغرب نفسه.

ولهذا يمكن القول: إن الحديث عن مأزق المشروع الصهيوني أو الإيديولوجية القومية اليهودية اليوم³⁸ لا يأتي بجديد إذا كان المقصود الجانب البنيوي والمنطق الداخلي أو الاندماجي بالمشروع الاستعماري الرأسمالي العالمي. ولكن إذا كان المقصود بالمأزق مأزقاً في ميزان القوى العالمي أو في القدرة والنفوذ والقوة والتمكين فإن المشروع الصهيوني وإيديولوجيته في أقوى حالاته في هذه المرحلة. وذلك منذ نشأته حتى اليوم.

فعلى الرغم من الجانب المتخلف والأسطوري والرجعي والعنصري في مكّون

(38) انظر فؤاد مغربي في (العرب ومواجهة إسرائيل) – مركز دراسات الوحدة العربية (الصفحات 1280-1282). وانظر في المرجع نفسه: نصير عاروري، الصفحات 1288 – 1289. وهناك امتيازات كثيرة في الندوة التي ضمها المرجع المذكور حول اتساع النفوذ الصهيوني أكثر من أي يوم مضى في الولايات المتحدة والغرب عموماً بل أشمل من ذلك.

الإيديولوجية الصهيونية عمومًا، والإيديولوجية القومية اليهودية كما تجلت في فلسطين، وعلى الرغم من الظلم التاريخي الذي قامت على أساسه الدولة العبرية فإن الصهيونية، إيديولوجية وحركة ودولة، راحت تكسب تعاطفًا وتأييدًا أوسع من أي يوم مضى لدى الإعلام العالمية ولدى النخب السياسية والثقافية، وحتى المعارضة في الغرب. بل إن أغلبية ناقدتها الإيديولوجيين من ليبراليين وتقدميين وثوريين ويساريين لم يعودوا يجهرون بنقدها، إن لم ينتقلوا إلى الحديث عن (الهولوكست) (المحرقة) بوصفها مدخلاً لمساومة الصهيونية، و (تبييض الوجه)، وإعلان الولاء لها. إن احتلال (الهولوكست)، من دون أي تسويغ لجرائم هتلر، لتلك المكانة التي راح يحتلها تحت قيادة الصهيونية في الإيديولوجيا

الغربية، بما فيها الأمريكية³⁹ لا يسمح بالقول: إن الإيديولوجية الصهيونية أو مشروع الإيديولوجية القومية اليهودية في فلسطين يعانين من مأزق إيديولوجية من حيث التعاطف أو التأييد أو الاعتراف بهما. وقد كثر الذين يخطبون ودهما، وراحوا يتصهينون في الغرب وخارجه.

أما التصور أن الإيديولوجية القومية اليهودية أو المشروع الصهيوني، بشقيه العالمي والعبري (دولة استيطانية عنصرية إحلالية توسعية) دخل مأزقه مع دخول العالم ما يسمى بعصر العولمة، فضرب من الوهم. فالعكس هو الصحيح. وهو ما تؤكد حقيقته تعاضم نفوذ المنظمات الصهيونية على نطاق

(³⁹) صناعة (الهولوكوست) The Holo caust industry: Norman Finkelstein Berso> July 2000. U.K.

غربي وأوربي شرقي وحتى آسيوي وإفريقي
في عهد العولمة كما لم يسبق له مثيل.

وبهذا لا يبقى من حديث عن مأزق إلا من
النقد النظري والعلمي للإيديولوجية
الصهيونية، أو من زاوية تعارضها مع أسمي
القيم الإنسانية التي ترفض الاستيطان
والعنصرية، وما ارتكب ويرتكب من جرائم
بحق فلسطين والشعب الفلسطيني، من تعنيهم
حقوق الإنسان، صدقاً وبلا ازدواجية معايير.
ولكن مثل هذا الحديث أصبح محصوراً
عموماً بالعرب والمسلمين، وبعده قليل من
النخب العالمية مرهفة الحس، شديدة النزاهة،
عظيمة الشجاعة. وما حدث لروحيه
غارودي في فرنسا والغرب يعطي صورة
إن كانت الصهيونية في مأزق من ناحية
ميزان القوى. وما أصيب به كل من تعرض

لنقد الصهيونية من اليهود أمثال (فلكشتاين أو تشومسكي) ليعطي صورة أشد وضوحاً.

وبالمناسبة إذا بقي هنالك من يتجراً، حتى على اتجاهات أصولية دينية يهودية فمن أجل الهجوم، في الآن نفسه، على ما يسمونه (بالأصولية الإسلامية) أو (القومية العربية).

ج- إذا كان المقصود بمأزق الإيديولوجية الصهيونية، أسطوريتها وعنصريتها أو معارضتها للحق والعدل والمبادئ السامية، فلا نكون نتحدث عن مأزق مستحدث، وإنما عن مأزق صاحبها منذ المنشأ. أما إذا كان المقصود الموقع في ميوان القوى العالمي والإقليمي، أو في مجال الانتشار في الإعلام والثقافة والفن، أو في مجال المواقف السياسية لقيادة الدول عموماً والإعلام، فإن من الساق لأوانه الحديث عن مأزق، وإن

كان سيأتي لا محالة وإن طال الزمن. وهذا يقين ينبع من إيمان بوعد القرآن، ومؤكد من قراءة السنن الحاكمة في نهوض الأمم والدول والحضارة وانحطاطها وسقوطها، ومرئي من خلال شواهد وإرهاصات أخذت تخرق موازين القوى العالمي والإقليمي لمن يحسن قراءة عالم اليوم وأحداثه، وما تحمله أعوامه وعقوده القادمة من احتمالات. وربما قد ينشأ إذا نشب صراع حاد داخلي في الولايات المتحدة الأمريكية بين (الواسبس) والمنظمات الصهيونية الأمريكية بعد أن تكون قد تمادت على مواقع (الواسبس) ونفوذهم داخل الدولة الأمريكية والمجتمع الأمريكي. أما الآن فإن ما هو مشاهد في دول الغرب كافة فدرجة عالية من التعاطف والمسايرة والإعجاب والمدائح إلى حد الوله بالصهيونية (إيديولوجية)، وبحملتها في

أمريكا وفي الدولة العبرية. وهو ما يجعل من الصعب جداً الحديث عن أزمة إيديولوجية صهيونية مع كل ذلك.

2 - الإيديولوجية الصهيونية في ظل العولمة

يعتمد الذين يقولون: إن الإيديولوجية الصهيونية، مشروعاً عالمياً ودولة قومية، دخل مآزقه مع العولمة، يستندون إلى تصور يقول: إن العولمة متجهة إلى إيجاد مناخ عالمي جديد ينبذ العنصرية من حيث أتى، والصهيونية عنصرية. ولكن من أين جاء هذا التوقع بينما نشهد نمواً للعنصرية لدى الرأي العام الأوروبي ضد المهاجرين، وتشدداً متزايداً في قوانين الهجرة، ونشهد نمواً للعنصرية في أمريكا (وتعكسه هوليوود) ضد السود والهسبانك (متكلموا الإسبانية من

أصول مكسيكية وأمريكية لاتينية) والعرب والشرقيين عموماً. ويكفي التأمل في قانون الاعتقال من دون تقديم مصادر الدليل للحاكم، وهو موجه أساساً للعرب والمسلمين تحت دعوى محاربة الإرهاب.

أ- إذا كان هنالك من هو حسن الظن بأن الحضارة الغربية الحديثة التي قامت على إبادة الهنود الحمر، واسترقاق الأفارقة (والولايات المتحدة الأمريكية) واستعمار من هم خارجها⁴⁰ ستتخلى عن تقاليد العنصرية في الوقت الذي لم تتخلص من الأسباب والمنابع التي قامت عليها العنصرية:

(40) اعتبر الدكتور عبدالوهاب المسيري في كتابه (الصهيونية والنازية ونهاية التاريخ)، دار الشروق، القاهرة: 1417هـ - 1997م، أن النازية لم تكن انحرافاً عن الحضارة الغربية، وإنما هي تيار أساسي فيها كالصهيونية تماماً، (ص 13) واستشهد بـ(الحدائث والهولوكست) لزيغمونت بومان الذي اعتبر أن الإبادة (هي تحقق لإحدى الإمكانيات الجوهرية الكامنة في الحدائث) (ص 15) ويضيف المسيري (لا يمكن فصل الحضارة الغربية بعلمانياتها الشاملة ورؤيتها العقلانية المادية على نزعها الإمبريالية) (ص 16).

السيطرة، والاستغلال، والاستعمار،
والتفوق، والثراء، واستضعاف الأجر،
والتعالي، وفي المقابل الضعف والفقر
والمرض والتخلف، وإعادة توليد التخلف
والضعف والفقر والمرض والبطالة، وتعميق
الهوة بين الشمال والجنوب، فإنهم مساقون
وراء حسن الظن. وقد جاءت العولمة كما
جاءت قبلها مرحلة الرأسمالية الإمبريالية
لتفاقم كل أسباب التمييز العنصري تمشياً مع
تعميق الهوة بين الأغنياء والفقراء،
والمتقدمين والمتخلفين، والأقوياء والضعفاء
بل ستزيد من الهوة بين الأغنياء والفقراء
داخل بلدان الشمال نفسها. بل سيزيد في
تغذية الاتجاهات العنصرية. فالعولمة كما
أصبح ثابتاً، ستزيد من وضعية الهيمنة
والتفوق وامتلاك أسباب القوة والثراء
والتقدم، بينما ستترك لغالبية شعوب العالم

(83% من سكان العالم) المزيد من التبعية والضعف والفقير والتخلف، والأمراض، وربما الإبادة من خلال تشحين غير مباشر عليها⁴¹. فكيف لا تزيد العنصرية والحالة هذه وإن لم تأخذ الشكل الاستيطاني الذي عرفته جنوبي إفريقية، وروديسيا وناميبيا باستثناء فلسطين في نظر الغرب. لأن الاستيطان العنصري الصهيوني تمتع بشروط وامتيازات وخصوصية في إطار الحضارة الغربية، وإستراتيجية دولها الاستعمارية تختلف جوهرياً عن الحالة الاستيطانية العنصرية التي عرفتها بعض أقطار إفريقية.

(41) توقعت سوزان جورج في واحد من تقديراتها لما ستلجأ إليه العولمة للمحافظة على ديموميتها هي وضع استراتيجيات تخفيض للسكان مثلاً عدم التدخل عند حدوث الكوارث والحروب الأهلية بمعنى إبادة، ولكن ليس مباشرة مثل (أوشويتز) المحرقة للصفحات: (67)،
ومن (73-85) Susan George. Pluto The Luga'no Repott: press. London. 1999

ولهذا فإن كل من يتصور عالماً خالياً من العنصرية في ظل العولمة أو عولمة ليست عنصرية لا يدرك طبيعة العولمة نفسها ومحتوياتها وما ينتظر منها.

الأمر الذي يوجب أن تفهم العولمة (إذا افترضنا أن هذا التعبير سيظل حياً أو محتوياته في عهد إدارة جورج دبليو بوش) فهماً صحيحاً وعميقاً بعيداً عن الصورة المزيفة التي تقدم نفسها من خلالها، أو يقدمها على أساسها مثقفوها والمروجون لها، والمهرولون بخفة وطيش، عند اعتبارها.

ب - إن العولمة تمثل مرحلة أعلى في السيطرة على أسواق العالم، والتعدي على سيادة الدول، وزيادة التبعية، واختراق أسواقها من خلال الشركات متعددة الحدود، والجنسية بحماية الطيران والصواريخ،

والأسطول الأمريكي، والبنك الدولي،
وصندوق النقد الدولي. وتجسد السيطرة على
التكنولوجيا (العسكرية والمدنية) والعلوم
واحتكارهما من خلال اتفاقيات المنظمة
العالمية لحقوق الملكية الفكرية (الوايو)
ومنظمة التجارة العالمية.

هذا أقل ما يمكن أن يقال في هذه العجالة، في
العولمة التي يجب أن ينظر إلى ما في جعبتها
للغرب كما نظر إلى الاستعمار البريطاني
والفرنسي وهما يحملان في جعبتهما
(سايكس- بيكو)

ووعد بلفور). أو بكلمة: من الخطأ أن تقرأ
العولمة كأنها مجرد نظام اقتصادي عالمي.
فهي قبل ذلك نظام عسكري وسياسي جديد
للعالم. ولكن يمكن التوقف عند جانب آخر

مما في جعبة العولمة وهو التعامل والثقافة والقيم والأخلاق والفن ضمن قوانين السوق، سلعاً مطروحة في السوق.

ج - إذا اعتبرنا أن كل شيء يجب أن ينزل إلى السوق بما في ذلك الثقافة والفن والدين والقيم والأخلاق ليكون في خدمة العولمة وما تقتضيه من إيديولوجيا، كل شيء يجب أن يصبح معروضاً في البورصة يباع ويشترى... فهذا يعني - أي إذا كانت العولمة كذلك - أن العالم أمام حالة تنبئ بصراع لإلغاء الآخر (الأغلبية) من خلال إلغاء هويته وخصوصيته وثقافته وقيمه وعقائده وقوانينها وتشريعاتها وإعلامها. أو قل نكون أمام حالة تهميش لم يسبق لها مثيل⁴². وكل

(42) (فخ العولمة)، هانس بيترامان، هارولد، شومان، ترجمة د. عدنان عبان علي، مراجعة وتقديم أ. د. رمزي زكي، (عالم المعرفة) الكويت، 1419هـ - 1998م. وانظر (لوكانو، ريبورت)، سوزان جورج المصدر السابق، وعشرات الكتب والدراسات التي ترى العولمة

ذلك يشكل، فيما يشكل، أساساً لنمو
العنصرية واستتراء الصهيونية وليس
العكس (انحسار العنصرية، والصهيونية
مأزقها). وهو ما لا يتحقق ولا يمكن أن

يتحقق على يد العولمة، وإنما على يد عالم
بديل أكثر عدلاً وتوازناً فيما بين دوله
وشعوبه، وغير محكوم من قبل الأكثر قوة
وسطوة، وثراء وغنى، وتقدماً تكنولوجياً
وعسكرياً- قانون الغاب.

د - بدلاً من أن ترى العولمة على حقيقتها
رُوجت موضوعات تقول: إن العالم في عهد
العولمة متجه لولادة الإنسان الكوني (الذي
يتخطى الحدود القومية أو الفروقات الدينية

ضمن ما ورد أعلاه. ويبرز ستيفان أمبروز الدور الأمريكي العسكري
أو السياسي في ظهور العولمة وذلك في كتابه: (الطبعة الثامنة المزيّدة
1993م).

Rise to Globalism: Stephen. E ABROSE. Penguin
Books, 1993

أو الإيديولوجية أو العرقية. أو انتماءات الهوية والثقافة. وكان من ذيول ذلك الدعوة إلى (الاعتراف بالآخر) والتخلي بالقيم (الكونية). وطلب من شعوبنا، وليس من الغرب أو الدولة العبرية، (الاعتراف بالآخر)، وبتبني (كونية) تترجم إلى الانفتاح على الصهيونية، والدخول مادة خام في (صناعة الهولوكوست). والأهم: المضي بعيداً في تقديم التنازلات عن الحقوق وثوابت القضية الفلسطينية. بل وفتح الأبواب العربية أمام المشروع الصهيوني بمختلف تجلياته، ليعبث في الداخل الفلسطيني والعربي والإسلامي، كما عبث في الداخل الغربي إلى حد امتلاك النفوذ في مواقع التوجيه والقوة والقرار داخل الدولة نفسها.

ثالثاً: المأزق المستوعبة والمأزق الحقيقي

ا - مأزق التناقص في الإنجاب والهجرة

ومن الأزمات التي يركن عليها د.عبا الوهاب المسيري ما يسمى بالأزمة الديمغرافية من جهة تناقص عدد اليهود في الولايات المتحدة الأمريكية، أو اتجاه تناقص الهجرة إلى الدولة العبرية. ويصل الحديث عن هذه الأزمة إلى أن يصفها الدكتور عبد الوهاب المسيري: (فثمة أزمة سكانية عميقة تجعل المشروع الصهيوني أكلوبة عقيمة دخلت طريقاً مسدوداً)⁴³ ، وذلك بسبب تناقص الهجرة، وفي المقابل تعاضم النمو الديمغرافي الفلسطيني. وما يسميه (عودة الفلسطيني)⁴⁴.

(43) (العرب ومواجهة إسرائيل) مركز دراسات الوحدة العربية -

مصدر سابق ص 318.

(44) المصدر نفسه: ص 76.

أما على المستوى الأمريكي فيرى أن ثمة تناقضاً في إعداد أعضاء الجماعات اليهودية (نتيجة لعدم الزواج والإنجاب) ويضيف مشكلة الزواج المختلط ومعدلات الإدماج العالية (على عكس ما يدعي الصهاينة) تلعب دورها⁴⁵. في زيادة أزمة تناقص الهجرة.

يمكننا في هذا الصدد تذكر الحقائق التالية :

أ- لم تلعب الديمغرافيا منذ نشأة المشروع الصهيوني حتى قيام الدولة دوراً حاسماً في تقرير مصير الصراع. لأنه لم يكن يوماً ليحسم ضمن مواجهات انتخابية. فلو استعرضنا النسب السكانية بين الطرفين في فلسطين من 1917م حتى 1948م سنجد النسبة ابتدأت بأقل من العُشر يهوداً وحلت النكبة والفلسطينيون الضعف أكثر من مليون

(45) المصدر نفسه: 75 - 76.

وثلاث مئة ألف، وحُسمت المشكلة الديمغرافية عند ببناء الدولة بعمليات التهجير والتطهير العرقي.

واستمر الوضع مستخفاً بالنسب العددية على مستوى الصراع العربي - الإسرائيلي منذ 1948م - 1949م حتى اليوم، وإشكالية النسب العددية تكاد تكون محيطة تماماً إزاء مجموعة العوامل الأخرى: الغرب، التفوق في السلاح، التجزئة العربية والصراعات العربية (ولهذا كانت أكذوبة كبرى حين أشيع أن أقل من مليون يهودي هزموا مليون ونصف فلسطيني وسبع جيوش عربية في حرب 1948م / 1949م. أو أن خمسة ملايين اليوم يهزمون ثلاث مئة مليون عربي). فالأرقام العددية تصبح شديدة التضليل حين لا تؤخذ العوامل الأكثر أهمية في الصراع مع المشروع الصهيوني.

ب - يركن الكثيرون على التنامي العددي لفلسطيني الـ 1948م داخل الدولة العبرية، والدور الذي سيلعبه بعد أن يتفوق عددياً، ولنقل بعد خمسين عاماً، واضعين جانباً الإدراك العميق والدقيق لطبيعة الصراع. فكيف يستطيع أحد أن يتصور قادة المشروع الصهيوني عالمياً وداخل الدولة العبرية، وقبلهم ساسة الغرب، أو يتصور الجمهور الاستيطاني الصهيوني في الدولة العبرية. سيتركون الوضع ليحسم من خلال صناديق الاقتراع، فيتغلب الصوت العربي (الديمغرافية العربية تهزم الديمغرافية اليهودية)؟ كيف لا يخطر ببالهم أن تقتعل معركة، أو ينفجر صراع فتعاد قصة التهجير والاقْتلاع والتطهير العرقي.

يبدو أننا ننسى طبيعة الصراع وما حدث 1948م/1949م. وننسى طبيعة المشروع

الصهيوني وإستراتيجيته وإستراتيجيته
الغرب" ونحن نقرأ أرقام الديمغرافيا.

ج - يجب الحذر من التوقعات المستقبلية
المعتمدة على إحصائيات وأرقام، لأن
الإحصائيات والأرقام تعبر عن حالة في
ظرف آني. وقد تتغير مع تغير الظروف
ونشوء ظروف أخرى، فعلى سبيل أن
التوقعات التي اعتمدت على نسبة الإنجاب
في الغرب قبل عشرين سنة لم تعد صحيحة
إذ برزت ظروف أصبحت فيها النساء أكثر
ميلاً للإنجاب مما كان في حينه، أو تلك التي
تناولت وفيات الأطفال، أو الانتهاء من
مرض شلل الأطفال في بعض البلدان
الأوروبية فأخذت تصطدم بتغير ظروف
التأمينات الصحية والاجتماعية والخدمات
الأخذة بالتناقص الآن. وإذا أخذنا بعين
الاعتبار أن هذه التوقعات المعتمدة على

إحصائيات في بلدان أكثر استقراراً. فكيف عندما نأتي إلى قضايا تتداخل فيها ظروف كثيرة: وهي أشد تعرضاً للمتغيرات مثلاً توقعات الهجرة إلى الدولة قبل انهيار الاتحاد السوفياتي والعكس ممكن.

د - لم يعتمد النفوذ الصهيوني في الغرب على النسبة العددية للجماعات اليهودية مقارنة بعدد السكان. فقد كان دائماً يشكل نسبة متواضعة. فقد اعتبر (نعوم تشومسكي)، على سبيل المثال، أن اللوبي الصهيوني أكبر من الجماعات اليهودية فهو يضم ليبراليين ونقابات وأصولية دينية ومحافظين⁴⁶.

(⁴⁶) انظر نعوم تشومسكي: "The Fateful Tmiangle: gorael. The united states and The Palestinias", mongerveal Roso Books. 1984. (P.13). وبالمناسبة يقول تشومسكي في الفصل الثاني: (لولا التأييد الأمريكي لما

ومن ثم لو افترضنا جدلاً أن التناقض حاصل فعلاً فالمسألة لا تحسم تعاضم النفوذ الصهيوني. ولعل الأرقام التي تتناول التناقض العددي لليهود في الولايات المتحدة تتحدث عن ظاهرة عمرها على الأقل عشر سنوات. ففي عشر السنوات هذه لم تقم علاقة طردية بين التناقض العددي وتناقض النفوذ الصهيوني، وإنما تعاضم النفوذ الصهيوني بخطوات لم يسبق لها مثيل.

في الحقيقة لا حاجة إلى الوقوف طويلاً أمام إشكالية الديمغرافية هنا على المستويين العالمي والإقليمي (الدولة العبرية)، لأن أهميتها لا تظهر مثلها مثل سائر المآزق التي أشير إليها، إلا كما قال الدكتور عبد الوهاب المسيري نفسه مستدركاً في نهاية دراسته

استطاعت إسرائيل أن تنجح في سياستها العدوانية تجاه المنطقة) –
المستقبل العربي، عدد 74، الشهر الرابع 1985م.

(الإمكانات الإيديولوجية الصهيونية): ونحن لا نريد أن نهول من قوة الصهيونية، فرصدنا مواطن التناقض التي أدت إلى ظهور الأزمة وتفاقمها. ولكننا لا نريد أيضاً أن نهوّن من شأنها، وكما بينا في طيّ البحث يمكن للأزمة الصهيونية أن تستمر بضعة قرون من دون أن تتحول إلى (انهيار من الداخل) من دون الفعل العربي. (فالفعل العربي وحده - ابتداء من المقاطعة وانتهاء بالجهاد المسلح، هو القادر أن يحوّل الأزمة إلى انهيار وتفتت ونصر عربي بإذن الله)⁴⁷.

1- هذه النقطة الأخيرة هامة، وإن لم تدخل في صلب البحث والمنهج، إلا أنها تؤكد الموضوعة القائلة: إن التناقضات والمآزق والأزمات في المشروع الصهيوني العالمي أو الدولة العبرية يجب أن تقرأ ضمن

(47) المصدر السابق ص 321.

موازن القوى عالمياً وإقليمياً، وفي المقدمة
ضمن الحالة الفلسطينية والعربية والإسلامية
في معادلات الصراع.

2- المعيار وتحديد المأزق

أ- تحظى إشكاليه المعيار الذي يستخدم في
تعدد المأزق بالإضافة إلى ضرورة تحديد
المقصود من المأزق، على أهمية.

لاشك في أنه ما من أحد يتحدث عن مأزق
إلا وعنده معيار ما يقيس عليه، أو يستند إليه.
فهل المعيار هو المقارنة بين ما قاله
المشروع الصهيوني وقام عليه في مرحلة
التأسيس وما بعدها، وما يقوله الآن ويعمل
من أجله. ومقياس المأزق هنا هو وجود
اختلاف أو تباين مع ما قيل في مرحلة

المنشأ، وبغض النظر عن أي اعتبارات أخرى، أو بغض النظر عن موقعه الحالي في ميزان القوى أو عما حصل عليه، أو يأمل أن يحصل عليه، من مكاسب وقوة بسبب التغيير المرصود الذي راح يجريه؟

فعلى سبيل المثال، أو هذا هو واحد من الأمثلة، هل المعيار هو مدى ما نجح المشروع في تهجير اليهود إلى فلسطين، فإن هجر الثلث، وبقي الثلثان في الخارج أن يصبح في حالة مأزق، أو يكون قد فشل، أو بدأ بالانحسار بغض النظر عن الدور الذي يلعبه الثلثان اللذان لم يهاجرا في تعزيز الدولة العبرية وقوتها وحمايتها، أو بغض النظر فيما وصلا، أو قد يصلان، إليه من نفوذ في أقوى وأغنى دولة في العالم، والأكثر نفوذاً؟ ويستخدم المنهج أو المعيار نفسه عندما يُعتبر عدم التوسع في الأرض

إلى حدود (ما بين الفرات والنيل)، أو حدوث انسحابات، أو (إعادة انتشار)، من الأراضي التي احتلت في حرب حزيران 1967م، دخولاً في المأزق، وحتى بداية للنهاية. وذلك بغض النظر عن موازين القوى عالمياً وإقليمياً، وبغض النظر عن حالة الطرف المقابل فلسطينياً وعربياً وإسلامياً، وبغض النظر عن مأزق الطرف المقابل، ومآلات الصراع اللاحق. وأخيراً بغض النظر عن المكاسب مقابل ذلك.

ب - لقد كتب د. مسعود الظاهر مقالاً. (1 + 2)، في الحياة بتاريخ 2000/1/23م.. (لكن الهزيمة النسبية للجيش الإسرائيلي في حرب تشرين الأول أكتوبر 1973م طرحت مستقبل المشروع الصهيوني برمته. فبدت إسرائيل عاجزة عن إكمال إقامة حلمها التاريخي بين الفرات والنيل. ولم تستقطب

سوى ثلاث يهود العالم. الذي سيكون مصيرهم قائماً في حال نجاح العرب في تحقيق انتصار عسكري عليها في المستقبل). وسبق أن أشار في المقال نفسه قائلاً: (فإن كل الدلائل تشير إلى إمكان تحويل الانتفاضة الفلسطينية إلى مأزق بنيوي لا ينتهي إلا بإزالة المشروع الاستيطاني الصهيوني بوصفه مشروعاً لم يعد يتلاءم مع حركة التاريخ في عصر العولمة).

قبل إبداء ملحوظات يجب التساؤل (من لا يحب أن يكون الأمر كذلك) ولكن مواجهة الحال أو الواقع كما هو، وبأعلى درجات الدقة، هي التي تسمح بأن يصبح الأمر كذلك. فهي التي تكشف الخلل في السياسات التي أسقطت من حسابها خيارات المقاومة والإعداد العسكري العربي ولو دفاعياً في وجه الدولة العبرية التي تضاعفت إمكاناتها

العسكرية، ولا تتردد في وضع المسدس على رأس الفلسطينيين والعرب والمسلمين في زمن المسلم (أكثر مما في زمن الحرب)، أو (اللاحرب واللاسلم). وهذا يفسر لماذا يزداد التسلح الإسرائيلي كماً ونوعاً مع كل معاهدة توقع، ومع كل مفاوضات للتقوية تفتح.

يلحظ من الفقرتين السابقتين: أن المعيار في الحكم على مستقبل المشروع الصهيوني ربط بتحقيق حلم التوسع في الأرض من الفرات إلى النيل، وأن المعيار الثاني هو أنها لم تستقطب سوى ثلث يهود العالم. وهذان معياران غير المعيار الذي يتخذ مسألة الموقع الصهيوني في ميزان القوى إقليمياً وعالمياً كما موقع العرب والمسلمين في ذلك المسلمين، معياراً لقراءة مستقبل المشروع ومازقه. وهما أيضاً خلاف المعيار الذي يرى أن بقاء الثلثين من يهود العالم متنفذين

في بلاد الغرب، إلى حد السيطرة، أقوى للمشروع الصهيوني من حشرهم بين الفرات والنيل، وأقوى للدولة العبرية، وكان كذلك دائماً. فالموضوع الديمغرافي على أهميته بالنسبة إلى الدولة العبرية إلا أنه مطلوب ضمن حدود، وليس ضمن استدعاء كل يهود العالم ولا حتى أغليبتهم. والأمر كذلك بالنسبة إلى موضوع التوسع في الأرض، فهو مطلوب كذلك ضمن الحدود الأنسب أمنياً وعسكرياً وتهويداً. وضمن شروط الهيمنة على المنطقة، وليس ضمن توسع لا يمكن الدفاع عنه، أو قد يستدرج مقاومات شعبية تجعل الخسائر والثمن المدفوع أكبر من الفوائد المتوخاة. وغني عن القول: إن محددات هذه وتلك تخضع للإمكانات والإستراتيجية وموازن القوى وليس لل رغبات والأهواء. ولا يصح أن تعامل.

بمعيار نصي حرفي وردَ على لسان (الآباء
المؤسسين).

ج - أما الموضوع القائل: إن المشروع
الاستيطاني الصهيوني بوصفه مشروعاً لم
يعد يتلاءم مع حركة التاريخ في عصر
العولمة فهو افتراض مبني على تقدير خاطئ
كما مرّ سابقاً. ولكن يجب أن يذكر أن أمريكا
زعيمة العولمة ومؤدلجتها، كانت تعتبر
الاستيطان والمستوطنات في الأراضي التي
احتلت في حرب حزيران 1967م عقبة أمام
السلام حتى أوائل التسعينيات، ولكن مع ما
يسمى بعصر العولمة تماهت مع الموقف
الإسرائيلي، وراحت تضغط من أجل
الاحتفاظ بالقسم الأعظم والأساسي من تلك
المستوطنات للدولة العبرية في أي تسوية

قادمة⁴⁸. ثم كيف يخطر ببال أحد أن يظن العولمة نابذة للمشروع الاستيطاني الصهيوني بوصفه مشروعاً لم يعد متلائماً معها. بينما تضاعفت المستوطنات في القدس والضفة وغزة في كنفها حوالي ثلاث مرات عما كانت عليها قبلها. أما إذا قصد المشروع الاستيطاني الصهيوني من حيث هو ومن حيث أتى، أي (الدولة العبرية) فإن الطامة ستكون أكبرى لأن أولى سمات العولمة في تجلياتها السيامية هي إصباغ الشرعية على الدولة العبرية إقليمياً وعالمياً وتبرئتها من العنصر ماضياً وحاضراً، ومن دون أن تغير شيئاً في طبيعتها ودورها وسياساتها. فهل سبق للمشروع الصهيوني أن تمتع بالمكانة

(48) انظر عبدالوهاب بدرخان: (آخر إنجاز كلنتون) – الحياة

2000/12/31م.

- تأمل في ما ورد في وثيقة (كلنتون لمبادئ الحل النهائي) والتي قدمها للطرفين الفلسطيني والإسرائيلي وأراد أن تصبح سياسة أمريكية ثابتة لمن يخلفه في الرئاسة الأمريكية. (المصدر السابق).

التي تمتع بها خلال التسعينيات. أي في ظل ما يسمى بعصر العولمة، فمن أين جاءت هذه المقولة التبسيطية في عد المشروع الاستيطاني الصهيوني مشروعاً لا يلائم حركة التاريخ في عصر العولمة؟ وذلك بدلاً من أن ترى الصهيونية والصهيينة خاصيتين للعولمة سواء أكان على مستوى القوى القائدة فيها أم كان على مستوى تجلياتها في منطقتنا وفي العالم. وهو ما يجب أن نُسجّل سبباً إضافياً، بل وأساسياً، لضرورة مقاومتنا للعولمة. بل هو ما يجعل الكفاح ضد المشروع الصهيوني في بلادنا جزءاً من الكفاح العالمي ضد العولمة. وهذا ببساطة، كما كان الحال زمن الكفاح العالمي ضد الاستعمار والإمبريالية.

3- في (المآزق الصهيونية)، وكثرتها

أ- بعد قيام الدولة العبرية وجد من عدّ أن الصهيونية ماتت، فعلى سبيل المثال أصبح (الجيل الجديد الذي ولد في إسرائيل لا يعرف غير وطنية إسرائيل فهو يولي دولة إسرائيل اهتمامه. ولكنه إذ يقول: (نحن)، فهو يقصد الأمة الإسرائيلية الجديدة (يهود بروكلين أو بودابست)⁴⁹.

وأشير كثيراً عن (أزمة العلاقة بين المستوطن الصهيوني ويهود العالم)، فقد طالب بن غوريون بتسمية من لم يهاجروا إلى الدولة العبرية بـ(أصدقاء صهيون)⁵⁰، منكرأ عليهم أن يكونوا صهيونيين. وفي

(⁴⁹) انظر مروان الماضي: (أزمة فلسطين بين الحقائق والتزوير) - مصدر سابق ص219-220).

(⁵⁰) انظر عبدالوهاب المسيري: (العرب ومواجهة إسرائيل) - مصدر سابق (ص320).

الحقيقة نبعت أزمة العلاقة من صراع قيادة الحركة الصهيونية ككل. وهذا الصراع ما زال قائماً حيث اعتبر قادة الدولة العبرية أنهم هم قادة الخارج بينما بقي قادة الخارج، وإن ضعف نفوذهم، لبعض الوقت، بعد قيام الدولة، ينازعون على القيادة، فهم مصدر المال والدعم والنفوذ واللوبيات. ولعل وصول قادة المنظمات الصهيونية إلى مواقع القيادة في الولايات المتحدة الأمريكية سيؤدي إلى تعميق الأزمة. ولكن هذه الأزمات كانت دائماً ضمن السيطرة وقابلة للمساومة.

ب- يتناول الدكتور نصير عار وري مأزق الإيديولوجية الصهيونية من زاويتين، أو على الأصح، يسجلهما مأزقين:

الأول: كمن منذ 1993م، ويشرح (تنادي المقولة الصهيونية بأن اليهود لا يتمكنون من

العيش مع الآخرين كمواطنين عاديين) بينما اتفاق أو سلو يفترض (حاجتها إلى قبول عربي)⁵¹.

أما المأزق الثاني أو المعضلة التي (تواجهها إسرائيل والصهيونية هي معضلة أخلاقية).. (وهي أن إسرائيل لا يمكنها أن تكون دولة ديمقراطية ودولة يهودية في آن واحد)⁵².

لعل ما تقدم يمثل عينة عن كثرة ما كتب وأشير إليه من مأزق تعاني منها الإيديولوجية الصهيونية، بعضها يمكن اعتباره جاداً أو يستحق التأمل فيه، وبعضها يبدو مفتعلاً، كما يظهر أن البعض الآخر راح يتحدث عن مأزق بدلا من أن يتحدث عن التحديات الفعلية التي تمثلها الصهيونية

(⁵¹) انظر نصير عاروري: (العرب ومواجهة إسرائيل)، مركز دراسات الوحدة العربية، مصدر سابق (ص1274-1275).
(⁵²) المصدر نفسه ص 1275.

والدولة العبرية في هذه المرحلة، ولا سيما من خلال عملية التسوية ومحاولة إعادة ترتيب أوضاع المنطقة. ولكن مع ذلك لا مفر من وقفة مع المأزق، قدر ما يتسع لها المجال هنا، وبايجاز.

ج - يلحظ من بعض المآزق التي أُثيرت (كان إدخال تعديلات ضرورية على المقولات، أو الحجج الصهيونية، التي وردت في كتابات أو خطابات الآباء المؤسسين) ولتلبية حاجات المشروع وأغراضه في حين، لكي تلبي هذه التعديلات، بدورها حاجات المشروع وأغراضه في موازين قوة جديدة، ولتدفعه إلى أمام، فتعتبر (التعديلات) مأزق راحت تعاني منها الإيديولوجية الصهيونية.

والآن، إذا أدخلت الصهيونية (التعديلات) أو (التطوير) على بعض مقولاتها التأسيسية التي كانت تدفعها من أجل التأكيد على حاجتها إلى (وطن قومي)، بعد أن تكون أقامت دولتها وحولتها إلى أقوى دولة عسكرية في المنطقة العربية والإسلامية، فهل يسمى ذلك مأزقاً. وإذا كان التعديل لتسهيل بسط هيمنتها بداية على البلاد العربية، كما تجلى ذلك بعد اتفاق أوصلو، فكيف تكون قد دخلت (أزمة). وهل كان (بيريز ورايين) يواجهان أزمة وهما يفردان أجنتهما كطاووسين في المؤتمر الاقتصادي العالمي الأول في الدار البيضاء 1994م. ويدعوان العرب إلى الشراكة والانفتاح والتعايش والتطبيع؟ أما المأزق فقد جاء من الرفض العربي.

ثم كيف تعتبر الإيديولوجية الصهيونية في
مأزق إذا كانت تعيش تناقضاً بين إقامتها
لدولة ديمقراطية بينما تصر على اعتبارها
دولة يهودية؟

إذا كان للمأزق الأول ما يسح له بالورود
بسبب (جديد)، أو لكونه يواجه جديداً، فإن
المأزق الثاني لا يمكن ذكره إلا من زاوية
التحريض ضد الصهيونية عند بعض
الأوساط (الليبرالية) في الغرب. لأن
المشروع الصهيوني، ومنذ اليوم الأول،
صُمم على أن تكون دولته يهودية وتكون في
الوقت نفسه ذات نظام (ديمقراطي صهيوني)
وعاش مع هذه الحقيقة خمسين عاماً،
(وعيش) الغرب معها، بعد قيام الدولة،
ودون أن ترمش له أو للغرب عين، أو يقبل
بموضوعة أن ثمة تناقضاً في الموقف ناهيك
عن الإحساس بالمأزق. فلا هو ولا من

يدعمه في الغرب يعتبران أن ثمة مأزقاً بين هذين الجانبين⁵³. وهو مأزق لا يتحدث عنه إلا الذي يفهم الديمقراطية فهماً (مثالياً) من خلال بعض منظريةها، أو ليس من خلال تجلياتها الواقعية سواء أكان في التجربة التاريخية الأمريكية أم في التجارب التاريخية الأوروبية. فقد تعايشت الديمقراطية الغربية في الغرب، منذ الولادة حتى اليوم مع العنصرية والاستعمار وتهميش مئات الملايين. وربما الفارق الوحيد أن الصهيونية تجهر بحقيقة الميز الذي تتضمنه ديمقراطيتها، بينما غيرها أكثر نفاقاً من هذه الناحية، وهي تستطيع أن تفعل ذلك وهي

(⁵³) بل راج القول في الغرب، وفي الاتحاد السوفياتي (1950م-1954م): بأن الدولة العبرية (واحة الديمقراطية) ومن دون أن يشار إلى أن هذه الديمقراطية صهيونية وعنصرية، ناهيك عن الإشارة إلى أنها قامت على أنقاض شعب آخر وفوق أرضه ووطنه.

آمنة من النقد عدا من بعض الشجعان
المهمشين أو مرهفي الضير، في الغرب.

د - في الحقيقة لو تأملنا في مجموعة من
المآزق التي اعتبرت مآزق الإيديولوجية
الصهيونية مما راح يبرز هذه الأيام، سنجد
أن هنالك تراجعاً في النقد الذي كان يوجه
إلى الصهيونية من خلال من كانوا يسمّون
بالليبراليين والاشتراكيين التقدميين أو
اليساريين أو بالماركسيين والشيوعيين. كما
في بعض النخب العربية. فما يشار إليه من
مآزق إيديولوجية مثل التناقض بين
ديمقراطية الدولة ويهوديتها، أو التناقض بين
مقولة عدم العيش مع الآخرين والحاجة إلى
العيش مع الآخرين، أو التناقض بين التوسع
في الأرض والانسحاب منها مقابل هيمنة
على المنطقة، أو التناقض بين الأبارتايد
الإسرائيلي وعصر العولمة، أو التناقض بين

الهجرة التي تحققت جزئياً ولكن إلى حد كاف
بداية، وعدم شمولها كل اليهود أو غالبيتهم.
أو مآزق الصراعات الداخلية بين علمانيين
ومتدينين، أو متطرفين أو متوسعين في
الأرض ومتطلعين إلى هيمنة واسعة.

إن كل ما يشار إليه من مآزق على هذا
المستوى ينم عن تبسيطية في فهم المشروع
الصهيوني، والإيديولوجية الصهيونية
والعولمة، وعن تجاهل لمواقف القوى
المسيطرة على ميزان القوى العالمي من
الإيديولوجية الصهيونية. فالمآزق الحقيقية
والخطيرة تنبع من موازين القوى، وتأتي مع
الانهيارات والتراجعات والهزائم. والمآزق
التي تصحب الذين مازالوا يسعون إلى مزيد
من الهيمنة وامتلاك النفوذ والسيطرة، هي
نسبية، بمقياس كم ينجحون أو يفشلون في

التقدم. ومعيار مدى ما يتعرضون له من نقد ومقاومة وجبهات مواجهة لهم.

أما إجراء (التعديلات) في إيديولوجية أو في مشروع من أجل المزيد من التمكين، أو لزيادة التمكين فليس بمأزق إلا بأعين الذي يحسب المآزق من خلال معيار ذهني نظري صرف، أو بقصد اقتناص تغيير ما، بلا تحديد لمحتواه وأسبابه، ووضعه في إطار السياسة والصراع الجاري وما سيترتب عليه.

وبالمناسبة ماذا يجب أن يقال عن مآزق الذين لم يعدلوا بإيديولوجياتهم وبرامجهم الأولى فحسب، وإنما أيضاً تخلوا عن منطلقاتهم الأساسية وموائيقهم وثوابتهم الفلسطينية والعروبية والإسلامية، وحتى عن

موقفهم الإنساني في محاربة لا إنسانية الصهيونية؟

4- خلاصة: إستراتيجية توليد المآزق الحقيقي

على أن إثارة تلك المآزق إذا أريد منها
التحريض ورفع المعنويات، ودعك ممن
يريدون منها نشر طمأنة كاذبة لتغطية سياسة
التراجع والتنازلات، فإن التحريض والنقد
أقل مما هو مطلوب من تحريض ضد
الإيديولوجية الصهيونية والدولة العبرية، في
ظروف يزدادان فيها عنصرية واستيطانية،
ووحشية وتعصباً، وهجومية واتساع نفوذ،
ويؤكد هذا ما جرى من تقتيل لم تحف دماء
ضحاياه بعد في لبنان، وفي فلسطين، وما
تكشف من أطماع في المفاوضات إلى حد

المطالبة بتكريس السيادة الإسرائيلية على الحرم القدسي الشريف، وكل القدس الكبرى، والمستوطنات، وعلى الحدود وعلى المياه، والأجواء، ناهيك عن الحقوق الفلسطينية الأساسية في كل فلسطين، وفي حق العودة، إن ما طالب به (شمعون بيريز)، بمباركة (رابين) في المؤتمر الاقتصادي العالمي في الدار البيضاء 1914م، من سيطرة على البلاد العربية مستخدماً عبارة (تجريب قيادة إسرائيل بعد أن جُرِّبت قيادة مصر). وهذا كله ابن عقد التسعينيات (ابن العولمة) يحتاج من التحريض أن يتعدى اللمس المخفف في النقد، لنرتفع إلى مستوى التحدي، ولتعود الروح النشطة المكافحة في مقاومة المشروع الصهيوني في منطقتنا وفي العالم، باعتباره مشروعاً عدوانياً اغتصب الأرض الفلسطينية، وهجر أهلها وارتكب الجرائم

بحق الإنسانية. وهو الآن يسعى لتكريس ذلك وإصباح الشرعية عليه، واستغلال عملية التسوية لتحقيق أهداف الهيمنة على البلاد العربية والإسلامية، وبعده مناقضاً لأسمى القيم الأخلاقية العالمية وغير إنساني حتى بالنسبة إلى اليهود الذين حولهم في فلسطين من مضطهدين في الغرب إلى مضطهدين للشرق.

أما إذا كان المقصود من حديث المآزق الكشف عن نقاط ضعف في جبهة المشروع الصهيوني، إلا أن ذلك يجب أن يربط دائماً بالشرطين الأساسيين والحاسمين للإفادة من تلك النقاط، أو توقع تفاقمها إلى حل بداية انهيار المشروع، الأول هو الإنهاض الفلسطيني والعربي والإسلامي صموداً ومنعاً للتدهور بداية، ثم انتقالاً إلى مواقع القوة التي تضع المشروع الصهيوني في

المأزق، أو تسمح بأن تتحول نقاط ضعفه إلى أزمات ومأزق مهددة لمشروعه ووجوده. أي عندما تتحول الهجرة إلى هجرة مضادة، ويفقد المشروع الأمة في أن يقهر الأمة أو يفرض عليها مخططاته واستراتيجياته.

والشرط الثاني أن يُسهم الفلسطينيون والعرب والمسلمون في زعزعة الهيمنة الأمريكية في بلادهم وعالمياً، بالتعاون مع الشعوب والدول الأخرى المقاومة لعالم معولم برأس واحدة تتحكم فيه أمريكا كما تريد. إن حدوث الاختلالات في ميزان القوى العالمي سواء أكان بسبب ما يقع من صراعات فيما بين الدول الكبرى أم كان بسبب تغير أزمات اجتماعية واقتصادية وسياسية داخلية في أمريكا، أو ضعف عام أخذ يدب في عروقها. وهي تحاول إخضاع العالم كله، أم كان بسبب نضالات الشعوب

والأحرار، ومدافعة دول العالم الثالث من أجل عالم أكثر عدلاً وتوازناً، هو، مع الشرط الأول، ما يوفي ويؤدي إلى دخول المشروع الصهيوني، نفوذاً عالمية، ودولة عبرية، وإيديولوجية في المأزق الحقيقي والذي يمكن أن يراهن عليه.

ومن هنا، فإن المطلوب استراتيجيات فلسطينية وعربية وإسلامية تعمل باتجاه: إستراتيجية عامة، توقف التدهور، تحد من نقاط الضعف جبهتنا، وتعتمد الانتفاضة والمقاومة في مواجهة الاحتلال بداية، وتعمل على الإنهاض العربي والإسلامي في الآن نفسه⁵⁴.

(54) يعتبر أمين المهدي بعد أن يتحدث عن التسويات الجغرافية، والتي (ستصبح أهد الأسس للتسويات الثقافية والتاريخية).. إنها المعاملات الضرورية للإمساك بالبدايات الحقيقية للسلام والديمقراطية..، الحياة 1999/11/27م.

- إستراتيجية تتصدى لمشروع التسوية الذي تحمله أمريكا والدولة العبرية، وتمنع مشروع الشرق أوسطية.

- إستراتيجية تحقق الصمود العربي ومنع الاختراق، واعتماد التضامن بين الأنظمة لوقف التدهور، والحد من الخلافات والصراعات العربية - العربية.

- إستراتيجية تعتمد التضامن الإسلامي وتعزز العمق الإسلامي.

- إستراتيجية المشروع القومي الإسلامي الذي يجمع الأحزاب والقوى النشطة الفاعلة.

- إستراتيجية تطلق قوى الشعب وتعيده إلى مواقع المواجهة في المعركة وفي التصدي للمخاطر والمخططات الإسرائيلية الأمريكية التي قد تذهب إلى حد إشعال الفتنة في الداخل

العربي، وإعادة طبعة جديدة للتجزئة، فوق ما نعاني من تجزئة وتمزق وفرقة.

- إستراتيجية إنهاء على كل المستويات. مما يقتضي رفع الاستبداد وردم الهوى بين الأنظمة وشعوبها، والوصول إلى موثيق تخدم إستراتيجية المواجهة والنهوض وإطلاق قوى الجماهير وتعبئة كل إمكانات الأمة. وذلك بحيث توضع شعارات الديمقراطية والتعددية والمشاركة والتداول ضمن هذا الإطار وفي خدمة هذه الإستراتيجية، بدلاً من إسقاط المواجهة لحساب شعار الديمقراطية الذي راح يستخدمه البعض للترويج للعولمة وخدمة الصهينة، ومهاجمة قوى الصمود والمقاومة⁵⁵ أكثر من أن يكون مشروعاً قابلاً

(⁵⁵) كتب الأستاذ داود الشريان في الحياة (2001/103م) أن بعض الصحافة العربية اعتبرت الشهيد احمد عمر عليان

التطبيق، وفي خدمة القضايا الكبرى التي

منفذ عملية ننانيا (3 قتلى + 70 جريحاً) منتحراً ورضيت (بالرطانة العبرية والخنوع لمنطق الاستسلام والهزيمة بحجة الموضوعية والحياد) على رغم أن دوره الصحافي صار مسخاً يرفضه حتى الصهاينة، لأن فيه تصهيناً ممنهجاً وتافهاً قبيحاً يأباه حتى اليهود) ويختتم سيبقي أحمد عمر عليان شهيداً برغم أنف السلام وستبقى إسرائيل عدواً برغم كذب الصحف وبعض كتابتها).

- وكتب الأستاذ عبدالوهاب بدرخان: (بيدي فصيل من الكتاب العرب رضوخاً لمصطلح إسرائيلي خادع هو وقف العنف، فباتت الانتفاضة في عرفهم فعلاً عنيفاً).. وهؤلاء راحوا يتمثلون مع (شارون)، وشعارهم للعرب. استسلموا.. استسلموا.. لا تحتجوا لا فائدة في كذا، ولا مصلحة في كذا..) ونختتم (لدى بعض أصحاب تلك الكتابات رغبات صادقة في رؤية تغيير عربي في العمق. لكنهم أخطؤوا الاهتمام إلى النموذج. فهرعوا إلى الإسرائيلي مفاهيم سيادة القوة وموازينها.. والتغيير يصبح تخريباً إذ يلغي الحقائق ويتجاهلها. ومتى كانت تصفية الحساب مع أنظمة ودكتاتوريين عرب تبرر السير في ركاب (شارون وموفاز)) الحياة (2001/3/10م).

يجب أن تعطى الأولوية دائماً. هنا ينبغي أن تقوم إستراتيجية الجمع الخلاق بين المواجهة والديمقراطية، فلا يسقط أحدهما تحت أقدام الآخر. ولا يسلم شعار الديمقراطية للمستسلمين.

- إستراتيجية الكفاح العالمي ضد الهيمنة الأمريكية.. ضد العولمة، والنظام الاقتصادي العالمي السائد، ومن أجل عالم متعدد القطبية، ونظام عالمي جديد يحترم التعدد الثقافي والحضاري، وخصوصيات الشعوب واستقلالها، وحرية الاختيار والتعاون المتبادل القائم على المساواة والمنفعة المشتركة.

بكلمة: إن النجاح في مثل هذه الإستراتيجية العامة هو الذي يدخل المشروع الصهيوني والدولة العبرية في المأزق الحقيقي، ويؤذن

بالانحدار والسقوط. فمستقبل المشروع الصهيوني والدولة العبرية سيخرج من قلب الصراع وانقلاب موازين القوى. هذا في المدى المنظور، أما على مستوى السنن الحاكمة بالنسبة إلى انهيار الدول الظالمة والإمبراطوريات العاتية، ونهوض الشعوب المستضعفة، فالانحدار والسقوط مؤكدان، واستنهاض المستضعفين وتمكينهم في الأرض، مؤكد كذلك، ومن دون تحديد الزمن، وهذا ما يجب أن يتقن منه من لا يأخذون إلا بسنن التدافع والصراع. ويتيقن منه من يؤمنون بوعود القرآن، ويأخذون بالسنن، باعتبارها سنن الله، في الدول والمجتمعات، والتدافع والصراع كذلك.

والله من وراء القصد...

تعقيب على مبحث السيد ولد أباه

الأستاذ منير شفيق

مدخل

الدراسة التي قدمها الدكتور السيد ولد أباه حول "أزمة المشروع الصهيوني وأثرها على مستقبل دولة إسرائيل" اتسمت بجهد بحثي هام من موقع معاد للصهيونية والدولة العبرية. ولكن مع ذلك فإن موضوعاتها تستحق المناقشة الحادة من الموقع نفسه، حرصاً على إلقاء أضواء معرفية عليها قدر الإمكان، تضاف إلى ما تضمنته الدراسة من أضواء.

وقبل أن ندخل في التفاصيل تتوجب الإشارة إلى أن التركيز على ما يعاني المشروع

الصهيوني أو الدولة العبرية من تناقضات داخلية تؤثر بصورة أو بأخرى، بالاتجاه الذي راع منذ اتفاق أوسلو 1993 وانطلاق المؤتمرات الاقتصادية العالمية للشرق الأوسط، يركز على إبراز التناقضات الداخلية في الدولة العبرية، مع تهويل في أثرها في مستقبل الدولة العبرية، ليقول، ولا أدرج الدكتور السيد ولد أباه في الاتجاه نفسه: لماذا كل هذا القلق من التسوية، واتفاق أوسلو والتطبيع والشرق أوسطية، وما راح يقدم من تنازلات عربية وفلسطينية، فإن التناقضات داخل الدولة العبرية أخذت تتفاقم، وستتفاقم أكثر مع السلام، فالذي يجري لا يحمل كل تلك الأخطار التي يتحدث عنها معارضو التسوية، فلنطمئن إلى المستقبل، لأن الدولة العبرية تقوم على ألغام من التناقضات الإثنية والقومية. وتصادم محتدم يهدد بحرب أهلية

بين العلمانيين والمتدينين، وإن التناقض بين الدولة العبرية ومحيطها الحضاري والإقليمي يستعصي على الحل.

ومن هنا يمكن القول: إن التركيز الذي وضعه الدكتور سيد ولد أباه على التناقضات الداخلية للدولة العبرية قاده إلى المطالبة بضرورة الاهتمام بتيار ما بعد الصهيونية من قبل الفكر العربي، فمن جهة يقول: "إن ما تجمع عليه الدراسات التقليدية الجادة المكتوبة بأقلام إسرائيلية ويهودية، هو الحاجة الملحة لتجاوز أزمة المشروع الصهيوني، الذي دخل مرحلة قائمة من مساره" (ص 91)، ويقول، من جهة ثانية في خاتمة البحث: "ولذا فإن عودة ما بعد الصهيونية يجب أن تجد التجاوب المطلوب في الفكر العربي داخل الرؤية العربية - الإسلامية المنفتحة، التي تستوعب مختلف

الأقوام والملل، ضمن نسيج حضاري متنوع
وكيان سياسي هو ديمقراطي، وهي وحدها
الكفيلة بتحرير الشعوب اليهودية من أسر
الصهيونية" (ص94 - 95).

هذا التركيز هو وليد ذلك المناخ المشار إليه،
وإن من منطلقات مختلفة، وقد ابتعد كثيراً
عن آفاق الصراع المفتوحة خارج مسار
التسوية، وهو ما عبرت عنه السنتان 2000
و2001م، عندما أقيمت عملية المفاوضات
في كامب ديفيد 2، وعاد التوتر إلى الصراع
بعد الانتصار الذي حققته المقاومة الإسلامية
في دحر قوات الاحتلال من جنوبي لبنان،
واندلاع الانتفاضة الفلسطينية، وانفجار
الشارعين العربي والإسلامي دعماً لها، ومن
ثم سقوط باراك حزب العمل لحساب شارون
الليكود وتشكل أكبر ائتلاف بتاريخ الدولة
العبرية في ما بين ممثلي مختلف تناقضات

المجتمع الإسرائيلي المتفاقمة والماضية إلى الحسم، وعنوانها ائتلاف شارون –إلعييزر – بيريذ مع القسم الرئيسي من الأحزاب الدينية أو القومية اليمينية الاستئنصالية.

يجب أن يلحظ عدد من المفكرين القوميين والإسلاميين والوطنيين واليساريين الذين هم على الضفة الأخرى من التسوية، أن المناخات التي سادت في مرحلة هجوم التسوية والشرق أوسطية، أثرت في تناولهم لقضايا الصراع، وجعلتهم يبحثون عن استراتيجيات افترضت بأن التسوية والشرق أوسطية تحققتا، أو أن تحققهما مسألة حتمية، فراحوا يبحثون عن مداخل، أو مخارج من خلال استراتيجيات جديدة، بعيدة كل البعد عن الاستراتيجيات التي تبناها في السابق، وهذا ينطبق على منهج القراءات الجديدة

للصراع والتناقضات داخل المشروع الصهيوني.

-1-

لندقق بداية الفقرات التالية:

- الصهيونية دعوة قومية غربي (اقرأ الفقرة كاملة ص 13- الفقرة الأولى).

- "وقد نبهت الدراسات التاريخية الجادة إلى أسطورة التاريخ اليهودي المشترك باعتبار أن اليهود الحاليين هم مزيج من قوميات مختلفة، لا يمكن اعتبارها امتداداً للشعب العبري الأصلي" (ص 13- الفقرة 2).

- يقتبس تعريف عبد الوهاب المسيري: الصهيونية هي "تلك الحركة التي نشأت في الغرب"، واتخذت من فلسطين مكاناً لممارستها الاستيطانية" ولم تفقد قط هويتها

الغربية بانتقالها من الغرب إلى الشرق، فالصهيونية لم تنشأ في العالم ككل، وحتى داخل التشكيلات الدينية الإثنية اليهودية المتناثرة في العالم، وإنما هي إفراز تشكيل حضارة محددة وبقعة جغرافية محددة، ولا يمكن دراستها خارج هذا التشكيل" (ص13 فقرة 3، وص14 فقرة1).

أ - ثمة قبول هنا، لتعريف الصهيونية لنفسها بأنها دعوة قومية، وأضيف غربية من دون أن يلحظ الفارق الأساسي بين الدعوات القومية الغربية والدعوة الصهيونية. وهو أن الدعوات القومية الغربية كانت تحمل طابع توحيد أمة تسكن أرضاً محددة، ولها مكونات الأمة، فكانت ذات سمة تقديمية، بمفهوم الماركسيين، أو تحررية بالمفهوم الليبرالي، تحرر من الإقطاع والحكم الملكي. فالصهيونية لا يمكن أن تعدّ حركة

قومية أو دعوة قومية مثل الدعوات القومية الغربية، وهذا يفسر لماذا اعتبرها الثوريون في حينه، دعوة رجعية باعتبارها دعوة استيطانية لأرض يستولي عليها المستوطنون القادمون من الخارج. وقد جاؤوا بركاب الهيمنة الاستعمارية التي هي حركة معادية للشعوب، وضد تقدمها ونهوضها، مما يؤكد طابعها الرجعي العنصري. ولهذا لا يمكن قبول تعريف الصهيونية لنفسها واعتبارها دعوة قومية، مما يستتبع، وهذا ما حدث فيما بعدى الادعاء أنها تحريرية وإنقاذية وهكذا.

إذا كانت الصهيونية تقدم نفسها دعوة قومية أو تحريرية أو حضارية، فإن التعريف الذي نحدده لها يجب أن ينبع من رؤيتنا لحقيقتها وواقعها، وليس من نظرتها لنفسها. وهذا يقود إلى تعريف الصهيونية باعتبارها حركة استيطانية جزءاً من مشروع استراتيجي

استعماري بريطاني، خطط لزرع شعب أو مجتمع غريب في أرض فلسطين، ليفصل المشرق العربي عن المغرب العربي، ويكون خنجراً في خاصرة مصر، وقادراً على أن يثب في أية لحظة بمخالب وأنياب عسكرية. فالصهيونية في تجليها على أرض فلسطين، مثلت مشروعاً استيطانياً استهدف إحلال شعب مكان آخره من خلال قهره بالقوة المسلحة، وانتزاعه من أرضه بالعنف، والسيطرة على مدنه وقراه، وبيوته ومزارعه، وحقله وبساتينه، وحتى أثاره، وهي بهذا حملت سمة عنصرية في إيديولوجيتها وممارستها. ومن ثم لا يمكن تعريف الصهيونية بالدعوة القومية، وإنما بالدعوة الاستيطانية الإحلالية العنصرية ضمن مشروع استراتيجي استعماري.

ب - أما الخلاف الثاني فيتمثل في فهم المكون اليهودي، أو الرابط القائم بين يهود العالم، بالرغم من تعدد القوميات، التي يعيشون بين ظهرانيها، إذ يُلاحظ هنا أن ثمة غلبة لدخض مقولات معينة على التعريف. فإذا قلت: "ان اليهود الحاليين هم مزيج من قوميات مختلفة، لا يمكن اعتبارهم امتداداً للشعب العبري الأصلي" فما الذي يراد إثباته أو دحضه، فإذا كان رداً على أنهم ليسوا امتداداً عرقياً للشعب العبري بسبب مسألة تحول قبائل الخزر لليهودية، فهو لا يغير من الأمر شيئاً، لأنهم يعلمون ذلك، ويضعونه ضمن إطار الامتداد اللهم إلا إذا اعتبر الامتداد هو الامتداد السلالي النقي المعتمد على الدم فقط. وإذا كان النفي يراد منه نكران ادعائهم الحق في فلسطين فإن

إثبات أنهم امتداد لا يعطيهم الحق في كل الأحوال.

أما إذا كان المقصود إقناعهم أن كل فئة منهم ذات قومية مختلفة، ومن ثم ليس هنالك من رابطة يهودية بينهم، فقد أثبتت الوقائع أن هذه المقولة ضعيفة، إذ رأينا أن اليهودي الأمريكي قادر على الجمع يس بين يهوديته وأمريكته فحسب، وإنما أيضاً بين ازدواجية ولاء أمريكا والدولة العبرية. وإذا أريد من ذلك القول: إن اليهود لا يستطيعون بناء دولة قومية لهم حيث يتجمعون في فلسطين بسبب تعدد قومياتهم، فقد أثبتت الوقائع الفعلية تكون مجتمع واحد، ودولة واحدة، وهوية إسرائيلية تحمل طابعاً استيطانياً... عنصرياً.

وبكلمة، إننا أمام التباس في محاولة فهم ظاهرة الرابطة اليهودية عموماً، وفي

محاولة فهم المشروع الصهيوني في فلسطين، وفي تعريف الصهيونية.

ج- نقرأ للدكتور ولد أباه وهو يحاول قراءة الصهيونية من خلال كتابات المؤسسين - هيرستل- اولاً النص التالي "وهكذا برز خيار تهجير اليهود حلاً أوحده للمعضلة القومية اليهودية مما يقتضي فكرة قوية ذات طاقة تعبوية" (ص 17 الفقرة الثانية).

طبعاً يبدو من قراءة أدبيات مؤسسي الحركة الصهيونية أن الهدف هو إقامة الدولة اليهودية، ومن ثم تهجير اليهود وحل مشكلاتهم، ويسمى المعضلة القومية اليهودية، هنا يجب أن يلاحظ أن الصهيونية كما تجلت على أرض الواقع وعبر الممارسة، وما هو قائم عيانياً، عملت بداية من أجل تهجير اليهود من بعض المناطق

دون أخرى في الغرب، وعملت من ناحية ثانية على تعزيز وضع الجالية اليهودية داخل دول الغرب، خصوصاً الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا، وأروبة الغربية عموماً، ليس من خلال دمجها بمعنى إزابتها، وحل معضلتها، وإنما من أجل الوصول إلى وضع متميز، ومتنفذ بما يفوق تحقيق المساواة للمواطنة، ورفع العزلة، أو التمييز ضد اليهود. وهذه نقطة خلاف مع الكاتب إذ يحصر المشروع الصهيوني في فلسطين، ولا يلقي ضوءاً على بعده الآخر في الغرب نفسه.

وهو ما تحوّل إلى لوبيات وقوة نفوذ داخل الغرب، إلى حد أصبح يهدد بلعب دور مركز القرة الأول بين مراكز القرى في الولايات المتحدة الأمريكية نفسها. فالصهيونية لم تحصر نفسها في مشروع إقامة الدولة

اليهودية في فلسطين فقط، وإنما سعت لتحقيق ما هو أكبر من إقامة دولة يهودية في فلسطين. وهذا يفسر لماذا كان تشجيع الهجرة اليهودية إلى فلسطين مقتصرًا على مناطق دون مناطق، ولماذا الاحتفاظ بالجنسية المزدوجة بعد إقامة الدولة العبرية، ولماذا لم تمثل الدولة العبرية غير ثلث يهود العالم، بينما بقي الثلثان في إطار المشروع الأوسع.

د - يجب أن نتوقف ممسكين أنفسنا من الدهشة الشديدة ونحن نقرأ: ((وهكذا تبين من خلال التذكير المقتضب بمسار المشروع الصهيوني أن هذا المشروع يعبر عن إيديولوجيا قومية، لا تختلف في الجوهر عن النزعات القومية الإحيائية التي عرفتها الساحة الأوروبية أوانها، وإن كانت تستخدم الميتولوجيا اليهودية لتعزيز طاقتها التعبوية، على الرغم من أن أغلب المؤسسة الحاخامية

قد حاربتها في المبدأ، كما سنبين لاحقاً نتيجة لطابعها العلماني اللاديني" (ص18).

وهكذا يجب أن يدفع ثمن القبول في البداية باعتبار الصهيونية دعوة قومية يضيف إليها إحيائية ويضعها مرة أخرى ضمن النزعات القومية الإحيائية التي عرفتها الساحة الأوروبية، فأين سقطت سماتها الاستيطانية وسمتها الإحلالية، إحلال شعب مكان آخر وسمتها الظلامية العنصرية؟ وأين طارت سماتها جزءاً من المشروع الاستراتيجي الاستعماري؟ فهو يدخل كل هذا ضمن الإحيائية؟ ومرة أخرى إذا استعارت الصهيونية بعض لغة الحركات القومية في الغرب، وإذا قدمت نفسها حركة قومية تحررية، فهل نفهمها كذلك؟ وهل نقدمها على تلك الصورة؟ أو أن لدينا فهماً معرفياً آخر لها، أكثر دقة وانطباقاً على واقعها نفسه.

هـ- عند تناوله للمعارضات التي واجهها المشروع الصهيوني: خصوصاً، من المؤسسة الحاخامية يصل إلى النتيجة "الحركة الصهيونية من منظور المؤسسة الحاخامية ذات توجه لائكي لا ديني، ومن ثم ليست مهياة للإسهام في حل المشكلة اليهودية".

يركز على التناقض بين المؤسسة الحاخامية والحركة الصهيونية بسبب توجه الأخيرة اللائكي اللاديني، وهو أنه لحل نصيباً في الخلافات، إلا أن لها بواعث أبعد، فبعضها كان يعكس التناقضات الأوروبية مع بريطانيا، التي استأثرت في ولاء المشروع الصهيوني، ووضعته تحت هيمنتها. أي ثمة جانب في اعتراضات المؤسسات الحاخامية، كان انعكاساً لتناقضات الدول التي يعيشون بين ظهرانيها في حينه.

أما الجانب الآخر فهو عدم ملاحظة أن التناقض على المستوى اللائكي واللا ديني كان هامشاً وثانويّاً داخل المشروع الذي كان يهيمه تجميع كل القوى، ولهذا كانت هنالك مساومة منذ البداية بين الديني والعلماني، حتى لو كان الأخير ذا طابع لائكي لاديني، ويبدو أحياناً من التناول كأن قادة المشروع الصهيوني يحملون دعوة لائكية لا دينية، يضعونها فوق المشروع الصهيوني حتى يأخذ الصراع كل هذه الحدة. علماء أنهم وإن كانوا علمانيين، أو كان بعضهم ملحداً، إلا أنهم لا يستطيعون التخلي عن الرموز الدينية اليهودية بل رأيناهم يمدون الخيوط مع عدد من الكنائس المسيحية ليكسبوها، إلى جانب المشروع الصهيوني، وإعطاء الشرعية لسلب أرض الفلسطينيين وتهجيرهم وإقامة دولتهم عليها.

و- عندما يستشهد بـ يعقوب سركين يستنتج أن الدين ليس أكثر من فولكلور الشعب اليهودي، وأن الإيديولوجية الصهيونية، استخدمت مقولة الوعد المقدس لتدعيم شرعيتها في **المخيال** الجماعي، وإن كانت لا تعتبرها أكثر من أسطورة تعبر عن روح الشعب وتطلعاته. وعندما يستشهد بـ (بن غوريون) الذي يرى الغيبيات انتهى دورها في حياة اليهود منذ قيام الدولة، "إن الجيش هو خير مفسر للتوراة" يتجه إلى تبسيط علاقة المشروع الصهيوني بالدين من زاويتين:

الأولى حين يعتمد على استشهادات هنا وهناك، ليبين أن الدين مجرد فولكلور، أو أداة تستخدم بدلاً من أن يقرأ العلاقة بعمق أكبر، فالمشروع كله استند على الموعد وعلى أرض إسرائيل، ثم إن المشروع أكبر

من بن غوريون وسركيس وأمثالهما، وإنه حين ترجم إلى دولة أصبح أكثر التصاقاً بالشعب وروح الشعب أي بالدين، وهو ما يفسر اتجاه تنامي التيارات الدينية مع ترسخ المشروع، فالمشكل إذن أبعد من محاولة تهميش علاقة الدين بالمشروع، أو أثره فيه سابقاً ولاحقاً.

أما من جهة أخرى فعندما تقوم حركة على استخدام الرموز الدينية، فهل تبقى العلاقة خارجية أو تتحول إلى عضوية، حتى بالنسبة إلى اللائكيين اللادينيين، وإلا كيف يفسر موضوع القدس، وموضوع ما يسمونه زاعمين بإعادة بناء الهيكل.

ويسأل إذا كان الدين إذن ليس هو المضمون الروحي للدعوة الصهيونية، فما النوازع التي تحرك هذه الإيديولوجية القومية، وما خلفية

مشروعها السياسي من حيث أبعاده الإستراتيجية؟ ويقول إن الإجابة عن السؤال، تتطلب الإحالة إلى الأدبيات الفكرية الصهيونية.

على أننا بعد حين نجد الصهيونية غارقة إلى أذنيها في النص التوراتي والعقل الديني، وليست لائكية تستخدم الدين وسيلة مواصلات وهنا نقرأ: "بيد أن هذه الخلفية اللاهوتية وإن كانت تشكل مرتكزاً رئيسياً من مرتكزات الإيديولوجية الصهيونية في مستوى قاعدتها الرمزية وقدراتها التعبوية، إلا أنها تقترن وثيق الاقتران بالأطروحات العنصرية الحديثة التي تشكل لب الرؤية القومية للمشروع الصهيوني" (ص 26).

نحن هنا أمام نص يقدم علاقة مختلفة كلية بين الصهيونية والدين اليهودي، أي أضحت الخلفية اللاهوية مرتكزاً رئيسياً من مرتكزات الإيديولوجية الصهيونية، فهي ليست علاقة برانية أو جانبية، وليس الدين مجرد أداة، وهكذا.

* * * *

-2-

لتتابع الدكتور السيد ولد أباه في تناوله لأزمة المشروع الصهيوني، وبداية من:

أ- الصراع - العلماني - أزمة الهوية السياسية للدولة الصهيونية.

ويفتح قائلاً: "أشرنا من قبل إلى السمة الإشكالية لهوية المشروع الصهيوني، من حيث كونه يستند في شرعيته، وخلفيته

التاريخية إلى الميثولوجيا اليهودية، في الوقت الذي يتبنى منطلقات تحديثية، لا تختلف في شيء عن النزعات القومية العلمانية الأوروبية".

يمكن أن يلحظ أن حصر الكاتب لمفهوم العلمانية بـ اللائكية اللادينية من النمط الذي قدمته الثورة الفرنسية، أو النموذج الفرنسي، وربما النمط اليساري الماركسي، هو وراء التهويل في أزمة المشروع الصهيونية حين يحمل ميثولوجيا يهودية، ويكون علمانياً، فيرى في ذلك أزمة بنيوية، وتناقضاً تكوينياً، بينما لو تنبه إلى العلاقة بين الدين والعلمانية في التجربة الأنكلوسكسونية، أساساً، البريطانية الأمريكية، سيجد العلاقة بنيوية أيضاً بين الميثولوجيا، والعلمانية، وبلا أي إحساس بالأزمة أو بالتناقض. فالتناقض هنا يمكن أن يثيره علماني لا ديني يريد أن

يحارب الدين ورموزه أو يقصيهما تماماً. ولكن هذا التيار هو الذي يستبطن هذه المشكلة، وليس غالبية علمانيي ومتديني النمط الصهيوني كما النمط الأنكلو-سكسوني. وإذا تمعنا في الفقرة التالية: "كما أن مؤسسي الدولة العبرية بحثوا عن نقاط التقاء عديدة من الزعامات الدينية، ولو على حساب الانسجام ومقتضيات العقد السياسي العلماني الحديث" فسنلاحظ أن المشكل هو عند الدكتور ولد أباه في فهمه الصارم لمقتضيات العقد السياسي العلماني الحديث، إذ لا يلحظ أن سمته العامة هي المساومة بين العلمانية والكنيسة أو الكنائس والاتجاهات المتدينية في الغرب الأنكلو-سكسوني أساساً، بل حتى في الغرب الكاثوليكي في مرحلة لاحقة وهو ما يجعله يغرق في المبالغة، وهو

يعالج هذا الجمع بين العلمانية والميتولوجيا في الاتجاه العام للعلمانية الصهيونية.

ب - على أن الأمر الآخر الذي يركز عليه في هذا الصدد، فيتعلق بما يدور من صراع في ما بين الأحزاب داخل الكيان الصهيوني، فلا يلحظ من خلال بعض الاستشهادات التي تتناول الصراع بين الأحزاب العلمانية والدينية بأنه صراع يغلب عليه التنافس على السلطة أو على إعادة بناء معادلة التوازن الداخلي. وإذا اتخذ في بعض الحالات صراعات على بعض القوانين ذات المرجعية الدينية، أو العلمانية، فسيظل ذلك، دائماً، في منزلة ثانوية، لأن الأساسي لا ينبع من تناقضات الداخل الإسرائيلي، وإنما من تناقضاته مع الشعب الفلسطيني والعرب والمسلمين. وهذا يفترض ألا يبحث في ما بين الأحزاب داخل الدولة العبرية من تناقضات،

بمعزل عن موازين القوى العامة والتناقض الأساسي مع الشعب الفلسطيني، لنعرف متى تتحول هذه التناقضات إلى ثانوية، ويتغلب التناقض الأساسي، وهو الحاصل دائماً. ومن ثم فإن المنهج الصحيح هو الذي يقرأ تناقضات الداخل ضمن إطار التناقض الأساسي مع الشعب الفلسطيني والعرب والمسلمين، وليس بعزله عن ذلك الإطار، وقراءته بحد ذاته، كأنه يقوم في جزيرة معزولة.

ج- ثم كيف تناقش تناقضات القوى المكونة للمجتمع العبري من دون إقامة توازن بين ما يفرقه وما يجمع. أما التركيز على ما يعبر عن الخلافيات والفرقة فقط فيشبه السير على قدم واحدة. وذلك عندما لا يوازن مع ما يوحد ويجمع. وقد نقلت إذاعة مونتكارلو عن بورغ وهو ينافس إيلعيزر على رئاسة حزب

العمل، قوله: هناك بيننا الكثير من الكره،
ولكن بيننا الكثير من الحب أيضاً)
(2001/9/7م).

وهنا نأتي إلى إشكال آخر في تناول
تناقضات الداخل، حين لا تقرأ العوامل
والشروط التي سمحت بتأسيس وحدة
المجتمع والجيش والدولة، وما زالت تسمح
باستمرار هذه الوحدة، لكي يكون بالإمكان
أن تقرأ حركة التناقضات، مآلاتها. أما
قراءتها بحد ذاتها: علمانية مقابل دينية أو
قوميات وإثنيات متناقضة، أو يهود غربيين
ويهود شرقيين بعيداً عن العوامل الدولية
والداخلية والذاتية التي مهدت الأرض
لوحدها، وبعيداً عن الحالة الفلسطينية
والعربية والإسلامية، كما تجلت منذ بدايات
الصراع إلى الآن، وما يمكن أن تؤثر فيه إذا
ما تغيرت بدورها. فمن جهة لا يلحظ الكاتب

قانوناً عاماً أو يحاول تلمسه، سواء أكان بالنسبة إلى الحالة الإسرائيلية أم كان بالنسبة إلى المجتمعات المختلفة، وذلك في تحديد دور العوامل الخارجية والإقليمية وموازن القوى في الصراع المحدد، في تهيئة المناخات المساعدة لغلبة الوحدة على التناقضات الداخلية، أو لغلبة تفجر التناقضات على الوحدة. فهو هنا لا يتوقف أمام دور الحركة الصهيونية العالمية ودور الولايات المتحدة الأمريكية بالنسبة إلى المحافظة على وحدة الدولة والمجتمع، ولا يتطرق إل دور العامل الفلسطيني والعربي، بل لا يتطرق داخلياً إلى دور الجيش الإسرائيلي، في بناء الوحدة الداخلية. فعندما يمر مروراً سريعاً بأهمية الجيش، في سياق إظهار خطر اختراقه من قبل (التيارات المتعصبة) (ص 46) من حيث كونه الحصن

المنيع للوحدة الوطنية والأرضية التي احتضنت مختلف مكونات الشعب اليهودي، وصهرتها في وحدة الشعب، لا يعطيه في حديثه حول التناقضات وأزمة المشروع الصهيوني أو مستقبل تفجر الأزمة أي قدر من الاهتمام أو التحليل، بل حتى في السياق الذي تناول فيه خطر تغلغل التيارات المتعصبة داخله، لم يشر إلا إلى احتمال وقوع انتفاضة عسكرية إذا أعطيت الأوامر بالانسحاب من المستوطنات.

-3-

ثمة مبالغة حول ما يسمى بأزمة الهوية، ويعتبرها حادة، وقد واكبت نشوء الدولة 1948م، وهي المتعلقة أساساً بشروط تعريف اليهودي، فيثير عدة تساؤلات حول

هذه الشروط، ولكنه لا يلحظ قوله هو بالذات:
"وفي حين لم،يعمل بناء الدولة الصهيونية
على حسم هذه الأسئلة المعلقة، وتبنوا
بغموض واع المقياس الإثني-الديني في
تحديد المواطنة اليهودية، لجؤوا إلى استمالة
المؤسسة الحاخامية، التي بدأت تتبنى
المشروع الصهيوني من حيث كونه تحقيقاً
إيجابياً لحلم الخلاص، وتهيئة لقدم المسيح"
(ص35).

يظهر هذا النص إشكالية في منهج الدكتور
ولد أباه في تناوله لأزمة المشروع
الصهيوني إذ يفترض الحسم شرطاً للخروج
من الأزمة هنا وهناك، بينما ثمة المساومة
والحلول المعقدة والمركبة، وحساب الحركة
في تطورات الأزمة. فإذا كان المجتمع -كل
مجتمع- يتشكل بالضرورة من مجموعات
من التناقضات والتوجهات والصراعات. ومن

ثم ليس شرط قيام الوحدة هو الخلاص من هذه التناقضات أو حسمها، وإنما شرطها في الغالب هو الوصول إلى مساومات، وعقد مشترك مع بقاء التناقض والصراع. بل عندما يقع الحسم، فهذا لا يعني أنها حسمت فعلاً، كما حدث في حالات الأنظمة الشمولية، لأنها تظل باقية وقابلة للتفجر أكثر من قابليتها للتفجر في ظل المساومات وعدم الحسم.

ودليل آخر على نهج الدكتور السيد ولد أباه نقرؤه في نصه: "كما أن مؤسسي الدولة الإسرائيلية بحثوا عن نقاط التقاء عديدة مع الزعامات الدينية، ولو على حساب الانسجام ومقتضيات العقد السياسي العلماني الحديث" (ص35). وهذا ينطبق في منهجه بالضرورة، عندما يصطدم بنقاط الالتقاء في التعايش والوحدة، بين اليهود الغربيين والشرقيين، أو فيما بين مختلف القوميات والإثنيات، فهر

يضع الانسجام هدفاً بمعنى الحسم أو إزالة التناقضات من جهة، ويضع مفهوماً معيناً للعقد السياسي العلماني الحديث معياراً وحيداً من جهة أخرى، بينما يسقط من حسابه الانسجام ضمن التناقض والصراع، والعلمانية ضمن المثولوجيات والمساومات مع التيارات الدينية. والأهم أنه لا يلحظ أن كل التناقضات التي يشير إليها قائمة منذ المنشأ، وربما كانت أحدّ، وأشدّ بلاغة، ومع ذلك قامت الدولة وتمكنت، وخاضت الحروب وتوسعت، ودخلت أزمات سياسية، وواجهت عزلة عالمية، ووصل بها الأمر في التسعينيات إلى وضع مشروع للهيمنة على المنطقة كلها. ولم نر ما يشير إليه من تناقضات تنفجر، أو تقوم عقبة دون ذلك. ومن ثم علينا أن نواجه حالة متعددة التناقضات الداخلية، وينطبق عليها قوله تعالى { تَحْسَبُهُمْ

جَمِيعاً وَقَلُوبُهُمْ شَتَّى } (الحشر: 14/59)، ولكنها في الوقت نفسه متماسكة، ولاؤها لبعضها بعضاً، وتحاربنا من وراء جدر، الأمر الذي يوجب مرة أخرى أن نرى شروط وحدتها من خلال قراءة تجربتها التاريخية، حيث تكون مدعومة من القوى الدولية، إيديولوجياً وعسكرياً، ومالياً، وأمنياً، وحمايةً ورعايةً، وتغطية لممارساتها وعدم شرعية وجودها، وحين يمسك بها جيش موحد، وقيادة مؤتلفة، وتنظم صراعاتها الداخلية سلسلة من المساومات.

وأخيراً وليس آخراً، حين يكون خصمها على درجة من الضعف والفرقة، فلا تمتحن تناقضاتها، ولا توضع أمام الخيارات الصعبة. ومن ثم يمكن، إذا صح ما تقدم، أن يُقرأ مستقبل تلك التناقضات على ضوء ما يمكن أن يطرأ من تغير على العامل

الخارجي، وشروط الوحدة الداخلية، والعامل
العربي والإسلامي.

ملحوظات عابرة على هذا الجزء من
البحث:

أ - يلحظ في تقسيماته للاتجاهات الحزبية
المختلفة أنه أسير للتصنيفات الداخلية
الإسرائيالية في تناول أوصاف اليمين
واليسار، واليمين القومي، والتعصب والتشدد
وما شابه، وهي تصنيفات لا تضع في
معيارها المواقف من وجود الشعب
الفلسطيني على أرضه، واغتصابها
وتهجيرها. ومن ثم لا بد لها من أن تحمل
درجة عالية من الخل حين يصنف حزب
العمل (اليساري) "معتدلاً قياساً لليكود أو
الأحزاب الدينية بينما هو من اغتصب

فلسطين وطردها وأقام الدولة على
أنقاض شعبها، ومن ثم إن قراءة الأحزاب
السياسية يجب أن تبدأ من معيار التناقض
الأساسي وليس ضمن المعيار الإسرائيلي
الداخلي " يسار يمين وليبرالي ووسط
ومتطرف !

ب- ربما حدث سهو في الصفحة (40) حول
الهاغناه واعتبارها مثل الأراغون. لأن
الهاغناه هي الجيش الرسمي المنبثق عن
الوكالة اليهودية والذي تحول إلى الجيش
الإسرائيلي.

ج - بعد العرض الذي يقدمه للأحزاب الدينية
والقومية والليكود وتطور قوتها على حساب
حزب العمل، يتوقف طويلاً مع كابلوك في
تحليل أبعاد اغتيال رابين ليبرز نمو
الاتجاهات الأكثر تشدداً، ليصل إلى النتيجة:

"وحاصل الأمر أن اغتيال رابين كشف عن عمق أزمة الهوية العقدية والسياسية في إسرائيل، وأماط اللثام عن استفحال الخطر الأصولي فيها، ومؤشرات التصادم الحاد بين الاتجاهين العلماني واليميني المتطرف" (ص 47) وهناك إشارات في أكثر من مناسبة إلى "المتطرفين والفئات المتشددة الرافضة للسلام مع الجيران العرب" (46). مما يشير إلى الوقوع في أسر التصنيفات الداخلية الإسرائيلية والرؤى المختلفة الإسرائيلية في تقويم بعضها، بينما أثبتت الوقائع أن المسافة بين الليكود في عهد نتانياهو، وشارون، وعهود رابين، وبيريز، وباراك تكاد لا تذكر في مقاييس إدارة عملية التسوية، بل إن التسوية سقطت أرساً في عهد باراك، وليس في عهد نتانياهو، وفتحت المعركة في عهد ائتلاف الليكود - العمل شارون، إلعيزر،

بيريز ومعهما مختلف التيارات التي سماها باليمينية والمتطرفة، مما يسقط كل الأوهام التي بالغت في التصادم الحاد بين الاتجاهين العلماني واليمين المتطرف، كما أثبت تشكل الائتلاف العريض بين من اعتبروا حمائم، وعلى رأسهم بيريز، والصقور وعلى رأسهم شارون ومعهما من يدعون إلى تهجير ما تبقى من الفلسطينيين، أو ضرب السد العالي، إن كل حديث عن التناقضات يجب ألا يهبط عليها من خلال أحكام أحادية الجانب ومسار واحد، وإنما يخضعها للاحتمالات، وتغيرات الظروف وموازين القوى والأخطار، وما يمكن أن يتشكل من مساومات وائتلافات.

د - عندما يسأل: ما أفق التصادم العلماني-الاصولي؛ وما أثره على هوية الكيان الصهيوني؟

يأتينا بجواب من آمنون رابنشتاين الذي يرى أنه حسم في مصلحة الأصولية المتطرفة، وجواب آخر من الحاخام إفرام كوفلوفيتش، فهو يتوقع انقسام الشعب إلى شعبين، كما حدث في الماضي، ثم جواب توم سيغف الذي يعتقد بأن الحرب لن تقع لغياب تيار علماني حقيقي، (ص15).

أما هو، فيرى مستقبل الصراع يتحدد وفق مؤشرين:

الأول: مرور المجتمع الإسرائيلي "من مرحلة التأسيس وفق الحلم الصهيوني بزخمة الرمزي" إلى "وضع المجتمع الحديث المتغرب والمتأمرك...".

والثاني: "نضوب المشروع الصهيوني في صيغته الأصلية المتسمة بالتوجه التحديثي العلماني، وتعويضه بالتيارات الدينية

والحركات الأصولية المتطرفة"
(ص53،52).

مرة أخرى يربط مستقبل المشروع بعاملين ذاتيين، ويغفل العامل الخارجي والعامل العربي والإسلامي، وكيفية مواجهة الداخل والخارج في حالة حدوث اهتراء داخلي يهدأ المشروع، ويرجع ذلك إلى خلل أساسي في نهج التحليل، الذي يرى قوة المشروع في مرحلة التأسيس آتية من داخله، بدلاً من أن يراها من خارجه، حيث احتضنته بريطانيا، وحملته على طبق من أمان إلى فلسطين ومكنت له. وهذا هو العامل الأساسي والأول في حلولة مكان الشعب الفلسطيني وتمكنه، وليس خصائصه الذاتية. وإذا كان لهذه الأخيرة من الدور، فيجب أن يرى أيضاً ضمن التشجيع الخارجي الذي سمح لها بالتجلي على الصورة التي تجلت بهاء

ويؤدي هذا الخلل في قراءة العلاقة بين المشروع الصهيوني والاحتضان الدولي الخارجي المتمكن في ميزان القوى العالمي له، إلى خلل آخر حين لا يقرأ مستقبه، ضمن معادلات ذلك الاحتضان، في ظروف عالمية جديدة، فقبل أن تقرأ حركة التناقضات الداخلية، أو علامات الشيوخة الداخلية يجب أن تقرأ علاقة المشروع بالقوى العالمية التي تراه مصلحة عليا لها وتمده بكل أسباب القوة والتمكين، وتضمنه إزاء أي أخطار فعلية قد تجتاحه. وهذا فرق منهجي أساسي بين قراءة المشروع الصهيوني باعتباره جزءاً من الإستراتيجية العالمية للعرب عموماً، وهو ما يدركه جيداً الدكتور السيد ولد أباه، وبين نسيان هذه القراءة وتقديم قراءة داخلية ذاتية، لا تتصل اتصالاً عضوياً بالقراءة الأولى.

-4-

التناقضات القومية الداخلية - إشكالية المواطنة

أ- يطنب الدكتور السيد ولد أباه في استعراض المشكل الديمغرافي بين اليهود الغربيين والشرقيين، وما ولد منذ البداية من تناقض وميز عنصري بين هاتين المجموعتين الكبيرتين، اللتين تشكلان المكوّن الأكبر في الدولة العبرية. وكان قد سبقه كثيرون ولاسيما في منظمة التحرير الفلسطينية في التركيز على هذا التناقض، والتحريض ضد ما يعانيه اليهود الشرقيون من ميز عنصري، ولكن التجارب والمحاولات كلها أثبتت أن ما يجري في الإطار الداخلي شيء، وما يتعلق بالتناقض

الأساسي مع الشعب الفلسطيني شيء آخر تماماً. وقد تأتي النتائج معاكسة للمتوقع في التطبيق العملي، مثلاً حين تخرج فئات من اليهود الغربيين معادية للصهيونية أو مستعدة للتقرب من الفلسطينيين، - على ندرتها- أكثر من خروج أمثال لها من مجموعة اليهود الشرقيين، وجاءت النتيجة نفسها عندما حاول اتجاه في قيادة منظمة التحرير الفلسطينية على رأسه محمود عباس أبو مازن استصدار قوانين لدى بعض الدول العربية تشجع على عودة اليهود إلى أوطانهم الأصلية. أما الاستجابة فكانت شبه معدومة. بل عند التدقيق في حالات الهجرة المعاكسة قد تكون بسبب اليهود الغربيين أكبر. ولهذا فإن مناقشة هذه التناقضات ضمن بعض تجلياتها الداخلية كأن الدولة العبرية في جزيرة في المحيط الهادي، أي بمعزل عن إطار الصراع الأساسي، يقود

إلى أوهام وتصورات سرعان ما تتلاشى عند أول ارتطام بجدار ذلك الصراع الأساسي، كما حدث مثلاً بعد اندلاع انتفاضة الأقصى حيث لم نعد نسمع منذ سنة تلك المقولات التي راحت تتحدث عن التناقضات الداخلية بالروحانية التي عرفتها مناخات اتفاق أوسلو وما بعده. فقد حلت محلها مفاجأة الائتلاف، ومفاجأة غلبة تيار التطرف، اليهود الشرقيون بارزون فيه مثل اليهود الغربيين، إن لم يكن أكثر في مواجهة الانتفاضة واستحقاقاتها. وهذا يعطي دليلاً آخر على الخلل في منهج بحث التناقضات الداخلية، كما يعكسها الصراع بين ممثليها، حين يتناظرون في مواجهات سياسية وإيديولوجية برلمانية بعيداً عن إطار الصراع الأساسي وعن طبيعة علاقات التناقضات الداخلية الإسرائيلية بالخارج الأمريكي- الأوروبي،

والآن الروسي تزايدت أهميته نسبياً، كما عن الصهيونية العالمية، ومدى تأثيرها في الداخل وتناقضاته، وهذه تعكس مصالح ورؤى أبعد من نظيراتها وامتداداتها، أو العكس، داخل الكيان نفسه.

ب - المشكل الآخر ينبع من المنهج نفسه، حين يتناول التناقض الداخلي مع الأقلية العربية، ونسبتها السكانية الحالية؟ ونموها المستقبلي، بعيداً عن ربطها بمجموعة من المعوامل، تبدأ بالصراع الأساسي وتطوراته، وتمر بالعامل الخارجي والوضع الدولي، وتنتهي في الظروف المستقبلية، بما يعد حُلُول التهجير أو الإقصاء أو الفصل الداخلي، أما التصور بأن الأمور ستترك للعامل الديمغرافي في ظل المعادلة الديمقراطية الراهنة، وهو ما تصورته، لبعض الوقت، الاتجاهات التي طالبت بأن

تغير الدولة الإسرائيلية، لتصبح دولة لكل مواطنيها، أو دولة ديمقراطية ثنائية القومية بمعزل عن معادلات الصراع الأساسي والظروف الدولية والظرف العربي والإسلامي، فهو ضرب من المنهجية التبسيطية في فهم المشروع الصهيوني وطبيعة الصراع، كما علاقته بالإستراتيجية الاستعمارية الغربية.

ج- هذا الخلل المنهجي هو الذي سمح بالوصول إلى الخلاصة التالية: "إن المشروع الصهيوني أخفق في سعيه لخلق الهوية المتجانسة للشعب اليهودي، وقد بدأت مظاهر التناقض الثقافي والعرقى تتخذ طابعاً صدامياً مرشحاً للتفاقم" (ص62).

هنا يلحظ وجود افتراض تحقيق التجانس بصورة مطلقة أو مثالية، وليس بصورة

نسبية، فهل يمكن القول مثلاً: إن المشروع الصهيوني أخفق في تحقيق أي تجانس بين مختلف مكوناته الثقافية والعرقية؛ أو هذه مسألة نسبية، وإذا لم تعامل بصورة نسبية ستنتطبق مثل هذه الأحكام على مختلف المجتمعات، أي ماذا لو طبقت على المجتمع الأمريكي، وأين هذا المفهوم للتجانس والمفهوم الآخر الذي يفتخر بقيام وحدة تعددية... وقومية وثقافية في ظل بقاء التناقضات وأحياناً تفاقمها، ومن دون إنكار أن عدم التجانس النسبي لا يتعارض في الوقت نفسه مع وجود شروط أخرى للوحدة والتجانس والانسجام، والالتقاء عند أساسيات، وفي مقدمتها وحدة الدولة، والاتفاق على إستراتيجيتها الخارجية، أو تحديد: من أعداؤها، ومن أصدقائها؟

د - أما من جهة أخرى فمان من المهم أن يلاحظ في مجتمع متعدد كثير التناقضات، وجود العمود الفقري الذي يمسك بالجم كله، ويلحظ إمكان تحمل وحدته لوجود هوامش واسعة لجماعات ثانوية، أو مقهورة، أو مهمشة، أو معطلة، إذ ليس من الضروري أن تكون كل مكونات الجسم فاعلة على المستوى نفسه، وبالأتجاه نفسه، وبالطريقة نفسها، وإنما المهم ملاحظة الاتجاه العام الغالب عموماً وخصوصاً وحدته، في حالة الحرب، وكما يقول فون كلاوزيفتس: إن وضع المجتمع في حالة الحرب يعكس حقيقة وضعه في حالة السلم، ومن ثم إن قراءة حالة المجتمع الإسرائيلي يجب أن تبدأ من رؤيته في حالة الحرب حتى لا تغطي صورة المعارك الانتخابية، والصراعات الحزبية، والتناقضات الثانوية، في حالة السلم على

الصورة كلها وتضيع بوصلة التحليل
والرؤية المعرفية الدقيقة.

-5-

التناقض بين الكيان الاستيطاني ومحيطه
الإقليمي

لنقرأ النص التالي: "تبرز إشكالية الهوية
الإقليمية لإسرائيل، بالنظر إلى محددتين
مترابطين وثيقي الارتباط هما: من جهة
الطابع الاحتلالي للدولة، وضع سكان
المناطق المحتلة في الضفة وغزة والقدس
الشرقية، ومن جهة أخرى موقع الكيان
الإسرائيلي ذي السمات الغربية داخل محيط
إقليمي وحضاري، يرفضه ويناصبه العداء،

مما ينجز عنه ضرب العزلة عليه، على الرغم من تمتعه بالحماية الدولية" (ص65) .

أ - يجب أن يسعل بسرعة هنا أن الدكتور السيد ولد أباه اعتبر أن إشكالية الهوية الإقليمية للدولة العبرية هي مجرد الطابع الاحتلالي للدولة، بدلاً من أن يحددها من خلال الطابع الإحلالي الاستيطاني غير الشرعي لقيام الدولة على وطن الشعب الفلسطيني وأرضه وبيوته وعلي حساب تهجيرهم، بل أسقط حتى إشكالية العودة، وهو يحصر المشكل في الاحتلال.

يمكن أن يتفهم المرء ظروف الطرح السياسي الذي واجهته التسوية من جهة الاحتلال الذي حدث في حرب حزيران 1967م، ولكن كيف يمكن أن يتفهم أن يسحب هذا الطرح في بحث معرفي حول

أزمة المشروع الصهيوني؛ وإذا كانت الدولة العبرية تواجه الآن أزمة ناجمة عن احتلال أراض جديدة فوق اغتصابها لأرض فلسطين 1948 / 1949م فهذا لا يعني عدم الإشارة، على الأقل إلى أساس الأزمة، وهي مسألة ستظل باقية إذا حلت أزمة الاحتلال حتى لو بالانسحاب بلا قيد أو شرط، فأين سيذهب بأزمة اللاجئين والعودة، وأين سيذهب بأساس الإشكالية؟

ب- أما من ناحية أخرى هل صحيح أن الشق الثاني من إشكالية الهوية الإقليمية لإسرائيل، تتبع من كونها غريبة داخل محيط إقليمي وحضاري يرفضها ويناصبها العداء؟ وهذا الطرح هو الابن الشرعي للتشديد في تعريف الصهيونية باعتبارها جزءاً من الغرب بالمعنى الجغرافي والحضاري. وهو ما لا يمكن القبول به سبباً لجوهر الإشكالية أو

لشطرها الثاني لأن هذا الطرح يمكن أن تستخدمه الدعاية الصهيونية في الغرب حين تصور مشكلتها مع العرب والمسلمين كونها غربية، فجوهر المشكل ليس له طابع حضاري، أو صراع حضارات، وإنما طابع استيطاني- إحلالي- اغتصابي عنصري، وهو ينطبق على اليهود الغربيين، كما ينطبق على الشرقيين، وعلى الفلاشا، وما شئت من يهود ينتسبون للحضارة العربية الإسلامية كذلك.

د- على أن الدكتور ولد أباه بعد أن يتجاوز إشكالية الهوية الإقليمية من ناحية الجوهر يركز مشكلة الاحتلال ضمن سياق التسويق وهنا ضمن هذا الإطار يمكن إيراد مجموعة من الملحوظات عندما نقرأ على سبيل المثال:

"وهكذا، في ظل العجز عن حسم الموقف، وبعد انتقاء المؤشرات الجادة على احتمالات المواجهة الحربية بين إسرائيل والعرب، وأثر اندلاع الانتفاضة الفلسطينية، أصبحت الدولة اليهودية تبدو بجلاء للرأي العام الإسرائيلي الداخلي والرأي العام الدولي، في صورتها الحقيقية، أي كقوة احتلال تمارس السياسات والإجراءات الاستعمارية المعروفة نفسها، مما يطرح عدة إشكالات أخلاقية وقيمية وسياسية صعبة على المشروع الصهيوني، الذي تقدم منذ انطلاقه من حيث هو حركية انعتاق وتحرر" (ص68).

هذا النص العجيب الذي يرى ثمة "إشكالية أخلاقية" وقيمية وسياسية، صعبة على المشروع الصهيوني، إذ يمارس الاحتلال وهو الذي تقدم منذ انطلاقته من حيث هو

حركية انعتاق وتحرر "!! هذا المشروع الذي لم يواجه إشكالية أخلاقية، وقيمة وسياسية حين استولى على 80% من فلسطين، وهجر شعبها، وسكن بيوته، واستخدم أئاثه وحرمه من حق تقرير المصير على أرضه، كيف ستطرف عينه حين يتوسع، وقد مكث أكثر من عشر سنوات في سيناء، وفي جنوبي لبنان 22 عاماً، وفي الجولان أكثر من 34 عاماً، وفي الضفة والقطاع مثل ذلك، وما زال يعدُّ ذلك من حقه. وإذا قبل الانسحاب فمقابل أثمان أعلى من البقاء.

إن مشروعاً جاء ليغتصب ويتوسع، وهذا مكونه الجوهرى، أخلاقياً وإيديولوجياً وسياسياً، كيف يشعر بالحرص إذا احتل المزيد؟

ثم من قال: إن الرأي العام العالمي وعلى الخصوص الرأي العام العربي، أو الرأي العام الإسرائيلي الداخلي أخذ يرى الدولة العبرية دولة احتلال تمارس السياسات الاستعمارية، فهذا لم يحصل إلا جزئياً في أحسن الحالات، بينما بقي الرأي العام المذكور منسجماً مع السياسات الرسمية للدولة، واتجاهات الإعلام الرئيسية في بلاده، وهذه استمرت على تغطية الاحتلال، كما استمرت على تغطية كل الجرائم والمجازر، وما حدث من اغتصاب لفلسطين من قبل الدول التي غطت اغتصابه لفلسطين كيف تحرجه إذا احتل المزيد؟

أما أسطورة اعتبار الصهيونية حركة انعتاق وتحرر، فهذا زعم محصور منذ اللحظة الأولى باليهود، وغير متناقضة مع نفسها، حين تكون بالنسبة إلى الفلسطينيين حركة

استيطان واغتصاب وعنصرية وجزءاً من المشروع الاستعماري الغربي نفسه بل هذان الموقفان وجهان لعملة واحدة ينتفي الواحد بانتفاء الآخر ويوجد بوجود الآخر.

إن الإشكال المنهجي الذي يواصل الكاتب تبنيه عند كل موضوع، ينبع ممن وضع المشروع الصهيوني في تناقض بين مبادئه وممارساته. فهو في المبدأ مشروع تحرر وانعتاق! وفي الممارسة مشروع احتلالي. وهذا افتعال لتناقض في المشروع، يوصله إلى حد الأزمة، بينما مبادئه وممارساته من جنس واحد.

-6-

ثمة خلافية حتى في فهم دوافع إقبال الدولة العبرية، وفي المقدمة رابين وبيريز على التسوية، إذ يراها نتاج أزمة، وهو معنى

قوله: "وهكذا أمام مأزق الهوية الإقليمية الصهيونية، واخفاق الإستراتيجية الاستيطانية الأمنية، طرحت مشاريع التسوية مع الأطراف العربية بتأييد ورعاية دولية" (ص75) بينما القراءة الصحيحة تشير إلى أن اندفاع رابين - بيريز حزب العمل وبدعم من إدارة كلنتون إلى التسوية كان انتقالاً إلى الهجوم، لكي يحقق بالسياسة أكثر حقق بالحرب:

1- تصفية القضية الفلسطينية، وعقد تسوية إسرائيلية - عربية وفقاً للشروط الإسرائيلية.

2 - إقامة نظام شرق أوسطى، تهيمن عليه الدولة العبرية وتكون محوره، فهو لم يأت نتاج مأزق، وإنما نتاج تغيرات في ميزان القوى عالمياً وإقليمياً.

طمعت أمريكا والدولة العبرية بالهجوم العام على الوضع العربي كله، وإذا فسّر الفشل الذي منيت به التسوية، فيجب أن يقرأ من خلال محاولة فرضها وفقاً للشروط الإسرائيلية، في أعلى درجات غلوها، وفي المقابل الرفض العربي عموماً: السوري- المصري- السعودي - للتسوية على ذلك الأساس، أو أن ترتب الأوضاع في نظام شرق أوسطي تحت الهيمنة الإسرائيلية، والغلو يجب أن يقرأ بشكله الفاضح من خلال الموقف الإسرائيلي العمالي من موضوعي القدس والمسجد الأقصى، ناهيك عن الحدود والمياه والمستوطنات والجولان.

وإذا أورد الدكتور ولد أباه في أثناء دخوله في التفاصيل شيئاً قريباً مما تقدم، فقد جاء متناقضاً والفقرة المشار إليها أعلاه فهو لم يقرأ تحبط التقوية أنه فشل للهجوم الصهيوني

- الأمريكي. فالذي كان في الدفاع هو الموقف العربي، والذي كان في الهجوم في التسوية هو المشروع الصهيوني. ومن ثم لا يمكن تناول مآزق المشروع الصهيوني بمعزل عن موازين القوى، فالمآزق لا يفسر الهجوم حين تكون موازين القوى مواتية، وإنما يكون المآزق نتاج انقلاب موازين القوى السياسية علن غير ما يشتهي، وانتقاله إلى الدفاع أو الهجوم من مواقع غير مواتية من جهة موازين القوى. كما حدث عندما تلقى هزيمة في جنوبي لبنان أو مع اندلاع انتفاضة الأقصى.

وأخيراً حول هذه النقطة إن الطريقة التي يميز فيها بين موقفى حزب العمل والليكود، تحمل درجة كبيرة من التشويش، حين لا تحدد المرتكزات الأساسية التي يلتقيان عندها، حتى تكاد تمحي الفروق فيما يتعلق

بالاستيطان والحدود، وشروط التسوية،
وقضية العودة، أو المسجد الأقصى أو
القدس.

بل يمكن القول: إن حزب العمل والليكود
متفقان في كل المنطلقات والشروط الأساسية
للتسوية، بعيداً عن كل ذلك التقويم النظري
اللفظي، حول أن أحدهما يعطي الأولوية
للاقتصاد على الأمن، والآخر يعطي الأولوية
للأمن على الاقتصاد (ص80)، بدلاً من أن
تحدد الشروط التي يضعها كل منهما
للتسوية، ولما بعد التسوية بالنسبة إلى
القضايا الأساسية والحاسمة.

-7-

ما بعد الصهيونية - أزمة الهوية اليهودية

هنا يخوض الدكتور السيد ولد أباه في تناول ظاهرة (المؤرخين الجدد) "فيشيد كما أشاد الكثيرون بما راحوا يكشفونه من حقائق مستمدة من الأرشيف السري للدولة العبرية بعد خروجه للعلن، إذ راحوا يكشفون زيف التاريخ الرسمي للدولة الصهيونية وإظهار الطابع العدواني التوسعي للمشروع القومي اليهودي" (ص83).

وهذه المعلومات التي يكشفها الأرشيف ليست جديدة على الفلسطينيين والعرب والمسلمين، وإنما هي مهمة بالنسبة إلى دحض الروايات الإسرائيلية عن مرحلة 1948 / 1949 م أمام الرأي العام الأمريكي والغربي عموماً، كما الإسرائيلي، ولكن مع ذلك أثبتت التجربة أنها استوعبت وتواصل الموقف المتعاطف مع المشروع الصهيوني. تحت اعتبار "أن الذي حصل حصل المهم النظر من الآن

فصاعداً ماذا نعمل" هذا إلى جانب أن المؤرخين أنفسهم، وكما يظهر الدكتور ولد أباه لم يخرجوا عن المنطلقات والمركزات التي تأسس عليها المشروع القومي اليهودي، وجوهر الإيديولوجية الصهيونية، وبهذا نجد أنفسنا في خضم تشابك الاستشهادات في حلقة مفرغة بلا بوصلة، وبلا اتجاه، لكي يصل الكاتب إلى تنبيه المفكر الاستراتيجي العربي إلى ضرورة المتابعة الدقيقة لخطاب ما بعد الصهيونية "باعتباره يعكس المأزق العصي للمشروع الصهيوني، الذي وإن وفق في تأسيس الدولة ومدّها بأسباب التفوق التقني والعسكري إرادة غربية جلية واضحة الخلفية إلا انه أخفق في مبتغاه الأساسي: أي خلق الأمة اليهودية المتجانسة والمنسجمة" (ص94).

وهكذا من جهة عدنا إلى موضوع المتجانسة والمنسجمة، لي طرح على المفكر الإستراتيجي العربي متابعة اتجاه ما بعد الصهيونية الذي هو في (حسن حالاته، في هامش الأحداث والتأثير بدلاً من، أو على الأقل إلى جانب، ما يجب أن يلفت إليه المفكر الاستراتيجي العربي لمتابعة إشكالات الصراع والمواجهة مع المشروع الصهيوني بكليته واتجاهاته الرئيسية، وعلاقته بالإستراتيجية الأمريكية خصوصاً، والغربية عموماً، أي مواجهة المشكلات الجوهرية التي واجهت الفلسطينيين والعرب والمسلمين منذ انطلاقة المشروع الصهيوني حتى اليوم سواء أكان على مستوى تحديات المشروع نفسه، أم تحديات القوى الدولية التي تدعمه، وتفت من عضد مواجهيه، أم كان على مستوى المطلوب عمله في جبهتنا.

والله الموفق.



إصدار تيار المقاومة والتحرير 2019